الفصل السادس

النظام الاجتماعي الإسلامي

في عصور التفكك والانهيار

obeikandl.com

ثم نواصل في هذا الفصل متابعة النظام الاجتماعي الإسلامي كمقوم من مقومات الحضارة الإسلامية في عصور التفكك والانهيار ، وتبدأ تلك العصور المظلمة من تاريخ الحضارة الإسلامية منذ العصر العباسي الثاني الذي يعد مقدمة لتلك الفترة ، وتمثلت أهم سمات تلك الفترة ومظاهرها في ذات الوقت في بروز النزعة العنصرية العرقية وسيادتها ، وتفتت الدولة الإسلامية إلي وحدات شبه منفصلة لا يجمعها إلا الشكل ، والتخلي عن الكثير والمهم من أصول وقيم الإسلام وطروحاته في شتى مجالات الحياة . فاستتبع ذلك ركود وانزواء في حضارة الإسلام وكذا ثقافته ، وانحسرت القدرة علي العطاء ، وحتى بات من الصعب الحفاظ علي الموروث الحضاري والثقافي ، وكمجمل مقومات الحضارة الإسلامية وعناصرها ، تأثر النظـــام الاجتماعي تأثراً عميقاً ، وسنبحث في ذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : التخلي عن الكثير من قواعد وأصول النظام الاجتماعي الإسلامي

المبحث الثاني : واقع النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي في فترة التفكك والانهيار

المبحث الأول

التخلي عن الكثير من قواعد وأصول النظام الاجتماعي الإسلامي

معلوم أن قواعد وأصول النظام الاجتماعي الإسلامي مستنبطة بشكل مباشر من مصادر الشرع الإسلامي وهي القرآن الكريم والسنة النبوية ونماذج الممارسة العملية في دولة الرسول والخلفاء الراشدين ، ومن ثم فإن الخروج علي تلك الأصول والقواعد يعد خروجاً في ذات الوقت علي مصادر الشرع المذكورة ، وقد أشرنا فيما أنف إلي التجاوزات والشطط التي تمت في العصرين الأموي والعباسي عن القيم الإسلامية والطروحات الخاصة بتنظيم شئون الحياة المستنبطة من المصادر الشرعية ، وقد زادت وطأة هذه التجاوزات في العصر العباسي الثاني ، فكانت بمثابة مقدمة أعقبها التفكك والانهيار في الدولة الإسلامية وحضارتها ، وبدأت كافة مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية في التأثر بتلك التطورات ، وكان نصيب النظام الاجتماعي منها وافراً ، ولعله من الأهمية بمكان الخوض في مسألة ضعف مركز الدولة الإسلامية ، وكيف أدى إلي تمزقها في النهاية ، وكيف كان السبب الرئيسي وراء كل ذلك هو التخلي عن القواعد والأصول والقيم الإسلامية ؟ ، وتوضح كل ذلك فيما يلي :

أولاً : ضعف مركز الدولة الإسلامية أدى إلي وهن سيطرته علي الأقاليم :

لعوامل عديدة – سنذكرها بعد قليل — دب الضعف في مركز الدولة الإسلامية منذ بداية العصر العباسي الثاني ، وكان ذلك سبباً مباشراً لوهن سيطرة المركز علي الأقاليم التابعة للدولة الممتدة علي مساحة شاسعة في قارات ثلاث أسيا وأفريقيا وأوربا ، وقد كان لهذا الضعف بواعثه وأسبابه ، وكان له كذلك أشكاله ونتائجه ، ويمكن مناقشة البواعث والأشكال والنتائج فيما يلي :

❖ البواعث السياسية :

كانت البواعث السياسية من أهم البواعث التي أدت إلي ضعف مركز الدولة الإسلامية ، ومن ثم وهن سيطرته علي الأقاليم التابعة لتلك الدولة . وسنكتفي في هذا الصدد بالتركيز علي أهم تلك البواعث وأكثرها تأثيراً وأشدها وطأة علي كيان الدولة ، وتتمثل في التالي :

– الصراع علي الحكم والسلطة :

بعد انهيار الخلافة العباسية عانت الدولة الإسلامية من انفراط عقدها إلي ولايات وأقاليم، وافتقاد المركز الذي ينتظم الجزئيات ويجمعها في كنفه . وكان السبب المباشر لذلك التفكك يكمن في التهافت علي السلطة والرغبة في الحكم وزعامة الأمة .

ومن أجل الوصول إلي ذلك الهدف ثارت نزاعات وصراعات شرسة ، أضعفت من قوة المسلمين ، وقللت من شأنهم . وجعلتهم مطمعاً للأمم الأخرى المتربصة ، التي قفزت علي الأمة الإسلامية ، واعتدت علي مقدساتها . وأمعنت في تقطيع أوصالها .

– استشراء العنصرية :

يضاف إلي ما تقدم ويرتبط به عضوياً استشراء العنصرية ، حيث ترسخت النعرات القومية ، وادعت كل قومية أنها الأجدر والأحق بزعامة الإسلام والمسلمين . وترتب علي ذلك تجزئة أقاليم الدولة الإسلامية إلي وحدات ذات طبيعة قومية عنصرية .

ويلاحظ في هذا الصدد أن العناصر التي وجدت في ذلك الوقت ، وما كان يدعمها من مقومات ذات طبيعة قومية انعزالية ، لم تكن من القوة والمكنة ، بما يتيح لها فرصة السيطرة علي العناصر الأخرى ، وإخضاع الجميع لزعامتها وإعادة توحيد الدولة الإسلامية .

فالعنصر العربي خارت قواه واستنفد كل طاقاته ببناء الدولة وتوسيع رقعتها وتوصيلها إلي أقوى قوة عالمية في ذلك الوقت ، وتخلى بعد ذلك عن دور الريادة والزعامة والحفاظ علي الدولة التي أقامها .

في حين ظهرت رغبة قومية قوية منذ العصرين الأموي والعباسي لدى عناصر أخرى مثل الفرس والأتراك والبربر في تحدي العنصر العربي ، ومزاحمته في قيادة الأمة الإسلامية ، تحولت هذه الرغبة إلي سلوك أدى إلي انهيار الخلافة العباسية الواهية . ومن أجل تحقيق تلك الرغبة نشبت حرب طويلة بين الفرس والأتراك ، كان لها آثارها السيئة علي كيان ومستقبل الأمة الإسلامية .

وفي النهاية حُسم الصراع من أجل زعامة الأمة بين الفرس والأتراك لصالح العنصر الأخير ، وانزوى الفرس في وطنهم القديم يمزجون الإسلام الذين تحمسوا له واعتنقوه بموروثاتهم الحضارية والثقافية ، في خصوصية استوعبها الإسلام في افقه الرحب وسماحته الواسعة .

وتمكن الأتراك من الحلول محل العنصر العربي في قيادة الأمة الإسلامية ، وأعادوا الخلافة الإسلامية ولكن شكلاً دون مضمون ، ولم يقدر لهم الحفاظ علي ذاتية الأمة وديناميتها الحضارية والثقافية ، انطلاقاً من اغترابهم عن تلك الحضارة والثقافة من ناحية ، وتركيزهم علي النواحي السياسية والقومية العنصرية من وراء زعامتهم وقيادتهم للأمة الإسلامية ، وكانت النتيجة أن الأمة الإسلامية لم تستطيع النهوض تحت زعامة الأتراك . وكانت تلك الزعامة بمثابة مرحلة انتقالية سلمت الأمة إلي سيطرة الدول الإسلامية الأوربية الناهضة في ذلك الوقت.

– التخلي عن القيم الإسلامية :

إن المحلل للتاريخ الإسلامي لابد أن يتوقف ملياً أمام هذه الفترة من تاريخ الأمة الإسلامية ، الفترة التي أعقبت سقوط الخلافة العباسية ، وحتى بداية السيطرة الأوربية علي أجزاء الأمة الإسلامية ، وهذا التوقف لابد أن يرتبط بسؤال محوري وجوهري في ذات الوقت ، مؤداه : لماذا لم تنهض الأمة الإسلامية بالرغم من توحدها الشكلي في ظل ما عرف بالخلافة العثمانية ؟ ! إن الإجابة علي هذا التساؤل متشعبة وذات شجون ، ولعل الإجابة القطعية من الصعب إدراكها ، بل يمكن الاقتراب من تلك الإجابة من خلال طرح عدة افتراضات ، ربما يكون معظمها أو بعضها شافياً وكافياً وذلك فيما يلي :

• لقد شهدت هذه الفترة ، إلا في اليسير منها ، التخلي عن الكثير من القيم الإسلامية ، تلك القيم التي تعد صلب الإسلام وقوامه ، وذلك ناتج عن كثرة الفتن والقلاقل ، والجهل بالدين، وطغيان الطموحات الشخصية ، وانزواء وخفوت الرغبة الصادقة في العطاء للدين ، والتفاني في خدمته وإعلاء شأنه ، وكانت هذه هي حال الحاكم والمحكوم .

• لم يقدّر للعنصر التركي فهم الإسلام وحضارته وثقافته فهماً صحيحاً ، ومن ثم لم يتمكنوا من إفاقة الأمة من غفوتها ، وإيقاظها من سباتها ، فالإسلام دائماً يحتاج إلي حلقة وصل تصل بين أصوله وأسسه والواقع المعاش ، لأنه دين ثابت ومتجدد ، ثابت في الأصول والأسس، متجدد في الأدوات والآليات التي تواءم بينه وبين كل زمان .

• إنه يمكن الانتهاء إلي حقيقة فحواها ، أن العنصر العربي لا يزال هو العنصر الوحيد الذي تمكن من استيعاب الإسلام وفهمه واستخدامه في بناء دولة وتشكيل حضارة وتوليف ثقافة .

❖ البواعث الاقتصادية :

إضافة إلي البواعث السياسية التي ألمنا بمعظمها ، نتحول إلي تناول البواعث الاقتصادية التي أدت إلي ضعف مركز الدولة الإسلامية ووهن سيطرته علي الأقاليم ، وتتمثل تلك البواعث في الآتي :

– الترف والبذخ الذي عاشه الحكام :

انصب اهتمام الولاة في الأقاليم ، والحكام في المركز ، علي حياتهم ومعيشتهم وتوطيد مركزهم ، فبالغوا في توفير مظاهر الأبهة والفخامة ، ولم يعبأوا إلا بأنفسهم وذويهم وبطانتهم، وانفصلوا تماماً عن عموم الرعية .

– التركيز علي جمع الأموال وجباية الضرائب :

رغبة في توفير مظاهر الأبهة والفخامة ، ومواصلة حياة الترف التي عاشتها الفئة الحاكمة في الأقاليم والولايات الإسلامية ، وكذا في مركز الدولة ، فقد أهتم هؤلاء بجمع الأموال وجباية الضرائب ، وإثقال كاهل أفراد المجتمع بأعباء مالية لا قبل لهم بها ، خاصة وهم يعيشون في ظل أوضاع اقتصادية غير مواتية ، ولم يكن ترف الحكام ونهمهم إلي المال هو سبب المبالغة في جمع الأموال وجباية الضرائب ، بل أضيف إلي ذلك سبب آخر تمثل في الاستعداد للحروب وتجهيز الجيوش لخوض الحروب ، التي كانت تضرمها الصراعات والمنافسات العنصرية والعرقية .

– إهمال اقتصاد البلاد :

كذلك شهدت هذه الفترة إلا في اليسير منها إهمالاً في اقتصاد البلاد ، فساد الفقر والجهل والتخلف ، وفت ذلك في عضد الدولة الإسلامية فبدت واهية متهالكة .

❖ البواعث العسكرية :

يضاف إلي ما تقدم ويرتبط به ما حل بالأمة من ضعف عسكري ، زحزحها عن موقعها الذي احتلته في مقدمة القوى العالمية المتواجدة في ذلك الوقت ، ويمكن إيعاز ذلك إلي أكثر من سبب :

– أدى الضعف السياسي والاقتصادي إلي انعدام اهتمام الدولة بتطوير جيوشها ، وإحداث تسليحها ، مما جعل الجيوش الإسلامية تنظيماً وعتاداً وتخطيطاً علي درجة من التخلف قللت من كفاءتها وبلائها في الحروب التي خاضتها .

– توقف عمليات الفتح التي بدأتها الدولة الإسلامية منذ عهد النبوة الزاهر ، أدى إلي ركود في العقيدة القتالية والفكر العسكري الإسلامي إستراتيجية وتكتيكاً ، فقد قلت ولربما انعدمت خبرة الجيوش الإسلامية بسبب عدم احتكاكها بالجيوش الأخرى .

– لقد استُنفدت قوة الولايات والأقاليم الإسلامية في الحروب التي دارت بينها ، كما أهدرت قوة المركز في حروبه من أجل إخضاع الولايات والأقاليم الراغبة في الاستقلال والخروج عن فلكه ، وربما يبدو في هذا بعض التناقض مع ما تقدم ، إذ أن الجيوش الإسلامية كان ينبغي أن تكتسب الخبرة من احتكاكها حتى مع بعضها ، ولكن ذلك لم يحدث ، وسببه ذلك أن الجيوش الإسلامية في ذلك الوقت كانت جميعها علي وتيرة واحدة من الخبرة المحدودة والتسليح التقليدي والعقيدة القتالية الراكدة .

❖ البواعث الاجتماعية :

كذلك برزت وتبلورت بواعث اجتماعية في ثنايا المجتمع الإسلامي ، ساهمت في ضعف مركز الدولة الإسلامية ، ووهن سيطرته علي الأقاليم والأطراف التابعة له ، ويمكن الإشارة إلي أهم تلك البواعث في الآتي :

– ظهور طبقات طفيلية مهمتها جمع الثروة والتقرب من الحكام : منذ العصر الأموي ظهرت في المجتمع طبقات طفيلية ، تجسدت مهمتها في جمع الثروة بطرق غير شرعية والتقرب من الحكام والأمراء والقواد ، والملاحظ أن هذه الطبقة برزت في العصر الأموي وقادها العنصر العربي المكرس للعنصرية والقبلية ، ثم انضوى تحت هذه الطبقة ولعب دوراً مهماً فيها المسلمون من أصل فارسي ، وبصفة خاصة في أخريات عصر بنى أمية ، وواصل الفرس تسيدهم لهذه الطبقة خلال فترة مهمة من العصر العباسي الأول ، وحل محلهم المسلمون من أصل تركي وبصفة خاصة في زمن المعتصم ، ثم انتقل تملك زمام هذه الطبقة الطفيلية إلي البويهيين ، الذين جيء بهم للتخلص من الأتراك ، وقد أعطى البويهيون لهذه الطبقة شكلاً بغيضاً . وصل إلي حد السيطرة علي الخلفاء العباسيين وسلبهم مقدراتهم المادية ، ثم دخل العنصر السلجوقي إلي هذه الطبقة في أخريات العصر العباسي الثاني ، وكذا عناصر من الخوارزميين .

– انتشار الجهل بالدين والتخلي عن القيم الإسلامية الاجتماعية :

عمت المجتمع الإسلامي ابتداءً من العصر العباسي الثاني حالة من الجهل بالدين الإسلامي، وصاحب ذلك التخلي عن القيم الإسلامية الاجتماعية ، مثل الإخاء والمساواة والتكافل الاجتماعي والضمان الاجتماعي ، كما سادت الموبقات والرذائل ، وتفشت مظاهر الفساد والفوضى والأمراض الاجتماعية الأخرى .

ثانياً : الانهيار النهائي للدولة الإسلامية المركزية :

لعل أهم سمات التاريخ الإسلامي خلال حقبة التفكك والانهيار يتمثل في انهيار الدولة الإسلامية المركزية وتناثرها إلي دويلات وولايات ، ويمكن مناقشة هذه السمة ذات الدلالة في التاريخ الإسلامي من خلال ثلاثة مفردات ، الأولى تتعلق ببذور هذا التمزق والتفتت

التي بُذرت في العصرين الأموي والعباسي ، والثانية ترتبط بفشل محاولات بعث وإحياء الدولة الإسلامية المركزية ، والثالثة تختص بالهجمات المتوالية من الأمم الأخرى علي الدولة الإسلامية، مما أحالها في النهاية إلي أشلاء وأبعاض متناثرة ، لا يجمعها إلا انتماءها إلي دين واحد ، لا يُعرف منه إلا بعض شعائره ، وسنعكف في هذه الجزئية علي استقصاء هذه المفردات الثلاث ، وذلك من خلال الآتي :

❖ تمزق الدولة إلي ولايات وأقاليم :

نعود مرة أخرى إلي مناقشة سبق لنا التصدي لها في عجالة سريعة ، وهي تمزق الدولة الإسلامية إلي ولايات وأقاليم خلال العصر العباسي الثاني ، وبعد سقوط بغداد وانتهاء الخلافة العباسية رسمياً ، وحتى الإنهاء الرسمي لما كان يعرف " بالخلافة العثمانية " علي يد مصطفى كمال أتاتورك في عام ١٩٢٤ م .

وهذه المناقشة تستوجب استعراض وضعيتين ، مر بهما التاريخ الإسلامي خلال هذه الحقبة : الوضعية الأولى المتمثلة في الصراع بين العنصر العربي والعناصر غير العربية ، من أجل الحكم والسلطة والسيادة ، والوضعية الثانية المتجسدة في الاستقلال الفعلي للولايات والأقاليم عن مركز الدولة الإسلامية خلال هذه الحقبة والتفصيل فيما يلي :

– وضعية الصراع بين العنصر العربي والعناصر غير العربية من أجل الحكم والسلطة والسيادة :

تمثل هذه الوضعية أول خروج علي القيم الإسلامية السامية التي جاء بها الشرع الحنيف ، وأقرها الرسول الكريم ، قاعدةً للتعايش بين أبناء الإسلام ، فقد قضى الإسلام بالمساواة والتآخي في الدين ، وإغفال العنصر والعرق وإعمال الإيمان والتقوى ، ومع أن الصراعات العنصرية والقبلية بين أبناء العنصر العربي ، قد وُجدت في الدولة الإسلامية منذ وقت

مبكر ، إلا أن الرسول الكريم والخلفاء الراشدين من بعده كانوا حريصين علي طمر جذوتها واستئصال شأفتها بشكل مستديم ، إلا أنه مع ضعف القيم الإسلامية ، ووهن النوازع الدينية لدى عدد كبير من حكام المسلمين وأبناء المجتمع الإسلامي ، تحركت الإرسابات العنصرية والنعرات العرقية ، لتطفو علي السطح ، وتدمر العلاقات بين أبناء الإسلام ، وبدأت العنصرية بوجهها البشع ، تكشر عن أنيابها ، وتُعمِل مخالبها في جسد الدولة الإسلامية المثخن بالجراح، وكان ذلك منذ نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي ، حيث انتشرت حركات الشعوبية والزندقة ، وتركت آثاراً سيئة في المجتمع الإسلامي ، ويمكن تفصيل ذلك من خلال الآتي :

• دور العنصر الفارسي في الدولة الإسلامية في نهاية العصر الأموي والعصر العباسي الأول :

لقد أسهم العنصر الفارسي في خدمة الدولة الإسلامية في العصر الأموي ، وبالذات في نهاية ذلك العصر ، وبرز نشاط الفرس في الاقتصاد والإدارة والنواحي العسكرية والثقافية والاجتماعية والحضارية .

هذا علي الرغم مما لاقاه العنصر الفارسي من الأمويين من تعصب ، ظهر في أشكال عديدة، أبسطها وأشدها تأثيراً في النفس ، التعامل في الحياة العامة ، فكان العرب لا يسمحون للفرس بالإمامة في الصلاة أو الصلاة علي الموتى ولا يُكنُّون ، ويحدد جلوسهم في الولائم ومسيرهم في المواكب ، وكان الزواج من بنات الفرس يتم بالخطبة من مولاها وسيدها لا من أبيها أو أخيها ، وإذا لم يتم ذلك يعتبر العقد باطلاً ، ولا يمكن للفارسي أن يتزوج من عربية ، وإذا تم ذلك كان للوالي أن يفرق بينهما في الحال ، وكان ذلك وضع كل العناصر الأخرى !.

كذلك حدد العرب للفرس والعناصر الأخرى المهن والحرف التي يعملون فيها ، وأبعدوهم عن الحرب والقتال ، ولما سمحوا لهم بالمشاركة في الحرب جعلوهم من المشاة لا من الفرسان !.

وفيما يتعلق بالنواحي المالية ، لم يتم مساواة الفرس والعناصر الأخرى بالعرب ، فقد بقيت عليهم الجزية بالرغم من دخولهم الإسلام ، وكانوا يحاربون في صفوف الجيش الإسلامي بلا عطاء ! ، وقد ثار العرب علي والي الكوفة المختار بن أبي عبيد الثقفي حينما فرض العطاء للفرس والعناصر الأخرى ! ، كذلك كان خلفاء بنى أمية يرغمون الفرس علي حمل الهدايا إليهم في عيدي النيروز والمهرجان !! ، ولم تجد إصلاحات عمر بن عبد العزيز في هذا السياق، إذ سرعان ما عاد الخلفاء الأمويون من بعده إلي نفس سياسة الاضطهاد والتمييز .

وكان من الطبيعي أن تقود هذه السياسة العنصرية من قبل الدولة الإسلامية إلي ردود فعل قوية لدى الفرس والعناصر الأخرى عرفت بالشعوبية ، وهي بمثابة حركات اجتماعية وفكرية. عبر من خلالها الفرس والعناصر الأخرى عن تعصبهم لأصلهم ، وذكروا مثالب العنصر العربي ، وقللوا من قيمتهم الحضارية ، ونعتوا العرب بالخداع والنفاق ، حيث يدّعون التمسك بمبادئ الإسلام في المساواة ، ولا يطبقون منها شيئاً !! .

وتجاوزت ردود أفعال العنصر الفارسي والعناصر الأخرى ضد الحكم الأموي الأطوار الفكرية إلي الواقع العملي ، حيث عمدوا إلي نشر الفتن والقلاقل وإذكائها ، وشاركوا في الحركات المسلحة ، فانضموا إلي المختار بن أبي عبيد الثقفي والي الكوفة ، وناصروا فتنة عبد الرحمن بن الأشعث ، وحركة يزيد بن المهلب للقضاء علي الخلافة الأموية ، ولما نشط الدعاة العباسيون في أواخر عهد الخلافة الأموية ، انضم إليهم الفرس وآزروهم في خراسان ، حتى تم القضاء علي الأمويين .

وفي العصر العباسي الأول شارك الفرس في سياسة الدولة وإدارتها وفي نظام الحكم ، وكانت للفرس آثار واضحة في المجتمع العباسي ، وبالذات في الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والفنية ، وفي العادات والتقاليد وغيرها ، وهنا تجدر الإشارة إلي العلاقة بين كل من الموروثات الحضارية والثقافية للفرس والحضارة والثقافة الإسلامية ، فبالرغم من بعض التأثر الشكلي للحضارة والثقافة الإسلامية بالموروثات الحضارية والثقافية الفارسية ، إلا أن الحضارة والثقافة الإسلامية قد تمكنت في النهاية من تحوير وتطويع تلك الموروثات في إطارها العام .

وظل العنصر الفارسي يتمتع بوضع مميز في العصر العباسي الأول ، تعويلاً علي دوره الرئيسي في القضاء علي الحكم الأموي ومساندة العباسيين في الوصول إلي الحكم ، إلي أن جاء المعتصم بالله العباسي والخليفة الواثق ، وشرعا في الاعتماد علي عنصر جديد غير العرب والفرس وهو العنصر التركي .

• دور العنصر التركي في الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول :

كان أول من أفسح المجال للأتراك مستغنياً بهم عن العرب والفرس هو المعتصم بالله الخليفة العباسي ، وتبعه في ذلك الواثق ، وفي فترة حكم هذين الخليفتين ، أستأثر الأتراك بسلطة ونفوذ في حكم وإدارة الدولة العباسية بشكل لم يسبق له مثيل ، حتى أنهم سيطروا علي الخلفاء بشكل مطلق ، وعندما حاول الخليفة المتوكل الحد من سلطة القادة الأتراك ونفوذهم في حكم وسياسة الدولة قضوا عليه .

ولقد تعدى تأثير الأتراك في الخلافة العباسية زمن المعتصم والواثق أمور السياسة والحكم والإدارة إلي الثقافة ، فقد عمد الأتراك فرض ثقافتهم ولغتهم التركية علي إدارات الدولة ، وروجوا نشرهما في المنتديات والمجتمعات الفكرية والأدبية ، ولم يحاول الأتراك تعلم اللغة العربية كما فعل الفرس ، بل حافظوا علي لغتهم ودأبوا علي فرضها .

والحقيقة الثابتة تاريخياً أن الحضارة الإسلامية لم تتأثر بالأتراك من قريب أو بعيد . وذلك لأن هؤلاء لم يكن لديهم أي موروث حضاري يخشى منه علي الحضارة الإسلامية ، وعلي نفس المنوال كانت الثقافة الإسلامية ، فقد ظلت خالصة ، ولم تعلق بها أية شائبة من ثقافة الترك ولغتهم ، هذا علي عكس الحضارة والثقافة الفارسية اللتين تحاورتا ، ولو بشكل محدود ، مع الحضارة والثقافة الإسلامية ، وانتهى بهما الأمر في النهاية إلي الانضواء في كنف حضارة وثقافة الإسلام ، اللتين وسعتا كل حضارة وثقافة تفاعلتا معهما .

لقد تدخل الأتراك في اختيار الخلفاء وبشكل مباشر وغير مباشر ، واستبدوا بالسلطة واستخدموها لتحقيق مصالحهم ، وشهدت هذه الفترة ما يندى له الجبين من إذلال للخلفاء وانتهاك حرمتهم ، سواء بالقتل أو السجن أو الخلع دون مبرر . حتى فقدت الخلافة كل مظاهر الاحترام والوقار .

وفي تفسير ما تقدم يمكن الاستناد إلي أمرين : الأمر الأول هو أن الأتراك لم يكونوا أبداً أهل حضارة وثقافة وسياسة وإدارة ، بل كانوا يعانون من جهالة وتخلف حتما عليهم سلوك هذه السلوكات الفظة المستبدة . الأمر الثاني أن الأتراك كانوا يعتبرون هذه السلوكات نوعاً من الحط من شأن العنصر العربي ، والتنكيل به وإظهاره في مظهر مهين ، وفي ذلك إعلاء من شأن الشخصية التركية ، والثأر لما مرت به من إذعان للعنصر العربي الإسلامي عند الفتح .

• عودة الفرس البويهيين مرة أخرى للحد من نفوذ الترك :

كما سبق وأوضحنا كان مركز الدولة المتمثل في الخلافة العباسية يعاني من الضعف ، ويعاني كذلك من ضعف سيطرته علي أقاليم وأطراف الدولة ، ولم يكن يملك من زمام

الأمر شيئاً، فيما يتعلق بتسيير شئون الدولة وإحكام قبضته علي مركزها ، ومن ثم كان دائم الاستعانة بالعناصر غير العربية ، للحد من نفوذ وسيطرة العنصر المهيمن علي السلطة والخلافة . وقد تناوب الفرس والأتراك القيام بهذه المهمة خلال العصر العباسي ، فعندما زاد نفوذ الأتراك الذين استعان بهم المعتصم للحد من نفوذ الفرس ، كان التفكير مرة أخرى في استقطاب الفرس لإزاحة الأتراك .

وذلك ما قام به الخليفة المستكفي عندما استعان بالفرس البويهيين للحد من نفوذ الأتراك ، " والبويهيون وبالة " أصلهم من جنوبي بحر قزوين سيطروا علي بلاد فارس والديلم ، ثم قصدوا بغداد لأسباب عدة : أولها مطامعهم الشخصية الذاتية المتمثلة في السيطرة علي بغداد مركز الخلافة الإسلامية التي بدت ضعيفة ومتهالكة ، وثانيها تشجيع أمراء الأطراف . الذين رأوا في سيطرة البويهيين علي بغداد تقوية لنفوذهم وترسيخاً لاستقلالهم ، وثالثها استنجاد الخليفة المستكفي بهؤلاء الفرس للتخلص من سيطرة الأتراك .

ولم يكن الوضع في حال وجود البويهيين بأحسن منها في حال وجود الأتراك ، فقد استأثر البويهيون بالسلطة دون الخليفة ، الذي لم يبق له من الأمر شيئاً ، وسيطروا علي بغداد بالقوة العسكرية ، وقد ترك ذلك آثاره علي مؤسسات الدولة ، التي أديرت بأسلوب عسكري .

استخف البويهيون بقدر الخلافة وأمعنوا في التنكيل بالخلفاء العباسيين والحط من قدرهم ، فقد استأثروا بالأموال بينما خصصوا للخليفة راتباً ! ، كان في عهد المستكفي خمسة آلاف درهماً في اليوم ، خُفّض في عهد المطيع إلي ألفي درهماً في اليوم !! .

كذلك لجأ البويهيون إلي أسلوب خبيث في الجمع بين شكلي السلطة : العملي والرسمي ، فبالإضافة إلي سيطرتهم الفعلية علي مقاليد الحكم ، عمدوا إلي إجبار الخلفاء علي

تفويض السلطة رسمياً إليهم ، وهذا ما فعله الخليفة الطائع عندما فوض السلطة لعضد الدولة البويهي .

• الاستعانة بالأتراك مرة أخرى [السلاجقة] :

بسبب ضعف الخلافة العباسية وعجزها عن مواجهة نفوذ البويهيين ، لم يجد الخليفة العباسي القائم بأمر الله من بد سوى الاستنجاد بعنصر آخر من العناصر الإسلامية ، يتولى القضاء علي البويهيين ، وكان ذلك العنصر هم السلاجقة ، وهم من أصل تركي أساسه " طغرل بك " السلجوقي ، الذي استطاع أن يُنشئ له نفوذاً سياسياً في خراسان ونيسابور بعد انتصاره علي الغزنويين ، ثم امتد نفوذه ليشمل فارس والعراق ، وسريعاً لبى " طغرل بك السلجوقي " دعوة الخليفة القائم بأمر الله ، ودخل بغداد ليُنهي نفوذ البويهيين ويبدأ نفوذ السلاجقة .

سيطر السلاجقة علي الحكم في بغداد كما فعل البويهيون ، إلا أنهم لم يقيموا في بغداد ، ولم يتخذوا منصب أمير الأمراء ، وتظاهروا بالعمل علي توحيد الأمة الإسلامية تحت سيطرة الخلافة العباسية ، وتجسد ذلك في ضم مناطق من أسيا الصغرى ، ودحر البيزنطيين في معركة " ملاذكرد " ومواجهة الأقاليم الخارجة علي سلطة الخلافة العباسية مثل الفاطميين والحشاشين .

وطد السلاجقة علاقتهم بالخلفاء العباسيين من خلال المصاهرة والنسب ، ولكن جاء من الخلفاء العباسيين من لم يرض عن نفوذ السلاجقة وسيطرتهم علي مقاليد الحكم في بغداد ، فبدأت المواجهة بين الطرفين في عهود المسترشد والراشد والمقتضى ، حيث خاض الخلفاء الثلاثة معارك شرسة من أجل إحياء نفوذ الخلافة ، وقادوا الجيوش بأنفسهم ، وواجهوا السلاجقة ، وأقاموا علاقات وطيدة مع أمراء الأطراف والأقاليم ، للحصول علي دعمهم ضد السلاجقة .

وبالرغم من مواجهة الخلفاء الثلاثة المسترشد والراشد والمقتفى للسلاجقة ، إلا أنهم لم يتمكنوا من القضاء علي النفوذ السلجوقي ، إلي أن جاء الخليفة الناصر لدين الله ، وقُدّر له باستخدام أساليب شتى جمعت بين الحيلة والقوة ، أن يُنهى نفوذ السلاجقة في بغداد ، وتم القضاء عليهم نهائياً في معركة دارت بين ملك خوارزم " علاء الدين تكش " المدعوم من الخليفة العباسي الناصر لدين الله بالمال والعتاد ، وبين السلطان السلجوقي " طغرل الثالث " في منطقة الري بالعراق ، انتصر فيها ملك خوارزم ، وبذا استرد العباسيون الأهواز وأصفهان وهمدان وغيرها من الولايات ، وتمكن الخليفة العباسي من استعادة فلسطين من أيدي الصليبيين .

• طموح الدولة الخوارزمية :

لم يكد الخليفة العباسي الناصر لدين الله ينفك من أمر السلاجقة ، حتى وجد نفسه في مواجهة طموح حليفه الجديد ملك خوارزم ، الذي منّى نفسه بالحلول محل السلاجقة في السيطرة علي الحكم في بغداد ، ولكن الخليفة العباسي تصدى لذلك الطموح بقوة وعنف ، مما أدى إلي تدهور العلاقات بين الجانبين ، وقد اتخذ ملك خوارزم من ذلك ذريعة حتى يقطع صلته بالدولة العباسية ، ويعلن استقلاله وخروجه عليها .

• الصراع بين الفرس والأتراك :

انتهى العصر العباسي باحتلال المغول لبغداد وتدميرها في عام ٦٥٦ هـ – ١٢٥٨ م ، وبذا يكون قد أسدل الستار علي دور العنصر العربي في قيادة الدولة الإسلامية ، وبدأت العناصر غير العربية تتهيأ للحلول محل العنصر العربي في زعامة الأمة الإسلامية ، وكان ثمة أكثر من عنصر يرى في نفسه القدرة والمكنة علي القيام بهذه المهمة ، ونظراً لكون الأمة الإسلامية لم تجرب أن تسلم أمر قيادتها لأكثر من عنصر في قيادة جماعية أو حتى ثنائية

، فقد كان لزاماً أن تتصارع العناصر ذات القوة ، حتى يقدّر لأحدها أن يظفر بقيادة الأمة .

وبعد سقوط الدولة العباسية والقضاء علي المغول ، برز العنصران الفارسي والتركي كأقوى عنصرين علي الساحة في ذلك الوقت ، ولم يستطع كل من العنصرين أن يخفي طموحه ورغبته في قيادة الدولة الإسلامية وإعادة الخلافة مرة أخرى ، ووصل طموح كل من العنصرين إلي غايته ، واصطدمت الدولتان الفارسية الصفوية والتركية العثمانية في حرب مدمرة ، انتهت لصالح الأتراك العثمانيين ، الذين اعتبروا أن ذلك الانتصار هو جواز مرورهم نحو زعامة العالم الإسلامي ، وإعادة الخلافة الإسلامية ، وشرعوا في إخضاع الولايات الإسلامية الواحدة تلو الأخرى .

• سيطرة العنصر التركي علي الدولة الإسلامية :

بعد أن تمكن المملوكان سيف الدين قطز والظاهر بيبرس من القضاء علي المغول في موقعة عين جالوت ، تولى الأخير حكم مصر ونادى بإحياء الخلافة من جديد في القاهرة ، باعتبارها ضرورة لا غنى عنها للأمة الإسلامية ورمزاً لوحدتها ، وتنفيذاً لذلك بويع أحد أبناء الخلفاء العباسيين الذين هربوا إلي مصر بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد ، وكانت الخلافة العباسية بالقاهرة ذات صبغة دينية بحتة ، تنتقل بالوراثة وكان ذلك في عام ٦٥٩ هـ-١٢٦١ .

اجتهد الأتراك العثمانيون في إخضاع الولايات الإسلامية ، وإعادتها إلي حظيرة الدولة الإسلامية ، واستولوا علي مصر في عام ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م ، فتنازل الخليفة العباسي المتوكل للسلطان العثماني سليم الأول عن الخلافة ، فقام الأخير بنقل الخلافة والخليفة إلي استانبول ، وأخضعت كل مناطق وولايات العالم الإسلامي تقريباً للخلافة العثمانية ،

ومنذ ذلك التاريخ والعنصر التركي هو السائد حتى عام ١٩٢٤ م عندما ألغى " مصطفى كمال أتاتورك " الخلافة وأنهى معها السيادة الفعلية والشكلية للعنصر التركي على العالم الإسلامي .

– وضعية الاستقلال الفعلي للولايات والأقاليم عن جسد الدولة الإسلامية :

بعد أن تناولنا الوضعية الأولى التي مرت بها الدولة الإسلامية خلال حقبة التفكك والانهيار، وهي وضعية الصراع بين العنصر العربي والعناصر الأخرى غير العربية من أجل الحكم والسلطة والسيادة ، ننتقل إلى استقصاء الوضعية الثانية المتمثلة في الاستقلال الفعلي للولايات والأقاليم عن مركز الدولة الإسلامية .

فقد استغل أمراء وحكام الأقاليم والأطراف ضعف المركز في بغداد ، ووهن سيطرته على أجزاء الدولة . وعمدوا إلى الاستقلال الفعلي عن مركز الخلافة ، ولم يخضعوا له إلا في الشكليات ، وكانت هذه الوضعية مترتبة منطقياً ومرتبطة عضوياً بالوضعية السابقة ، والوضعيتان معاً كانتا بمثابة إنذار باقتراب اضمحلال الدولة الإسلامية ، ونضوب معين حضارتها ، وتوقف ثقافتها عن العطاء والتفاعل مع الآخر ، والتوضيح فيما يلي :

• ففي فترة تفشي النفوذ التركي الذي استعان به المعتصم ، ومن بعده الواثق ، وبدا ضعف مركز الدولة ، سعى الكثير من أمراء الأقاليم والأطراف إلى الاستقلال بأقاليمهم ، وهذا ما حدث في الشرق حيث استقل الصفاريون والسامانيون ، وفي مصر استقل ابن طولون ، وظهرت حركتا الزنج والقرامطة اللتين زادتا من ضعف مركز الدولة .

• وبعد ذلك بفترة وجيزة ومع استفحال خطر النفوذ التركي ، اجتاحت موجة أخرى من النزعات الاستقلالية جسد الدولة الإسلامية ، فتقلصت مساحتها ، وتفككت أطرافها ، واستقل كثير من الأمراء بأقاليمهم ، فاستقل البويهيون ببلاد فارس والديلم ، والحمدانيون

بدمشق والموصل وديار بكر وربيعة ومضر ، والأخشيديون بمصر ، والسامانيون بخراسان ، وحدث في الأندلس ما هو أدهى ، حيث أعلن عبد الرحمن الثالث الملقب بالناصر الخلافة، ولقّب نفسه أميراً للمؤمنين ، وتأسست الدولة الفاطمية في المغرب ، وسيطرت الأباضية علي عُمان .

• ترسخت النزعة الانفصالية الاستقلالية لدى أمراء وحكام الأطراف ، بانتهاء الخلافة وسقوط بغداد مركز الدولة الإسلامية علي أيدي قبائل المغول الهمجية ، وبدا أن الأمر قد استقر علي هذه الحال ، إلا أن ظاهرة أخرى بدأت تطل بوجهها في ذلك الجو المعتم ، ألا وهى ظاهرة الخلافات والصراعات الشرسة التي نشبت بين كثير من الولايات والأقاليم حول مناطق النفوذ ، ولعل أشهر تلك الصراعات علي الإطلاق هو الحرب المدمرة التي اشتعلت بين الدولة الفارسية الصفوية والدولة التركية العثمانية ، ناهيك عن صراعات أخرى كانت أقل شأناً وأثراً في مسار ومصير الدولة الإسلامية في تلك الأثناء .

• بعد أن توقف الشكل المسلح للصراع بين الأتراك والفرس من أجل السيادة في الشرق ، توجه الأتراك العثمانيون إلي الغرب ، يحدوهم هدف واحد هو إخضاع كافة العناصر الأخرى لسيادتهم وسيطرتهم ، وكانت دعواهم المعلنة هي لمّ شمل الدولة الإسلامية ، في الوقت الذي كانت ترفض الولايات الإسلامية هذه الدعوى ، وتعلم يقيناً حقيقة النوايا والمقاصد ، وسيطر العثمانيون علي كافة المناطق والأطراف الشرقية والشمالية ، وواصلوا زحفهم علي الشام ومصر وشمال أفريقيا باستثناء المغرب ، وتمكنوا بالفعل من إخضاع كافة الأقاليم والأطراف لسيطرتهم ، ولقب السلطان سليم الأول نفسه خليفة المسلمين ، وانتقل مركز الدولة الإسلامية إلي استانبول .

• سيطر العنصر التركي علي بقية العناصر الأخرى ، التي تنضوي تحت لواء الإسلام ، بما في ذلك العنصر العربي ، وذلك باستثناء العنصر الفارسي ، وبالرغم من السيطرة

التركية علي معظم دول العالم الإسلامي ، التي تجاوزت أربعة قرون من الزمان ، إلا أن العالم الإسلامي لم يفد من هذه السيطرة طيلة هذه المدة ، بل لعله خسر الكثير سياسياً واجتماعياً وحضارياً وثقافياً ، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي :

○ بالرغم من الإحياء الشكلي للخلافة الإسلامية ، فإن ذلك لم يضف للإسلام أي جديد ، من حيث تطبيق طروحاته أو نشر دعوته ، بل ما حدث هو العكس فقد كان الأتراك العثمانيون يجهلون الكثير من القيم الإسلامية وأصول الدين الإسلامي ، وأساءوا إلي الدين أكثر مما أحسنوا إليه ، فإذا كانوا أحسنوا إليه شكلاً فقد أساءوا إليه فعلاً .

○ لقد كانت سيطرة الأتراك العثمانيين علي الولايات والأقاليم الإسلامية ، هي من قبيل السيطرة السياسية العنصرية ، التي تحدوها أهداف شخصية ومآرب ذاتية ، تتعلق بأشخاص الحكام ، وترتبط بذاتية العنصر التركي .

○ ساءت أحوال الولايات والأقاليم الإسلامية تحت حكم الأتراك العثمانيين ، وذلك لجهلهم بأمور السياسة والإدارة والحضارة والثقافة الإسلامية ، فهم لم يألفوها ولم يستوعبوها بدقائقها ومكنوناتها ، وبالتالي فلم يطبقوا الطرح الإسلامي في السياسة والحكم والإدارة والثقافة والحضارة حسب أصوله الشرعية ونماذجه العملية ، التي كانت في عهد الرسول والخلفاء الراشدين .

○ بعد فترة غير طويلة ، بدأت بعض الولايات والأقاليم تفكر في الاستقلال عن الدولة العثمانية ، وبالفعل تمت محاولات جادة في هذا السياق ، كان أهمها محاولة مصر تحت حكم محمد علي ، الذي أوشك أن يخرج علي الدولة العثمانية ، بل ويُلحق بها هزيمة ، كان يمكن أن تقضى عليها وعلي نفوذها في العالم الإسلامي لولا تدخل الدول الأوربية ، التي كانت تتأهب لهجمة شرسة علي الدول الإسلامية .

○ بعد محاولة محمد علي ، ضعف مركز الدولة العثمانية ، ووهنت سيطرتها علي الأقاليم والدويلات الإسلامية ، وبلغ بها الضعف إلي أن لقبت " بالرجل المريض " ، وتفككت مرة أخرى أوصال الدولة الإسلامية ، ولكن بدلاً من أن تتجه أجزاء الدولة الإسلامية إلي الاستقلال الفعلي ، وقعت في شرك الدول الأوربية ، التي كانت قد بدأت هجمتها العدوانية الثانية ، وانتهت رسمياً الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٤ م علي يد مصطفى كمال أتاتورك .

❖ عدم جدوى محاولات بعث الدولة الإسلامية المركزية القوية :

منذ بداية العصر الأموي والدولة الإسلامية بدأت تعاني من بعض الخلل وفقدان التوازن بين مقومات وعناصر الوجود للأمة الإسلامية كرسالة وحضارة وثقافة ودولة ، وبين الطموحات الشخصية والنزعات العنصرية القبلية للقائمين علي أمر هذه الدولة ، فلقد أوشك دور الأمة ذات الرسالة السامية العالمية والقيم الرفيعة السمحة ، التي تصهر في بوتقتها كل العناصر والأعراق ، لتفرز في النهاية الفرد المسلم ، الذي يُعرف بدينه وخلقه وقيمه ، لا بعنصره أو عرقه أو قبيلته ، أوشك ذلك الدور علي الاندثار ، ليحل محله دور الدولة ، بشكلها المحدود بالجغرافيا والتاريخ ، والمنسوبة إلي أشخاص وذوات ، يؤثرون أنفسهم ، بالسيطرة والهيمنة علي الآخرين ، ويستهدفون تحقيق مصالحهم ، لقد انتهى زمن الرسالة والدعوة والسماحة والرحابة والقيم والمبادئ والمثل ، ليحل محله الأنانية والأثرة والرغبة في السيطرة ، ولقد اشتركت كافة العناصر التي انضوت تحت لواء الإسلام في هذا الخطأ الفادح ، الذي كلّف الإسلام وحضارته الكثير ، لقد اشترك في ذلك العرب والفرس والأتراك وكافة العناصر الأخرى ، وكان ذلك هو السبب الأساس ، الذي كمن وراء إخفاق كافة محاولات بعث الدولة الإسلامية المركزية القوية ، مثلما كانت في عهد الرسول الكريم والخلفاء الراشدين .

ولعل قراءة جديدة للتاريخ الإسلامي ، قد تكون كفيلة بإبراز هذه الحقيقة ، التي حُفرت في جبين ذلك التاريخ بمداد من الأسى والألم :

– محاولة عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي [خامس الخلفاء الراشدين] :

ارتكزت محاولة عمر بن عبد العزيز في العصر الأموي لإصلاح أحوال الدولة الإسلامية علي مرتكزين أساسيين :

• المرتكز الأول تمثل في العودة إلي القيم الإسلامية إجمالاً ، والأصول والأسس التي وضعها الشرع الحنيف ، وفرضها لضبط حركة الإنسان في المجتمع وفي الكون عموماً . واتخذ من ذلك منطلقه لإحياء قيم الإخاء والمساواة بين العناصر التي دخلت الإسلام ، وانضوت في كنف الأمة الإسلامية ، وكان هو آخر من سار في هذا الاتجاه .

• المرتكز الثاني انطلق عمر بن عبد العزيز من الإطار المرجعي السابق إلي القيام بحركة إصلاح واسعة لشئون الدولة السياسية والاقتصادية والإدارية والمالية والقضائية ، وحتى الثقافية والفكرية .

ولم تجد محاولة عمر بن عبد العزيز ، ولم تستمر إصلاحاته ، فهي لم تلاق قبولاً لدى العنصر العربي بشكل عام ، بل ومن أعوان الخليفة أنفسهم حال إصداره وتنفيذه لهذه السياسة ، ولذلك يلاحظ أنه سرعان ما نكص من جاء بعده علي عقبيه ، وتحول عن هذه السياسة ، ورجع مرة أخرى إلي سياسة العنصرية والتفرقة بين العناصر وضيق الأفق .

– حركة المعتصم بالله الخليفة العباسي :

أوضحنا سلفاً أن المعتصم بالله الخليفة العباسي ، عندما ضاق ذرعاً بتغلغل وترسخ النفوذ الفارسي في شئون الدولة ، عمد إلي استجلاب العنصر التركي لإزاحة الفرس ، وتبعه في ذلك الخليفة الواثق ، ولم تكن هذه الحركة تهدف إلي النهوض بالدولة الإسلامية ولمّ

شملها وبعث قيمها ومبادئها ، التي كانت قد أوشكت علي الاضمحلال ، بقدر ما كانت عملية توزيع لقواعد اللعبة السياسية ، في إطار عملية الصراع علي السلطة والحكم ، فقد أراد المعتصم إحلال نفوذ الأتراك محل نفوذ الفرس ، لتقوية مركزه ، وإخضاع العنصرين العربي والفارسي في آن واحد ، فقد استشعر في العنصر العربي الضعف ، وأحس من العنصر الفارسي الغدر والسطوة ، ولعل ما يؤيد سلامة هذا التحليل ، ما آلت إليه الأمور عندما مكّن الأتراك لنفوذهم في بغداد ، فقد باتوا أكثر تسلطاً من الفرس وأشد بطشاً ، مما حدا بالخليفة المتوكل العمل علي الحد من قوتهم فكان في ذلك هلاكه والقضاء عليه .

ولا يمكن إغفال هدف المعتصم من هذه الحركة ، الذي تبلور في النهوض بالدولة ، ولكن كسياسة وإدارة واقتصاد ، وعبر لعبة السياسة التي أبعدته عن هدفه العاجل ، حيث لم يتحقق حلمه في النهوض بالدولة ، وكل ما حدث هو إحلال أحد العناصر مكان الآخر ، هذا في الوقت الذي لم يكن للمعتصم هدف سام شامل ، يقصد العقيدة ويعنى دولة الإسلام بحضارتها وثقافتها ، مثلما كان الحال في محاولة عمر بن عبد العزيز ، فالأخير كان هدفه الرجوع بدولة الإسلام إلي عهدها الزاهر وأصولها الأولى ، أما المعتصم فكان هدفه الاحتفاظ بالسلطة والانفراد بالحكم ، والتخلص من نفوذ الذين زاحموه .

– محاولة الناصر لدين الله الخليفة العباسي :

علي نفس طريقة المعتصم بالله ، حاول الخليفة الناصر لدين الله ، التصدي لنفوذ السلاجقة الأتراك ، حتى تمكن من القضاء عليهم ، وذلك بالاستعانة بعنصر آخر هو قوة الدولة الخوارزمية ، إلا أن الناصر لم يقبل بإحلال نفوذ الخوارزميين محل نفوذ السلاجقة ، حيث عمد فور خلاصه من السلاجقة إلي إقصاء الخوارزميين خارج بغداد ، ونجح في ذلك بشكل جيد ، والثابت أن الناصر لدين الله كان يرفض سيطرة أي عنصر آخر علي مقاليد الحكم باستثناء العنصر العربي .

وبعد قيام الناصر لدين الله بتصفية سدة الحكم من كافة العناصر غير العربية ، وجعلها خالصة للعنصر العربي بدأ في إنفاذ سياسته الإصلاحية ، التي بدا أنها موجهة نحو تقوية نفوذ الدولة الإسلامية ، حيث تمت السيطرة الكاملة علي العراق ، وتم استرداد الأهواز وأصفهان وهمدان وغيرها من الولايات ، وشارك الناصر بجهود ملموسة في استعادة فلسطين من الصليبيين ، ثم شرع في العمل علي توحيد الدولة الإسلامية والعودة بها إلي سالف عهدها من القوة والمكنة المرتكنة إلي القيم والمبادئ والأصول الإسلامية ، فكان أن أبتكر فكرة " الفتوة " مستلهماً إياها من الآية الكريمة ﴿ نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾[1] ، وجسدها في تنظيم عرف " بنظام الفتوة " وقد أشاعه الخليفة الناصر لدين الله في عام ٦٠٧ هـ – ١٢١٠ م وطالب أمراء الأقاليم بالتقيد بتعاليمه ونشره بين الرعية ، وكان هدف الخليفة بث روح جديدة وعزيمة قوية في نفوس أبناء الأمة الإسلامية وقادتها ، وأن ينتموا إلي الدولة الإسلامية ، ويتعمق ولاؤهم للدين الإسلامي ، حيث كان الخليفة علي رأس التنظيم، وبذلك يتم النهوض بالدين والدولة .

والملاحظ بعد هذا العرض أن محاولة الناصر لدين الله تقع بين محاولة عمر بن عبد العزيز وحركة المعتصم بالله ، فمحاولة الناصر لدين الله سمت فوق لعبة السياسة ، وتجاوزت عملية ضرب عنصر بآخر ، التي قام بها المعتصم بالله ، ولكنها لم ترق إلي مستوى محاولة عمر بن عبد العزيز ، التي استهدفت الأصول الأولى والتقاليد الأصلية للدين والدولة ، فقد تحيز الناصر لدين الله للعنصر العربي دون العناصر الأخرى ، وأصفاه بالحكم والسلطة ، في الوقت الذي استهدف عمر بن عبد العزيز المساواة الكاملة بين كافة العناصر الإسلامية ، ولم يغلب العنصر العربي علي العناصر الأخرى ، وإذا كان الناصر لدين الله قد اتخذ من فكرة الفتوة وتنظيمها أداة للنهوض بالدين والدولة ، فإن ذلك كان

---

[1] . سورة الكهف ، ١٣ .

أقل وأبسط من أن يحقق الهدف الذي أوجد من أجله ، والذي سخر له عمر بن عبد العزيز إمكانات الدولة بالكامل .

- محاولة الناصر صلاح الدين الأيوبي :

لقد تزامنت محاولة الناصر لدين الله الخليفة العباسي في المشرق العربي الإسلامي النهوض بالدولة الإسلامية وتقوية مركزها ، مع محاولة أخرى في مصر والشام قادها الناصر صلاح الدين الأيوبي لنفس الهدف ولكن بشكل جزئي .

فالمراجعة التاريخية تؤشر إلي أن محاولة الناصر صلاح الدين . لم تكن إلا نفرة من أجل التصدي للتدخل الأجنبي الصليبي ، واعتدائه علي جزء من الأمة الإسلامية . فهي بمثابة موقف جزئي يتعلق بخوض صراع عضوي في سبيل الدفاع عن الأمة ومقدساتها ، أما محاولة الناصر لدين الله الخليفة العباسي ، فقد كانت حركة أكثر شمولية ، حيث عمدت إلي تخليص الخلافة الإسلامية من نفوذ العناصر غير العربية . ثم عملت علي العودة بالأمة إلي الأصول الأولية والقيم الأصلية للإسلام ، ولكن بآلية أو أداة لم تكن علي نفس مستوى طموح وقوة وشمولية الغاية والهدف .

وما تقدم من تحليل يتفق مع طبيعة ومنطق الأمور ، فمحاولة الناصر لدين الله الخليفة العباسي انبعثت من موقع المسؤولية المطلقة والولاية العامة عن الأمة الإسلامية بكاملها كجغرافيا وتاريخ وحضارة وثقافة ومجتمع ونظام .. الخ ، في حين كانت جهود الناصر صلاح الدين الأيوبي وهبته منبعثة من موقع القائد المسلم ، الذي لم يقبل الاعتداء علي حرمات أمته ومقدساتها وكيانها الجغرافي . فا ستخدم ما قُدّر له من مكنات ووسائل ذات طبيعة عسكرية بالذات للتصدي للعدوان . ولم ،قدح ما تقدم من جهود الناصر صلاح الدين وإصلاحاته الواسعة في شئون مصر الاقتصادية والمالية والإدارية والاجتماعية .. الخ .

– محاولة الظاهر بيبرس المملوكي :

بعد انهيار الخلافة العباسية في بغداد علي اثر اجتياح المغول للمشرق الإسلامي ، واصلوا زحفهم المدمر ناحية الغرب ، مستهدفين الشام ومصر وباقية الولايات الإسلامية في شمال أفريقيا والمغرب ، ولم يوقف هذا الغزو المخرب إلا مماليك مصر ، الذين تصدوا له ودحروه بشكل نهائي في موقعة عين جالوت .

وبعد أن فرغت الأمة من هذا البلاء كان التفكير في إعادة ترتيب الأمور ، حيث رأي الظاهر بيبرس السياسي المخضرم ، أن يضفي علي حكم المماليك لمصر صبغة شرعية ، تبرر له السيطرة ولو حتى السياسية والدينية فقط علي كافة أرجاء وأقاليم الدولة الإسلامية . فكان أن أعلن إحياء الخلافة من جديد سنة ٦٥٩ هـ – ١٢٦١ م وبويع أحد أبناء الخلفاء العباسيين الذين فروا إلي مصر بعد سقوط الخلافة العباسية ، وبقيت الخلافة العباسية بالقاهرة دينية الصبغة يتوارثها الأبناء عن الآباء .

والواضح من محاولة الظاهر بيبرس أنها كانت محاولة ذات صبغة وهدف سياسيين ، لإضفاء صفة الشرعية علي حكم المماليك ، واكتساب تأييد المسلمين ، فقد فطن المماليك لجملة التصورات التي سادت عقب سقوط الخلافة في عموم بلاد المسلمين . ومن تلك التصورات أن زوال الخلافة مؤشر إلي سخط الله علي المسلمين ونذير بقرب قيام الساعة ، وأن انتشار المظالم والمساوئ في العالم الإسلامي سببه زوال الخلافة ، ومن ثم استغل المماليك تلك التصورات بشكل حقق مصالحهم السياسية في الحكم والشرعية .

– حركة العثمانيين :

بذل الأتراك العثمانيون جهوداً متواصلة من أجل السيطرة علي العناصر التي تدخل في نطاق الدولة الإسلامية ، وبصفة خاصة الفرس والعرب ، وقد كُللت جهودهم بالنجاح ،

عندما قُدّر لهم تهذيب طموح العنصر الفارسي ، وحصره في نطاق حدود جغرافية معلومة ، ثم واصلوا تلك الجهود بالشروع في السيطرة علي الدويلات والولايات التي تنضوي تحت لواء الدولة الإسلامية ، فأخضعوا الشام ، ومنها اتجهوا إلي مصر فأخضعوها لنفوذهم ، وتنازل الخليفة العباسي المتوكل ، الذي كان يتخذ من القاهرة مقراً للخلافة عنها للسلطان العثماني سليم الأول ، الذي نقلها بدوره إلي استانبول ، واستمر العثمانيون في إخضاع الولايات الإسلامية في شمال أفريقيا ، حتى وصلوا حدود المغرب التي كانت تحت سيطرة الأغالبة، وظلت بعيدة عن النفوذ العثماني ، بالإضافة إلي شبه جزيرة أيبيريا التي سيطر عليها الأمويون ، وبذا يكون الأتراك العثمانيون قد سيطروا علي كافة مناطق وأقاليم الدولة الإسلامية ، وأحيوا الخلافة الإسلامية من جديد ! .

ولقد كانت الإمبراطورية العثمانية بحق في أول أمرها قوة عسكرية هائلة ، تمكنت من توسيع رقعة الدولة الإسلامية ، وتمديد أطرافها وحماية حدودها ، فقد فتح محمد الفاتح القسطنطينية عام ١٤٥٣ م ، التي ظلت هدفاً تنشده الجيوش الإسلامية لعدة قرون ، وسيطرت الجيوش العثمانية علي اليونان والبلقان ، ومنها زحفت عبر هنغاريا ، وحاصرت فينا في عام ١٥٢٩ م .

وامتلكت الإمبراطورية العثمانية قوة بحرية قادرة ، زاحمت القوة البحرية البرتغالية في المحيط الهندي ، وفي غرب المتوسط نمت القوة البحرية للولايات العثمانية في شمال أفريقيا بشكل مخيف ، حيث وصلت في بعض غاراتها إلي الجزر البريطانية وأيسلندا ، مما أفزع بريطانيا وعموم أوربا ! .

لقد بدأت حركة العثمانيين قوية ، ولكنها كانت ذات صبغة عسكرية ، تمثل هدفها الأساسي في السيطرة علي بقية العناصر الأخرى ، وبالذات العنصر العربي ، تحت شعار الإسلام ، فكانت تلك الحركة عديمة النفع للإسلام وحضارته وثقافته ، اللهم إلا الحفاظ

علي أجزاء الدولة من أطماع الأمم الأخرى ، التي ظهرت فيما بعد ، ونجحت في اختراق السيطرة العثمانية والنفاذ إلي الدويلات الإسلامية والسيطرة عليها ، وذلك ما سنوضحه فيما بعد .

لقد بدأت سيطرة العثمانيين علي أجزاء الدولة الإسلامية ابتداءاً من ١٥١٧ م ، وهو تاريخ إخضاع مصر ، والاستيلاء علي الخلافة ونقلها إلي استانبول ، وانتهت رسمياً في عام ١٩٢٤ م عندما ألغيت الخلافة العثمانية علي يد مصطفى كمال أتاتورك ، وفي خلال هذه الفترة التي تصل إلي أربعة قرون ، لم يكتسب الإسلام أية ميزة إضافية ، وأصيبت الحضارة والثقافة الإسلامية بركود واضمحلال ، لم تشهداه منذ تدمير بغداد علي أيدي المغول ، وسبب ذلك أن الأتراك العثمانيين لم يكن مقصدهم الحقيقي يتمثل في النهوض بالإسلام ، ورفعة شأنه، ومواصلة الدعوة ، وإيناع وازدهار الحضارة والثقافة الإسلامية ، ولكن كان مقصدهم هو السيطرة والهيمنة العسكرية والسياسية علي أجزاء الدولة الإسلامية ، فالثابت تاريخياً أن الأتراك عنصر من العناصر التي انضوت تحت لواء الإسلام ، لم يكونوا أصحاب حضارة أو ثقافة يُعتد بها ، كما كان وضع الفرس أو الرومان مثلاً ، ولكنهم كانوا أهل بدواة وخشونة وتخلف ، فلم يكن في مقدورهم أن يضيفوا للحضارة الإسلامية ، إضافة إلي ذلك فإن الأتراك لم يكونوا يعرفون العربية ، ولم يحاولوا ذلك ، ومن ثم فقد كان إلمامهم بالدين الإسلامي ضعيفاً وسطحياً ، ولم يتمكنوا من إثراء الثقافة الإسلامية ، كذلك لم يتحمسوا للإسلام عن اعتقاد واقتناع ، فاكتفوا منه بالاسم والشكل ، وكانت المحصلة النهائية أن حركتهم لم تتجاوز الرغبة الجامحة في السيطرة والنفوذ ، والاستحواذ علي السطوة ، والتفوق علي بقية العناصر الأخرى .

- حركة محمد علي والي مصر :

بعد استتباب الأمور لصلحة الأتراك العثمانيين ، وسيطرتهم علي أجزاء وأقاليم الدولة الإسلامية سياسياً ودينياً ، لم يتحولوا كما كان مأمولاً إلي النهوض بأمور الدين وشئون الرعية . فأمور الدين كانت تحتاج إلي المزيد من الإصلاح والترسيخ والتمتين بعد فترة التفكك والانهيار ، التي شهدتها بعد انهيار الخلافة العباسية ، والحروب والصراعات التي شبت بين أجزاء الدولة وأقاليمها ، وشئون الرعية كذلك كانت في حاجة ماسة إلي الاهتمام والعناية، فقد انحدرت اقتصاديات الأقاليم والدويلات الإسلامية ، نتيجة إهمالها والاتجاه للصراعات والحروب ، وتبع ذلك تدهوراً في الأنظمة المالية والإدارية ، واستشرى الفساد في أنظمة الحكم والسياسة ، كان كل ذلك يحتاج إلي الإصلاح والتقويم من القوة الجديدة الفتية التي سيطرت علي مقاليد الحكم في الدولة الإسلامية ، وتسلمت الولاية العامة .

إلا أن شيئاً من ذلك لم يكن ، ولم يتحول الأتراك العثمانيون إلي ما هو مأمول ومفروض ، بل انصرفوا إلي تحقيق مآربهم الذاتية ، والتي أظهرت حقيقة نواياهم ومقاصدهم من وراء سيطرتهم وتسيدهم لأجزاء الدولة الإسلامية .

وبتقادم العهد علي سيطرة العثمانيين علي الدولة الإسلامية ، بدأت قوتهم في الوهن وسيطرتهم في الضعف ، ومع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي تولى أمر مصر حاكم الباني الأصل ذو شخصية وطموح ، تدخلت إرادة المصريين في فرضه ، عنى بأمور الولاية وجعل منها وحدة سياسية متطورة ، انطلاقاً من شخصيته وترضية لطموحه ، ولم يكن يضع في حساباته ولم يضمر في نواياه النهوض بالدين والشرع والأمة ، إلاّ أن جهود الحاكم الألباني محمد علي باشا حولت ولاية مصر إلي قوة رائدة وقائدة علي مستوى الدولة الإسلامية ، فقد شملت تلك الجهود السياسة والاقتصاد والإدارة والمجتمع قاطبة .

ووصلت قوة مصر في عهد محمد علي إلي مناوئة نفوذ الدولة العثمانية ذاتها . فقد أوشكت تلك القوة أن تحرز الغلبة والنصر علي العثمانيين . وتحيلهم من متبوع إلي تابع ، ولكن القوى الأوربية التي تحكمت في النظام الدولي السائد آنذاك ، كانت لهذه القوة بالمرصاد ، فحالت بينها وبين تحقيق ذلك الفوز . وتكالبت عليها ، وظلت تترصد لها . حتى أضعفتها ، وأعادتها إلي حيث بدأت . ولاية عثمانية محدودة التأثير عديمة الفعالية . ولعل هذا الاستعراض السريع والمركّز لبروز قوة مصر وصعودها ثم أفولها سريعاً . ليرسم ملامح وأهداف ونوايا تلك القوة . التي تمثلت في ما تجمع لدى محمد علي الوالي التركي من نزعة استقلالية وطموح شخصي للخروج علي الدولة العثمانية . ولم يكن الإسلام ودعوته وحضارته وثقافته هدفاً لذلك الوالي من وراء بناء قوة مصر وتفوقها .

❖ هجوم الأمم الأخرى علي الدولة الإسلامية :

كانت النتيجة المنطقية لضعف مركز الدولة الإسلامية . ووهن سيطرته علي الأقاليم والأطراف ، ونزوع تلك الأقاليم والأطراف إلي الانفكاك من رباط الدولة الإسلامية والخروج علي فلكها . كانت نتيجة ذلك أن تداعت الأمم الأخرى علي الدولة الإسلامية ، مستأصلة بعض أجزائها مرة ، ومجتاحة إياها مرة أخرى ، ومسيطرة علي معظمها مرة ثالثة ، ونوضح ذلك فيما يلي :

– الهجمة الأولى : الصليبيون : الصحوة الأوربية الأولى :

عندما تبلورت الدولة القومية في أوربا كانت علاقتها بالكنيسة صاحبة السلطة الدينية القوية علاقة توتر وعدم ارتياح . فالكنيسة لم تكن قد ألفت بعد قيام سلطة زمنية تنازعها السيطرة علي السلطتين الدينية والزمنية ، فتنازلت عن السلطة الزمنية علي مضض ، واحتفظت بالسلطة الدينية بقوة وحرص . والدولة القومية التي نشأت في أوربا علي

أنقاض الإقطاع كان لديها طموح جامح في الاستحواذ علي السلطتين الزمنية والدينية ، ولكن أمام قوة الكنيسة وسمو مكانتها لدى الشعوب الأوربية ، اكتفت الدولة بالسلطة الزمنية ، بل وعمدت إلي إرضاء الكنيسة ، واستدرار عطفها بشتى السبل .

في هذه الأثناء كانت الدولة الإسلامية زمن الخلافة العباسية تعاني من ضعف المركز ووهن سيطرته علي الأقاليم والأطراف ، وصراع العناصر علي السلطة والحكم ، وكانت وضعية فلسطين بأماكنها المقدسة ، التي تهم اليهود والمسيحيين والمسلمين ذات خصوصية ، فقد فتح المسلمون هذه البلاد ، وأمّنوا أهلها ، ولم يحملوهم علي الدخول في الإسلام ، بل وكفلوا لهم الحفاظ علي أماكن ودور العبادة الخاصة بهم ، وحرية ممارسة شعائرهم ، وأرتاح أهل اليهودية والمسيحية إلي الإسلام ، وأعجبوا به ، وسجلوا إعجابهم وانبهارهم بالدين الإسلامي .

ولكن بعض العناصر اليهودية والمسيحية ، التي فكرت في الانسلاخ عن جسد الدولة الإسلامية ، وإثارة الفتن والقلاقل للمسلمين ، استغلوا مجموعة من الظروف والتطورات، وعمدوا إلي تحريك ملوك وأمراء أوربا نحو الشرق الإسلامي ، والاعتداء علي الدولة الإسلامية ، تحت دعاوى دينية ساذجة ، قوامها حماية المقدسات المسيحية ، وتحريرها من سيطرة المسلمين ، ويمكن الإشارة إلي أهم تلك الظروف فيما يلي :

• كما أشرنا سلفاً كانت الدولة القومية قد تبلورت في أوربا ، وعملت علي تأكيد ذاتها وكيانها الجديد ، من خلال البحث عن مناطق النفوذ والسيطرة في مناطق العالم المختلفة، واختلاق مصالح وارتباطات تحقق لها المكاسب ، ولشعوبها المنافع والاستثمارات .

• صاحب ذلك وجود مجموعة من الملوك والأمراء علي رأس الدول الأوربية ، لديها طموحات شخصية ورغبات جامحة في تحقيق الأمجاد والبطولات ، وكان من السهل استثارة تلك النوازع وتوجيهها نحو الشرق الإسلامي .

• كذلك كانت الدولة القومية حديثة الظهور في أوربا ، مضطرة إلي إرضاء الكنيسة من خلال إضفاء مسحة دينية علي الأمجاد والبطولات الشخصية ، فتم إعداد وتجهيز الجيوش، وجمع الأموال تحت رمز الصليب ، وبذا استُغل الدين في تحقيق أغراض سياسية وشخصية ، كما جعل ذلك الكنيسة تبارك تلك الحملات ، وتحض الشعوب علي مساندتها .

• لقد تمكن المرجفون من اليهود والنصارى ، من إثارة الفتنة بين ملوك وأمراء أوربا والدولة الإسلامية ، من خلال إثارة نوازع دينية ، أساسها أن المسلمين يسيئون إلي المسيحيين ، وإلي مقدساتهم ، ولقد كان الأوربيون في تلك الأثناء شديدي التحسس ضد الإسلام والمسلمين .

• لقد تعامل المسلمون منذ فتحهم لبيت المقدس مع أهل المسيحية واليهودية بسماحة ورحابة، منحت أهل الديانتين حرية حركة وقدرة علي المناورة ، استثمروها بشكل جيد في الوقيعة بين المسلمين وملوك وأمراء أوربا ، الذين كانوا لا يعلمون شيئاً ذا قيمة عن الإسلام والمسلمين ، وشارك في ذلك أيضاً بعض ضعاف النفوس ، ممن دخلوا إلي الإسلام عن غير اقتناع ، فكانوا وبالاً عليه .

• كان ضعف الخلافة العباسية ووهن سيطرتها علي الأقاليم ، عاملاً مساعداً مهماً ، أدى إلي تقوية الأطماع الشخصية للملوك وأمراء أوربا ، وزادت من تحفزهم للاستفادة من تلك الوضعية ، في تحقيق أكبر قدر ممكن من النفع والاستفادة .

كل ما تقدم ساعد علي تشجيع الدول الأوربية علي الاعتداء علي الأمة الإسلامية ، وعرفت تلك الاعتداءات " بالحملات الصليبية " ، وكانت هذه هي الصحوة الأوربية الأولى ، حيث تبلورت الدولة القومية لأول مرة ، وعمدت إلي تأكيد ذاتها ، وتهيأت أمامها الفرصة للتعدي علي الدولة الإسلامية . فاخترعت تلك الحملات ، التي كان هدفها سياسياً بحتاً ، ولكنها رفعت واجهة دينية .

وتصدى لهذه الحملات الناصر صلاح الدين الأيوبي ، وعاونه في ذلك بشكل مؤثر وفعال الناصر لدين الله الخليفة العباسي ، بالرغم من انشغاله بملاحقة الأتراك السلاجقة ، ثم إقصاء الخوارزميين ، وتوطيد سيطرة الدولة علي أجزائها المختلفة ، وتمكن المسلمون من تحرير فلسطين واستعادتها إلي كنف الدولة الإسلامية .

- الهجمة الثانية : المغول :

المغول أو التتار قبائل بدوية ذات طبيعة همجية ، لم تألف إلا بدائيات أشكال التكوين الاجتماعي البشري ، ولقد جاء الغزو المغولي للعالم الإسلامي على مراحل ، وفي كل مرحلة كان يهزم جزءٌ من الأراضي الإسلامية ، وتتمثل هذه المراحل في الآتي :

• المرحلة الأولى : كانت أول مرحلة تتمثل في جنكيز خان المتوفى في عام ١٢٢٧ م ، ويعتبر هذا الرجل هو الذي جمع شعب المغول في شمال الصين ثم تحرك بهم في اتجاه القوقاز والفولجا ، وكان ذلك التحرك كالإعصار الذي دمر في طريقه كل شيء .

• المرحلة الثانية : وهي مرحلة أجوداي الذي أكمل مسيرة جنكيز خان المدمرة ، وفي هذه المرحلة تم غزو شبه جزيرة كوريا وأوربا الشرقية وبولندا والمجر والأدرياتيك . وتم الاستيلاء على إيران في عام ٦٢٨ هـ/ ١٢٣١ م من جلال الدين منجبرتي آل خوارزم أخر قادة الخوارزميين .

• المرحلة الثالثة : وهي مرحلة قوبيلاى وشقيقه هولاكو ولعلها أهم المراحل وأكثرها دموية وتأثيراً على كل من العالم الإسلامي الذي قسمته إلي قسمين : قسم مدمر والآخر معزول ، والمغول أنفسهم حيث تم إيقاف زحفهم وهزيمتهم لأول مرة في عين جالوت ، وهذه المرحلة بدأها قوبيلاى بالسيطرة على الصين بأكملها واليابان وجنوب شرق آسيا ، ثم أكملها هولاكو بالاتجاه غرباً حيث دمر بغداد في عام ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م وأهلك الخليفة وأهله في مدة أسبوع من القتل والنهب ولم يعد بعد ذلك أثر لعاصمة الإسلام ، واستمر تقدم المغول غرباً حتى استولوا على دمشق عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م وعزموا على الانقضاض على الغرب الإسلامي ولكن المماليك أوقفوا ذلك الزحف المدمر خارج مصر في عين جالوت .

• المرحلة الرابعة : وهي مرحلة تيمورلنك الذي أتجه من أواسط روسيا إلي شمال الهند كما أتجه مرة ثانية إلي سوريا في عام ١٤٠٠ م وكانت هذه المرحلة هي الأخرى من المراحل الأشد هلماً وتدميراً ، وبذا يكون قد أُسدل الستار علي دور العنصر العربي في قيادة الدولة الإسلامية وازدهار حضارتها وإيناع ثقافتها ، وتسلمت قيادة الأمة فيما بعد عناصر غير عربية ، ومنذ ذلك التاريخ والحديث عن الحضارة الإسلامية لا يتم إلا بوصفها تاريخ أو ماضي أو تراث، حيث لم يعد لها وجود فعّال وديناميكي علي أرض الواقع .

والملاحظ أن الهجمة الصليبية [الأوربية الأولى] علي الدولة الإسلامية ، لم تستهدف مركز الدولة ، ولم تستهدف أصلاً الدولة الإسلامية ، بل استهدفت أجزاءً محددة منها ذات دلالة دينية وروحية لدى المسيحيين في أوربا ، إلا أنه بمجيء الجيوش الأوربية إلي الأجزاء المستهدفة، واستشعارهم بضعف الدولة الإسلامية المركزية ، زاد ذلك من طموحهم وطمعهم في الحصول علي أجزاء إضافية ، ولكن كان ذلك في حدود ، وبالرغم من ذلك ظل هدف الهجمة الأوربية محدداً موضوعياً ومكانياً .

أما بالنسبة إلي الاجتياح المغولي لأجزاء الدولة الإسلامية ، فقد كان اجتياحاً ذا طبيعة شمولية، حيث لم يبق ولم يذر ، فقد اكتسح في طريقه كل شيء موضوعياً ومكانياً ، فلم يكن إلا تدميراً لكل شيء ، ولم يكن ذلك الاجتياح محدد الهدف ، فلم يكن لديه عقيدة يفرضها أو حضارة ينطلق منها أو ثقافة يدعو إليها ، بل جاء للتخريب والتدمير والسيطرة كعادة القبائل الهمجية البدائية .

لقد بدأ الاجتياح المغولي بالأطراف الشمالية الشرقية للدولة الإسلامية ، ثم اتجه نحو مركزها في بغداد ، ثم واصل زحفه علي بقية الأجزاء ، وبذا يتضح أن الاجتياح المغولي كان يريد الدولة الإسلامية بكاملها .

بالرغم من أن الهجمة الأوربية الصليبية قد تم صدها وإفشال أهدافها ، إلا أنها لم تنته ، بل تكررت مرات أخرى ، كما أن الفكرة التي جاءت بها لم تتغير لدي أوربا شعوباً وحكومات، ولم تشكل الهجمة الأوربية نقطة تحول في تاريخ الدولة الإسلامية ، بل كانت حدثاً عابراً .

أما بالنسبة إلي الهجمة المغولية فقد كانت بمثابة مفترق طرق في تاريخ الدولة الإسلامية ، فقد أنهت الخلافة الإسلامية ، وأنهت معها قيادة العنصر العربي للدولة الإسلامية ، وبدأت مرحلة جديدة من التفكك والانهيار والتدهور في الحضارة والثقافة الإسلامية .

– الهجمة الثالثة : السيطرة الأوربية الحديثة :

تمثل الهجمة الثالثة الصحوة الأوربية الثانية ، حيث وصلت الدولة القومية في أوربا إلي مرحلة النضج السياسي ، وضاقت عليها القارة الأوربية ، ودخلت الدول الأوربية في تنافس وصراع من أجل البحث عن النفوذ ، وترتيب المصالح خارج القارة العجوز ، وكان العالم الإسلامي يغطي مساحة كبيرة من أسيا وأفريقيا ، وكانت الدولة الإسلامية تحت

سيطرة الأتراك العثمانيين تعاني من ضعف عام وتفكك يشبه ما حدث للخلافة العباسية في أخريات أيامها ، وعندما فاقت أوربا وصحت من غفوتها ، فتحت عينيها علي دولة ضعيفة مفككة تسمى " بالرجل المريض " ودويلات صغيرة لا تملك من أمر نفسها شيئاً ، فكان من السهل القفز إلي منطقة العالم الإسلامي ، لهدف سياسي أساسي ، يتمثل في السيطرة علي مقدرات تلك الدول، وضرب قوام وصلب وجودها وهو الإسلام ، ومن أجل تغطية ذلك الهدف رفعت واجهة أخلاقية إنسانية مهترئة هي الرغبة في إنماء هذه الشعوب وتطويرها !! .

وإلي حد كبير كان وجه الشبه واضحاً بين الهجمة الأوربية الحديثة والهجمة المغولية ، فكلاهما أزال وجود الخلافة الإسلامية ، فالمغول أزالوا الخلافة العباسية ، والأوربيون أزالوا الخلافة العثمانية ، والمغول سيطروا علي الدويلات الإسلامية سيطرة عسكرية غير أخلاقية ، وهو نفس ما فعله الأوربيون في العراق ومصر وليبيا والمغرب العربي وبقية الدول الإسلامية ، والمغول ضربوا الإسلام ديناً وشريعةً وحضارةً وثقافةً ، ومثل ذلك فعل الأوربيون استهدفوا الإسلام الدين والشريعة والحضارة والثقافة ، جعلوا من العبادة والنسك مثاراً للسخرية والهزل ومادة للتندر والتهكم ، وقرنوا الشريعة بالتخلف واحلوا مكانها القوانين الوضعية ، وسفّهوا الحضارة الإسلامية ووصفوها بالسذاجة واعتبروها تاريخاً وتراثاً عفا عليه الزمن ، وقللوا من شأن الثقافة الإسلامية ونعتوها بالجمود وعدم مواكبة الزمن ومتغيرات الواقع !! .

وهكذا كان مآل دولة الإسلام وحضارتها وثقافتها ، فقد تحولت الدولة الإسلامية إلي مستعمرات تناضل من أجل الاستقلال ، وهنا وصل الأوربيون إلي مرادهم ، فكل دولة إسلامية تطالب بالاستقلال ، إنما ترغب في الاستقلال من سيطرة الأوربيين أولاً ، ثم من الرباط الذي يشد دول العالم الإسلامي إلي بعضها البعض وهو الإسلام ، وبات الاستقلال

الذي تنشده الدول الإسلامية ، يعنى المضي قدماً في طريق الإقليمية والتحلل من رابطة الأخوة الإسلامية ، التي تجمع بين أبناء الأمة في كنف واحد وهو كنف الإسلام ، وهكذا نجح المخطط !! .

obeikandl.com

المبحث الثاني

واقع النظام الاجتماعي في المجتمع الإسلامي في فترة التفكك والانهيار

لقد انعكست الظروف التي مرت بها الدولة الإسلامية منذ انهيار الخلافة العباسية عام ٦٥٦ هـ – ١٢٥٨ م ، وحتى حصول معظم الدول الإسلامية علي استقلالها من سيطرة الدول الأوربية في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين ، انعكست تلك الظروف علي الأوضاع الداخلية في دول العالم الإسلامي ، وبصفة خاصة النظام الاجتماعي .

فالنظام الاجتماعي الذي كان يمثل أحد أهم مقومات الحضارة الإسلامية في دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين ، تخلى عن الكثير من أهميته في عصري الأمويين والعباسيين ، ثم فقد دوره تماماً بعد انهيار الخلافة العباسية ، وبدء فترة التفكك والانهيار في تاريخ الدولة الإسلامية ، وفي هذه الجزئية نتابع كيف فقد النظام الاجتماعي أهميته ومكانته في منتظم مقومات الحضارة الإسلامية خلال ما يقرب من سبعة قرون ، وذلك من خلال الآتي :

أولاً : ضعف القيم الدينية والأخلاقية داخل المجتمع الإسلامي :

بعد انهيار الخلافة العباسية تفككت الدولة الإسلامية إلي ولايات وأقاليم مستقلة ، لا يربط بينها إلا الاشتراك في دين واحد ، وانعكست تلك الاستقلالية علي المجتمعات الإسلامية في تلك الولايات ، حيث انفصلت المجتمعات الإسلامية بالتالي عن بعضها ، وبدأت تتأثر بالخصائص والموروثات الحضارية والثقافية لتلك الولايات والأقاليم ، وباتت المجتمعات موزعة الولاء بين تراثها الحضاري والثقافي ، الذي بدأ يطفو علي السطح ويلح في الظهورً والازدهار ، وبين قيم الإسلام ومبادئه ورصيده الحضاري والثقافي ، الذي شرع بريقه في الخفوت وينعه في الذبول .

وظلت الولايات والأقاليم الإسلامية علي هذه الحالة من التفكك والتشتت لما يقرب من قرنين ونصف من الزمان ، إلي أن تمكن الأتراك العثمانيون من توحيد الولايات والأقاليم الإسلامية تحت سيادتهم ، وأعادوا الخلافة الإسلامية مرة أخرى ، ونقلوها إلي استانبول ، ودامت السيطرة العثمانية علي الولايات الإسلامية أكثر من أربعة قرون ، إلا أنه في أخريات هذه الفترة خضعت الولايات الإسلامية لسيطرة مزدوجة تركية أوربية ، حيث كانت الهجمة الأوربية الثانية علي العالم الإسلامي قد بدأت باحتلال فرنسا للجزائر وبلاد الشام ثم تونس والمغرب [مراكش] واحتلت بريطانيا مصر والعراق والسودان ، واحتلت إيطاليا ليبيا ، وفي العقد الثاني من القرن العشرين ، انتهت رسمياً الخلافة العثمانية ، وانفردت الدول الأوربية بالسيطرة علي دول العالم الإسلامي .

وفي ظل هذه الظروف والتطورات القاسية التي ألّمت بالإسلام وبدولته وحضارته وثقافته ، ضعفت القيم الدينية والأخلاقية التي جاء بها الشرع الحنيف ، وترسخت من خلال نماذج الممارسة في دولة الرسول الكريم ودولة الخلفاء الراشدين ، وكانت هناك أسباب عديدة تقف وراء الضعف الذي انتاب القيم الإسلامية ، كما تنوعت أشكال ومظاهر ذلك الضعف ، وإيضاح ذلك فيما هو تالي :

❖ أسباب ضعف القيم الإسلامية :

القيم الإسلامية ليست قيماً معتقدية فقط ، ولكنها تجمع بين الاعتقاد والتفعيل ، فلا يكفى أن يلّم المسلم بقيم الإسلام ويعرفها ويعتنقها ، بل لا بد من العمل بجوهر ومضمون تلك القيم، وتجسيدها علي أرض الواقع في شكل سلوكات وتصرفات ومعاملات ، وقد تعرضت القيم الإسلامية في فترة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية لعملية فصل تعسفي بين القيم كمعتقدات والقيم كأفعال وسلوكات ، وكان ذلك هو المعول المؤثر ، الذي بدأ في هدم

القيم الإسلامية في المجتمعات الإسلامية ، مما جعلها تبدو هزيلة غير قادرة علي ضبط السلوكات وترتيب التصرفات ، ويقف وراء ذلك أسباب عدة ، نجملها فيما يلي :

– ظهور الموروثات الحضارية والثقافية المحلية وتأثيرها :

كان من النتائج المباشرة التي ترتبت علي نمو النزعة الانفصالية الاستقلالية ، ظهور وازدهار الموروثات الحضارية والثقافية المحلية ، ولم تكن كل تلك الموروثات ذات قيمة أو علي وفاق وتلاقي مع القيم الإسلامية ، بل كان منها ما يعبر عن ذاتية وخصوصية البلاد التي فتحها المسلمون قبل الإسلام ، وحقيقة الأمر أن هذه القيم المحلية التي عادت إلي الظهور من جديد لم تصطدم مباشرة مع القيم الإسلامية ، ولكنها بدأت تبحث لها عن مكان في سلم أفضليات القيم السائدة في تلك المجتمعات ، ثم بدأت بعد ذلك في مزاحمة القيم الإسلامية دون تصادم محسوس .

– تغليب حضارة وثقافة العناصر والأمم السائدة :

إضافة إلي ظهور الموروثات الحضارية والثقافية المحلية ومزاحمتها للقيم الإسلامية ، كان هناك سلوك آخر تجسد خلال هذه الفترة المجفاء من التاريخ الإسلامي ، وهو تغليب حضارة وثقافة العناصر والأمم السائدة ، فقد عمدت الدولة العثمانية إلي تغليب ما قدّر لها من ممتلكات ثقافية ، وبالذات اللغة التركية ، إضافة إلي الكثير من الأنماط السلوكية الحياتية علي أجزاء الدولة الإسلامية ، التي وقعت تحت سيطرتها ، ولم تكن العناصر التركية تملك أكثر من ذلك ، فلم يُعرف عن الأتراك أنهم أقوام ذوو حضارة أو حتى ثقافة يعتد بها .

وفي فترة تالية وعقب سيطرة الدول الأوربية علي دول العالم الإسلامي ، سارعت تلك الدول إلي تفعيل سلوك تغليب حضارة وثقافة تلك الدول علي الحضارة والثقافة الإسلامية

. وباتت الشعوب والمجتمعات الإسلامية موضع تفريغ الشحنات الحضارية والثقافية لعناصر وأمم شتى . ولم تكن المجتمعات الإسلامية في وضع يمكنها من التصدي لتلك الغزوات . بل كانت في حالة من الإعياء والإرهاق . جعلتها تستقبل ولا تميز بين القيم الذي يوائم أنساقها القيمية . والغث الذي ينبغي أن يُلفظ . وأضحت المجتمعات الإسلامية مجتمعات المتناقضات . ترى فيها قيم الإسلام وإلي جانبها قيم ذات انتماءات عنصرية تركية وأخرى أوربية !! .

لقد أُريد للقيم الإسلامية أن تتلاشى ، ولكن بطريقة لا تثير المسلمين ، وهي طريقة الإبهار الحضاري والثقافي والتشويق والإثارة ، وكان لهذه الطريقة علي المجتمعات الإسلامية مفعول السحر ، وبدأت القيم الخاصة بالعناصر والأمم السائدة في العالم الإسلامي تطغى علي الذات الحضارية المستقلة للإسلام وعلي منطقه الثقافي الخاص .

ولم يقدّر لإرادة الدخلاء أن تفرض نفسها ، ولم تفلح في إهدار القيم الإسلامية ، لأنها وُجدت لتبقى فهي ، وفق إرادة الخالق ، ولكن كل ما حدث أنها نُحيّت عن مكانتها المتقدمة في سلم أفضليات قيم المجتمعات الإسلامية ، ليحل محلها قيم الوافدين ، ولكن إلي حين .

– إهمال الكثير من القيم الإسلامية واعتبارها أقل أهمية :

لقد كانت ردة فعل المجتمعات الإسلامية مواتية لأسلوب تغليب حضارة وثقافة الآخر ، وقد جاءت هذه الاستجابة علي كافة المستويات ، فالحكام وأولياء الأمور وقعوا تحت ضغوط لا قبل لهم بها ، من لدن الموروثات الحضارية والثقافية المحلية ، أو من لدن العنصر التركي الذي ساد ، ورفع واجهة الإسلام والحضارة الإسلامية ، أو من لدن الدول

الأوربية ، التي اندفعت في قوة ومكنة ، يدعمها زخم من القيم الجديدة المزدانة بحضارة حديثة مبهرة .

أما صناع الرأي والنخبة المتنورة المفكرة ، فقد رأي معظمها أنه لا مشاحة في إحياء الذات الحضارية والثقافية لبلادهم ، ولا ضير في مشايعة ومجاراة الأنماط الحياتية وسلوكات الأتراك، الذين باتوا يمثلون الطبقة العليا ومن بيدهم الأمر . وعندما ولجت أوربا إلي مجتمعاتهم ، رأوا أنه لا بد من التشبث بأذيال الأوربيين ، ففي ذلك التقدم والحضارة والرقي ، كان ذلك هو الأغلب الأعم ، إلا قلة ممن فهموا الأمور حق الفهم ، واستمسكوا بالعروة الوثقى ، واعتصموا بحبل الله المتين ، ولكنهم عجزوا عن ابتكار الأدوات والآليات التي تمكنهم من التعامل مع هذا الواقع المتغير شديد التقلب ، فكان وجودهم غير منظور وتأثيرهم غير محسوس .

وبالنسبة إلي عموم المجتمعات الإسلامية فقد غُلبت علي أمرها ، ولم تملك منه شيئاً . لقد استُخف بهذه المجتمعات ولم يؤبه لها ، إلا أنها أمام هذا التشتت والتمزق الوجداني والقيمي توزعت إلي فرق شتى : فمنها من استحسن التمسك بالموروثات الحضارية والثقافية المحلية وإعادة غابر الأمجاد ، ومنها من أذعن للمفروض من قبل الأتراك والأوربيين ، والملفت أن أولئك وهؤلاء لم يتخلوا بحال عن قيم الإسلام !! ، بالرغم من أنها اتخذت أشكالاً وصوراً معينة ، وانزوت في ركن مكين من الوعي الجماعي للأمة ، لا يحركها إلا جسام الأمور والنازلات العظام ! .

- غياب مُفعّلات القيم الإسلامية :

وإذا انتقلنا إلي القيم الإسلامية ذاتها ، فسنجد أنها قد افتقدت الفواعل التي تضعها موضع التطبيق ، وتثير فيها الحماس ، وتبعث فيها الحياة والحركة ، ولا شك في أن

تعطيل القيم الإسلامية كان مسئولية المجتمعات الإسلامية بكافة مستوياتها ، فالأنظمة السياسية التي كانت سائدة لم تقر القيم الإسلامية كآليات لضبط السلوك وتنميط حركة الفرد داخل المجتمع ، وإذا أُقّرت القيم الإسلامية في بعض الأحيان ، أو في بعض المجتمعات فالأنظمة السياسية لا تعض علي ذلك بالنواجذ ، ولا تجبر الناس علي الالتزام ، كما أن المجتمع بكافة شرائحه قد افتقد الحماس للقيم الإسلامية ، اقتداءً بنظامه السياسي ، وقنوطاً من العودة إلي جادة الصواب .

إلا أنه في ظل هذه الظروف القاسية من تاريخ الأمة الإسلامية ، وجدت ولايات إسلامية مرت بفترات سادتها أنظمة سياسية جاهدت ، من أجل إقرار القيم الإسلامية ، واجتهدت في ذلك ، وقدمت نماذج يُشار إليها في هذه الفترة المقفرة من التاريخ الإسلامي ، ولكن هذه النماذج لا تمثل القاعدة في تاريخ الأمة بل تمثل الاستثناء .

❖أشكال ومظاهر ضعف القيم الدينية والأخلاقية :

ترتيباً علي ما تقدم من أسباب ، ضعُف الأخذ بالقيم الإسلامية في المجتمعات الإسلامية ، وبدا ذلك الضعف في أشكال ومظاهر متعددة ، نشير إليها في الآتي :

– ضعف القيم السياسية :

القيم السياسية في الإسلام هي صلب الحكم وقوامه ، وضابط العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ومن الصعوبة بمكان الحديث عن القيم الإسلامية في مجتمعات خضعت لحكام قفزوا إلي الحكم بالقوة أو بالمؤامرات والحيل ، أو حُكمت بولاة يعينون من استانبول ، أو بحكومات تعينها الدول الأوربية كواجهة وتمارس هي الحكم الفعلي ، هل يمكن البحث عن قيمة أو مبدأ البيعة كمبدأ من مبادئ الحكم في الإسلام في ظل ما تقدم ! .

كذلك قيمة الشورى لم تقم لها قائمة كقيمة سياسية إسلامية ، فكان الحكام بعد انهيار الخلافة العباسية يتفردون بالحكم ، وإذا شاركوا و شاوروا ، فهم يشاركون ويشاورون بطانتهم ، التي لم تكن في معظم الأحوال صالحة . وفي ظل الخلافة العثمانية كان الوالي التركي لا يُلقي بالاً لأهل البلاد ، ويحكم منفرداً دون معقب . وإبان السيطرة الأوربية لم يكن لقيمة الشورى وزن علي الإطلاق ، بل أُدخلت لعبة البرلمانات أو المجالس النيابية لإيهام المجتمعات الإسلامية بالديمقراطية ، وفي معظم الأحوال كان الحكم العسكري المباشر هو النمط السائد في حكم المجتمعات الإسلامية .

لقد ضمن الإسلام لأبنائه حرية القول والتصرف في نطاق القيم الإسلامية ، فلهم أن يعبروا عن رأيهم دون مساس بقيم المجتمع ، ومن حقهم أن يسلكوا أي سلوك أو يتصرفوا أي تصرف لا يضر بالآخرين ، ولا يتنافى مع قيم المجتمع ، لقد أُهدرت قيمة الحرية التي كفلها الإسلام لأبنائه خلال مرحلة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية .

لم يخل المجتمع الإسلامي في كل جزء من أجزاء الدولة الإسلامية ، من ذوي البصيرة النافذة والرأي الثاقب ، وهم علماء المسلمين وأهل العقد والحل ، الذين توكل إليهم مسئولية نصح الحكام وتوجيههم ، إلا أن هؤلاء لم يتم التمكين لهم ، ولم يمكنوا من أداء مهامهم ، وإذا قالوا لم يُسمع لهم ، وهكذا أهدرت قيمة أخرى من القيم السياسية الإسلامية .

– غياب القيم الاقتصادية :

إذا كانت القيم السياسية قد ضعفت وتلاشت خلال فترة التفكك والانهيار ، فإن القيم الاقتصادية قد غابت تماماً في مجتمعات الولايات والدول الإسلامية ، وسبب ذلك هو ما تعرضت له تلك المجتمعات من تحولات سياسية واقتصادية ، ومن ثم اجتماعية ، ترتبت

علي التغيرات في نظم الحكم ، التي تعاقبت منذ دولة المدينة في عهد النبوة الزاهر ، ثم دولة الخلفاء الراشدين ، مروراً بالعصرين الأموي والعباسي ، وانتهاءً بفترة التفكك والانهيار التي عمت أرجاء الدولة الإسلامية .

ولقد صاحب ذلك التطور إختلالات جوهرية مؤثرة في اقتصادات الولايات الإسلامية ، سوف نأتي علي تفصيلها بعد قليل ، إلا أن ما ينبغي إيضاحه في هذا الموضع ، أن ثمة علاقة جدلية بين ضعف القيم الاقتصادية وغيابها في معظم الأحوال وتدهور اقتصادات الولايات الإسلامية ، فغياب القيم الاقتصادية أدى إلي تدهور الأوضاع الاقتصادية ، والتدهور الاقتصادي ساهم بدوره في تغييب تلك القيم واختفاء دورها وتأثيرها .

فضعف نظم الحكم وانشغالها بالصراعات الداخلية أو مع الولايات الأخرى أو مع دولة المركز، قد أدى إلي ضعف دور الدولة في الاقتصاد ، وعدم قدرتها علي القيام بأنشطة وفعاليات ، تمكن للنشاطات الفردية في كافة المجالات مثل التجارة والزراعة والصناعة والحرف .. الخ ، ومن ثم أُهدرت إحدى القيم الاقتصادية الإسلامية وهي الخاصة بدور الدولة الفعّال في الاقتصاد ، وتشجيع النشاطات الفردية وهي التي تعارف عليها في الوقت الراهن بالقطاع الخاص ، وانحصر دور الدولة في جباية الضرائب وإرهاق كاهل الأفراد .

كذلك عجزت حكومات الولايات الإسلامية في معظم الأحوال عن الحفاظ علي ممتلكات الأفراد ، وحمايتهم من سطوة المتنفذين وذوى السلطان ، الذين لم يحل بينهم وبين الاعتداء علي ممتلكات أفراد المجتمع أي حائل ، بل إن الحكومة كانت تلجأ في بعض الأحوال إلي سلب ممتلكات الأفراد دون مبرر .

ولم نعهد في تاريخ تلك الفترة وجود حكومة إسلامية قُدّر لها إعمال قيمة عدالة توزيع الثروة بين فئات وأفراد المجتمع ، وفق النهج الإسلامي المعتمد في نموذج الإسلام في

الإنماء الاقتصادي، والذي يعتمد علي قاعدة توزيع لمقدرات والإمكانات قبل توزيع الثمار والنتاج ، ولعل عدم وجود هذه القيمة بشكلها الإسلامي ، يرجع إلي عدم وجود إنماء فعلي في المجتمعات الإسلامية في تلك الفترة ، إضافة إلي تركز ثروة المجتمع في أيدي فئة محدودة العدد من أفراده .

وترتب علي ما تقدم عدم مقدرة الدولة علي تحقيق ما يعرف "بنطاق الغنى" الذي يكفل لكل فرد أن يجد من الدخل ما يغنيه طيلة حياته عن سؤال الآخرين ، وعندئذ تتحقق الحياة الطيبة لأفراد المجتمع المسلم .

– غياب القيم الاجتماعية :

في غمرة هذا التردي الذي انتاب مناحي الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية وفكرية غابت القيم الاجتماعية في المجتمع الإسلامي ، وكان غيابها سمة من سمات ذلك العصر ، كما كان غيابها سبباً في تدهور أحوال المجتمع وتفكك أوصاله .

فقيمة العدالة هي إحدى القيم السياسية التي يكتنفها نسق القيم السياسية الإسلامية ، وتعد أداة مهمة من أدوات النظام السياسي الإسلامي لتحقيق أهداف الدولة الإسلامية ، فالنظام إذن هو الذي يفرض هذه القيمة ، ويباشر الأخذ بها .

ولقيمة العدالة ذات الطبيعة السياسية انعكاساتها وآثارها الاجتماعية ، فهي في ذات الوقت أداة من أدوات الاستقرار الاجتماعي . حيث تنشر تلك الانعكاسات والآثار علي كافة نواحي الحياة وبين جميع عناصر المجتمع .

ولم تجد هذه القيمة حظاً وافراً في المجتمع الإسلامي خلال مرحلة التفكك والانهيار . ومبعث ذلك أن النظام السياسي الذي ينبغي أن يتبنى قيمة العدالة ويفرضها لم يأخذ بها ، والمجتمع الذي جاءت لاستقراره وأمنه لم يطالب بها ، فالمتنفذون فيه رأوا في قيمة

العدالة ما يناهض مصالحهم فسكتوا عنها ، وبقية أفراد المجتمع غُلبوا علي أمرهم فلم يتجرأوا علي المطالبة بالعدالة ، ولو طالبوا لما استجيب لهم ! .

وعلي غرار ما تقدم كانت قيمة المساواة التي هي قرين العدالة ، فقد أهدرت هذه القيمة ، ولم تقم لها قائمة في أرجاء الدولة الإسلامية ، فالحكام لم يأخذوا بها ، ولم يفرضوها داخل المجتمع ، الذي لم يسع أفراده لتطبيق هذه القيمة ، لقنوطهم من جدوى ذلك المسعى .

وانحسرت القيم الاجتماعية الأخرى مثل الإخاء والتكافل داخل المجتمعات الإسلامية ، كرد فعل طبيعي لفساد الحكام وإدارتهم ، واغتراب الناس عن هذه القيم وتجاهلها .

من جماع ما تقدم تشكل واقع المجتمع المسلم خلال فترة التفكك والانهيار التي حلت بالدولة الإسلامية ، والتي بدأت بانهيار الخلافة العباسية علي أيدي المغول ، واستمرت حتى انفكاك الدول الإسلامية من السيطرة الأوربية ، وحصولها علي استقلالها السياسي ، وتشتتها فرادى منسلخة من الرابطة الإسلامية ، وتبددت بشكل نهائي الآمال في قيام دولة إسلامية واحدة تجمع أبناء المسلمين .

ثانياً : سوء الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

قبل الحديث عن سوء الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأجزاء الدولة الإسلامية في فترة التفكك والانهيار ، تجدر الإشارة إلي حقيقة مؤداها أن كافة الأجزاء التي انضوت داخل الرقعة الجغرافية للدولة الإسلامية ، قد تماثلت جميعها من حيث الميراث الحضاري والتكوين الثقافي والتطور النظمي والأوضاع الاجتماعية والتقدم الاقتصادي ، ومرد ذلك أنها قد خضعت منذ دخول الإسلام إليها لنمط ذى وتيرة واحدة من الأصول والقيم والأطر النظمية والتنظيمية ، ومن ثم التطور الاجتماعي ، ومن شأن تلك

الحقيقة أن تضفي علي التحليل الذي يتصدى لظروف الدولة الإسلامية في الحقبة المعنية صفتي العمومية والشمول ، حيث يعم كافة أرجاء الدولة ، ويشمل جميع الأحوال والظروف من سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

ولقد استمرت هذه الحقيقة ملتصقة وملازمة للمجتمعات الإسلامية حتى الوقت الراهن ، وتلك التي قد يحلو للبعض أن يطلق عليها إحدى سمات " التخلف " ، وتلك حيلة مقصودة، أطلقها رواد السيطرة الأوربية ومن شايعهم من أبناء الإسلام ، ليخلصوا منها إلي إقران الإسلام بالتخلف ، وإذا كان الإسلام قد ترك سماته وخصائصه علي مجتمعات الدولة الإسلامية ، فإن تلك السمات والخصائص لم تكن أبداً سمات للتخلف ، بل كانت سمات للأصالة ولكن أبناء الإسلام هم الذين تقاعسوا عن مواصلة تطوير حضارتهم وثقافتهم لتساير حركة الإنسانية ، فبدا التمسك بالأصول والأسس علي أنه تخلف وارتداد ، والالتزام بالقيم والفضائل علي أنه نكوص وانحدار ! .

وقد عانت كافة أجزاء الدولة الإسلامية خلال مرحلة التفكك والانهيار من سوء الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويمكن تناول تلك الأحوال تفصيلاً فيما يلي :

❖ الأحوال السياسية :

تعتبر الحياة السياسية انعكاساً لطبيعة الفترة التي مرت بها الدولة الإسلامية ، وهي فترة التفكك والانهيار ، ويتضح ذلك من خلال تحليل الظروف والأحوال السياسية :

– الوصول إلي الحكم :

لم يتم الوصول إلي الحكم في أي جزء من أجزاء الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار وفق المنهج الإسلامي المؤسس علي اختيار الجماعة وموافقتها ، بل أخذت عملية

الوصول إلي الحكم ثلاثة أشكال ، تواءمت مع طبيعة كل مرحلة من مراحل تلك الفترة ، وذلك علي النحو التالي :

- في فترة التفكك التي أعقبت انهيار الخلافة العباسية وحتى قيام الخلافة العثمانية ،كان الوصول إلي الحكم يتم عبر صراعات مريرة ومدمرة . تستخدم فيها كافة الحيل والأساليب غير الشرعية وغير الأخلاقية مثل الاغتيال والقتل وإثارة الفتن والقلاقل ..الخ .

- خلال الخلافة العثمانية ، كان الحاكم يعين من قبل الخليفة العثماني ولا دخل لأبناء الشعب في مسألة التعيين ، وكان الحاكم في معظم الأحوال لا يمت لأبناء المجتمع بصلة ، ولا يعرف اللغة العربية ، ومن ثم لم يتمكن من التفاهم مع أبناء الشعب الذي يحكمه ! .

- وخلال السيطرة الأوربية ، كان دأب الدول الأوربية هو الحكم العسكري المباشر وغير المباشر ، ففي حالات كانت تحكم حكماً مباشراً وفي حالات كانت تضع في الواجهة العناصر المشايعة ، لتمارس الحكم شكلياً .

– ممارسة الحكم :

أما عن أشكال ممارسة الحكم في أجزاء الدولة الإسلامية في فترة التفكك والانهيار ، فقد أخذ الأشكال التالية :

- في أعقاب انهيار الخلافة العباسية ، دأبت العناصر التي قدّر لها الوصول إلي الحكم علي الانفراد باتخاذ القرار ، وعدم إتاحة الفرصة لأية قوى سياسية أخرى للمشاركة في الحكم .

- بعد قيام الخلافة العثمانية كان الحاكم أو الوالي المعين من قبل السلطان العثماني يلتزم بسياسة الباب العالي ، ولم يدع الفرصة لأية قوى سياسية بالمشاركة في اتخاذ القرار ، حتى هو نفسه لم يكن يملك مراجعة سياسة الباب العالي .

• إبان السيطرة الأوربية كانت العناصر التي تتولى الحكم شكلياً ، تلتزم بشكل كامل ومطلق بسياسة الدولة الأوربية ، ولو حادت عن تلك السياسة رغبةً في إرضاء الشعب ، سيكون مصيرها الإبعاد والإتيان بعناصر أخرى موالية .

– دور الشعب في الحكم :

لقد كان مصير الشعوب الإسلامية منذ انهيار الخلافة العباسية وبداية فترة التفكك والانهيار هو القمع والاستعباد من قبل العناصر الحاكمة ، وتشكلت صور ذلك على النحو التالي :

• فيما بعد انهيار الخلافة العباسية كانت الشعوب الإسلامية بمثابة المتفرج على الصراعات التي تنشب بين العناصر المختلفة من أجل الوصول إلي الحكم ، ثم لم تلبث تلك الشعوب أن تتحول إلي ضحية من ضحايا العناصر التي تصل إلي سدة الحكم ، فتستذل وتستعبد تحت وطأة السخرة وربقة الضرائب والإتاوات .

• ولم يتغير الحال إبان قيام الخلافة العثمانية ، فلم تكن الشعوب الإسلامية إلا كماً مهملاً، تتحدد مهمتها في تقديم الضرائب والأموال ، التي ترسل إلي مركز الدولة العثمانية في الأستانة، لتمويل نفقات الباب العالي علي مستلزمات حياة الأبهة والترف وتمويل الحروب .

• وفي ظل السيطرة الأوربية ، لجأت بعض الدول الأوربية إلي إجراء سيناريوهات دراماتيكية مثل تشكيل البرلمانات ، أو المجالس النيابية ، بتزوير الانتخابات ، ويتم حلها عند اللزوم ، في حين سيطرت دول أخرى علي الشعوب الإسلامية بالحديد والنار .

- الحياة السياسية :

حصيلة ما تقدم أن فترة التفكك والانهيار التي مرت بها أجزاء الدولة الإسلامية ، لم تشهد الحياة السياسية فيها أي تطور يمكن أن يذكر ، فلم تكن ثمة قوى سياسية قادرة علي المشاركة في الحكم ، ولم تقم مؤسسات لها طابع الشرعية يمارس من خلالها النشاط السياسي ، ولم تكن ثمة قيم سياسية تمثل الأسس والأصول لممارسة العملية السياسية .

❖ الأحوال الإدارية :

ثمة علاقة وطيدة بين الأحوال والظروف السياسية والأحوال والظروف الإدارية ، فكلما كان الوضع السياسي مواتياً ، والنظام السياسي يرتكز علي أسس وأصول مقبولة ومرغوب فيها من قبل أفراد المجتمع ، كلما كانت الأحوال والظروف الإدارية تميل نحو النموذجية ، وتتسم بالاتساق مع النظام السياسي ، وتحقيق ذلك أن الجهاز الإداري للدولة هو أداة النظام السياسي لتحقيق خططه وسياساته .

وباستقراء تاريخ الدولة الإسلامية خلال مرحلة التفكك والانهيار ، لم تجد هذه القاعدة من السوابق ما يضفي عليها صفتي العمومية والاتساق ، فإذا أصابت مرة أخطأت مرات ، ويمكن إيضاح ذلك في الآتي :

- في الفترة التي أعقبت انهيار الخلافة العباسية ، غلبت علي أجزاء الدولة الإسلامية صفات التشتت والعنصرية والإقليمية ، ووصل إلي الحكم في كل جزء من أجزاء الدولة عناصر محلية ، فمنها من اهتم بالنواحي الإدارية لتحقيق رغبات شخصية وأمجاد ذاتية ، ومنها من لم يهتم بالنواحي الإدارية ، وتردت الأوضاع السياسية والإدارية بشكل ملفت .

– في فترة الحكم العثماني ، كان الأعم الأغلب من أجزاء الدولة الإسلامية يعاني من سوء الأحوال الإدارية ، إلا في بعض الأجزاء التي تقدمت فيها تلك الأحوال وازدهرت ، وكان وراء ذلك الاهتمام الشخصي من الحاكم ، وأوضح مثال علي ذلك ولاية مصر في عهد محمد علي .

– في فترة السيطرة الأوربية ، عانت كافة أجزاء الدولة الإسلامية من سوء شديد وتدهور ملحوظ في الأحوال السياسية والإدارية ، إلا القليل النادر من تلك الأجزاء التي ملكت زمام أمرها ، وقدّر لها السير في طريق النهوض والتقدم السياسي والإداري ، وتقف التجربة السعودية متفردة في هذا الخصوص ، حيث تمكن الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود من تأسيس المملكة العربية السعودية ، وإقامة نظام سياسي وجهاز إداري قادا نهضةً إنمائيةً يعتد بها في تلك الظروف الموضوعية والتاريخية .

❖الأحوال الاقتصادية :

كذلك تبدو الرابطة قوية بين الأحوال والظروف الاقتصادية والأحوال والظروف السياسية والإدارية ، وقد تجلت قوة تلك الرابطة في أوضاع الدولة الإسلامية في فترة الانهيار والتفكك، حيث أدى سوء الأحوال السياسية والإدارية إلي سوء الأحوال الاقتصادية ، ويمكن تفصيل ذلك من خلال التحليل التالي :

– بعد انهيار الخلافة العباسية ، ساءت الأحوال الاقتصادية في عموم أجزاء الدولة الإسلامية، وانتشر الفقر والجهل والتخلف ، وإضافة إلي الأسباب العامة التي وقفت وراء ذلك ، والمتمثلة في سوء الأحوال السياسية والإدارية ، كانت هناك أسباب أكثر خصوصية ارتبطت مباشرة باهتمام حكام الولايات بجمع الأموال وفرض الضرائب لتمويل

الصراعات والحروب من ناحية ، والاستعداد لمواجهة المغول من ناحية أخرى ، في الوقت الذي كانوا يعدون العدة للإجهاز علي بقية أجزاء الدولة الإسلامية .

– يضاف إلي ما تقدم أن الاجتياح المغولي كان قد قضى نهائياً علي اقتصادات الولايات التي استولى عليها ، حيث تركها قاعاً صفصفاً لا حياة فيها ، وظلت تعاني من آثار ذلك التخريب علي مدى فترة طويلة من الزمن ، وينطبق ذلك علي بغداد عاصمة الخلافة ذاتها ، وكذا دولة آل خوارزم والأقاليم الشمالية التي مر عليها التتار .

– بعد القضاء علي المغول كان من المفترض أن ينصرف حكام الولايات والأقاليم إلي الاهتمام بالشأن الاقتصادي لولاياتهم ، إلا أن الأحوال الاقتصادية لم تتحسن نتيجة الانهماك في الصراعات من أجل الانفراد بالحكم ، وكانت تلك الصراعات تستنفد الجهود والأموال معاً .

– في فترة الحكم العثماني ، لم يعّول علي الاهتمام بالأحوال الاقتصادية للولايات ، بل انصب جل اهتمام الباب العالي علي جمع الأموال وإرهاق كاهل الشعوب بالضرائب .

– تمكنت بعض الولايات مثل مصر من إحداث نهضة اقتصادية وإدارية وعسكرية ، انطلاقاً من بواعث شخصية ذاتية لدى محمد علي الوالي التركي ، ترتب عليها تفوق وريادة سياسية وعسكرية علي المستوى الإقليمي ، بل وتجاوزت إلي المستوى العالمي ، إلا أن القوى الدولية المسيطرة علي النظام الدولي آنذاك استشعرت خطورة وضع تلك الولاية ، فعمدت بالاتفاق مع الباب العالي إلي تحجيم قوتها والقضاء علي طموحاتها وتهذيب سلوكاتها ، حتى عادت إلي سابق عهدها إحدى الولايات المغلوب علي أمرها في كنف الدولة العثمانية ، ثم لم تلبث أن أصبحت إحدى مستعمرات الدول الأوربية .

– تحت السيطرة الأوربية ساءت الأحوال الاقتصادية في كافة أجزاء العالم الإسلامي ، نتيجة سوء الإدارة من جهة ، ونهب مقدرات الشعوب الإسلامية ، وتعطيل ما لم يتم سلبه من جهة أخرى ، وانعدام التفكير في خطط إنمائية لإنماء تلك الشعوب والحفاظ علي مقدراتها من جهة ثالثة . والانخراط في مقاومة السيطرة الأوربية وتغليب الرغبة في التخلص من تلك السيطرة علي الاهتمام بالشأن الاقتصادي من جهة أخيرة .

❖الأحوال الاجتماعية : [إحالة]

الأحوال والظروف الاجتماعية في الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار تمثل عصب النظام الاجتماعي ، ومن ثم نحيل إلي دراستها تفصيلاً في الجزئيات التالية .

❖الأحوال الثقافية والفكرية :

لم يفلت الثقافة والفكر من حالة الهوان والضياع التي مرت بها الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار ، وتجسدت أشكال وصور تلك الحالة في الآتي :

– لقد ساد الجهل والتخلف ، وشمل ذلك علوم الدين والدنيا، وتقلصت وسائل التعليم والتثقيف في أضيق نطاق ، واقتصرت علي المياسير من الطبقات الرفيعة ، واتسمت تلك الوسائل بالتقليدية والبساطة .

– سادت الأنماط الثقافية البسيطة والساذجة ، وافتقرت إلي العمق والإبداع في كافة المجالات الأدبية والفكرية .

– أغلق باب الاجتهاد والإبداع واتجه الجميع للنقل وترديد ما قال به السابقون ، وخلت الساحة من الأفكار والآراء التي تعالج قضاياها الحالة ومشاكلها الآنية .

– حدث نوع من الاغتراب بين الثقافة الإسلامية التي توارثتها الأجيال وبين الواقع المعاش ، وافتُقدت حلقة الوصل التي يمكن أن تربط تلك الثقافة بذلك الواقع .

– كان المنفذ الوحيد للخروج من معضلة الاغتراب بين الثقافة الإسلامية والواقع المعاش اللجوْ إلي الثقافات الأخرى ، اعتقاداً في كونها قد تسد تلك الثغرة ، إلا أن ذلك أدى إلي ضعف الثقة في الثقافة الإسلامية ، نظراً لركودها وانغلاقها وعدم مواكبتها للتطورات والمستجدات .

– كان من نتائج السيطرة الأوربية علي دول العالم الإسلامي أن أنتهي الأمر بالثقافة الإسلامية لأن تصبح تابعة تبعية كاملة للثقافة الغربية الحديثة ، وظهرت ظواهر التغرب والأوربة ، وتم في المقابل التقليل من شأن الثقافة الإسلامية .

ثالثاً : سيادة النزعة الإقليمية الاستقلالية :

لقد تزامن وتضافر مع ما تقدم من ضعف القيم الدينية والأخلاقية وسوء الأحوال في كافة أجزاء الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك و الانهيار متغير آخر تمثل في سيادة النزعة الإقليمية الاستقلالية ، وقد اجتاحت هذه النزعة أرجاء الدولة الإسلامية التي كانت في وضع مهيأ للاستجابة لآثار وانعكاسات هذه النزعة ، وسنناقش في هذه الجزئية تطور هذه النزعة الذي جاء في منطلقات متتابعة بدأت بالتعصب للعنصر والعرق ، وانتهت بالانفصال عن الدولة الأم، وظهور الدولة القومية ذات الحدود السياسية المستقلة ، ومروراً بالعودة إلي الموروثات الحضارية والثقافية لكل عنصر :

❖ التعصب للعنصر والعرق :

في وقت مبكر يعود إلي عصر الخلفاء الراشدين ونزعة التعصب للعنصر والعرق تطل برأسها ، وقد كانت هذه النزعة النكراء وراء القضاء علي ثلاثة من الخلفاء ، وقد استشرى وباء

التعصب العنصري داخل الدولة الإسلامية منذ أواخر عهد عثمان بن عفان ، وكان أحد العوامل المهمة التي كمنت وراء الفتنة الكبرى ، وبلغ ذلك التعصب أوجه في العصرين الأموي والعباسي .

والبحث في التاريخ الإسلامي عن الأسباب التي وقفت وراء التعصب العنصري يضع أيدينا علي مجموعة من العوامل ، ساهمت مشتركة في إذكاء نيران هذا الشر المستطر ، نطرح أهمها في الآتي :

- ما لاقاه العناصر الأخرى من تفرقة وأثرة مارسها العنصر العربي :

منذ نشأة الدولة الإسلامية في مدينة الرسول الكريم والعنصر العربي يتولى قيادة هذه الدولة وريادة الدعوة الإسلامية ، وكافة المبررات الموضوعية والتاريخية تؤيد ذلك ، إلا أنه عند لحظة تاريخية معينة ، كان ينبغي علي العنصر العربي أن يشرك معه العناصر الأخرى ، التي دخلت إلي الإسلام دون تفرقة أو أنانية ، ويحمّلها مسؤلياتها التاريخية والإنسانية كما تحمّل هو ، ولكن الذي حدث كان غير ذلك ، فقد أصر العنصر العربي علي أنه العنصر الوحيد الذي ينبغي أن يفعل كل شيء ويستمتع بكل شيء !! .

والملاحظ أنه في فترة حياة الرسول الكريم وقيامه علي رأس الدولة ، لم تبد أية بادرة من بوادر التعصب العنصري ، وكذا الحال في فترة خلافة أبي بكر الصديق ، وسبب ذلك أن الرسول الكريم وخليفته الراشد لم يدعا الفرصة لظهور تلك النزعة أو نموها ، حيث عمدا باستمرار إلي المساواة الكاملة بين كافة العناصر التي دخلت إلي الإسلام من فرس وترك وروم وغيرهم ، وترتب علي ذلك أنه بالرغم من حداثة إسلام تلك العناصر إلا أنها اعتنقت الدين الجديد عن قناعة وتحمست للدعوة إليه . وعندئذ سادت المساواة بين العناصر التي دخلت الإسلام بما فيها العنصر العربي ، وتساوى الجميع في التبعات والمردودات .

وفي مرحلة تالية بدأت بوادر التفرقة بين العنصر العربي والعناصر الأخرى ، وبانت توجهات العرب الرامية إلي السيادة والترفع علي العناصر الأخرى دون مبررات مقبولة ، ومع هذه البوادر أطلت نزعة التعصب العنصري بوجهها القبيح لتدمر العلاقات بين من تآخوا في الإسلام . وكانت هذه النزعة أقوى وأرسخ بالطبع لدى ضعاف الإيمان والمؤلفة قلوبهم من أبناء العناصر غير العربية ، وبصفة خاصة الدهماء والسوقى والغوغاء الذين لا رأي لهم ولا روية .

ومع مرور الوقت وخلال العصرين الأموي والعباسي أمعن العرب في الترفع وتسيد العناصر الأخرى ، واختصاص أنفسهم بالحكم والقيادة ، ثم لم يلبثوا أن استعانوا بالعناصر التي ازدروها من قبل سواء من الفرس أو الترك ، فما كان من تلك العناصر إلا أن أعربت عن مكنون حنقها وتبرمها . وتبدى ذلك في الكيد للعنصر العربي والتآمر عليه ، حتى تم القضاء عليه نهائياً وتنحيته عن مقود قيادة الأمة الإسلامية بتدمير عاصمة الخلافة العباسية .

مما تقدم يتضح أن ما لاقاه العناصر غير العربية علي يد العنصر العربي من تفرقة وتمييز ، قد ألّب لدى تلك العناصر نزعة التعصب للعنصر والنقمة علي العرب ، وبصفة خاصة أنهم دخلوا إلي الإسلام ونظروا إليه باعتباره سيجب أية فروق بين أبنائه .

– استسلام الأجيال الجديدة لنزعة التعصب العنصري :

في هذه الخصيصة تساوى جميع العناصر التي دخلت الإسلام ، فقد استسلمت الأجيال الجديدة لنزعة التعصب العنصري ، ففي وقت الذي أعرب العرب عن أحقيتهم الموضوعية والتاريخية في قيادة دولة الإسلام ، أعلنت العناصر الأخرى أنها ليست أقل شأناً من العرب في المطالبة بهذا الحق ، وكانت حجتها في ذلك أن الإسلام ساوى بين الجميع ، ولم يخص عنصراً بعينه بقيادة الأمة .

وقد ألهب هذه المنازلة وأحمى وطيسها ، ما اتصف به أبناء الأجيال الجديدة من كافة العناصر التي انتظمها الإسلام ، من ضعف في الإيمان وسلاسة في الانقياد للأفكار والأراجيف التي روجها مثيرو الفتن والقلاقل بين أبناء الأمة ، واستسلم الجميع للنزعة العنصرية وتمكنت منهم حتى الثمالة .

– العودة إلي الماضي واجترار ذكرياته :

صاحب ما تقدم وقوى من تأثيره ، ارتداد كل عنصر إلي ماضيه ، واسترجاع أمجاده ، واجترار ذكرياته ، واستوى في ذلك العرب وغيرهم ، وكان هدف كل عنصر يتمثل في التدليل علي ازدهار ماضيه وتلود مجده ، وبدلاً من أن يضيف ذلك إلي الأمة قوة ورسوخاً، زعزع الأواصر بين أبنائها ، وضعضع الوشائج بين عناصرها .

❖ العودة إلي الموروثات الحضارية والثقافية لكل عنصر :

كان المأمول أن يضع الإسلام بداية جديدة لأبنائه ، يجب ما قبله ويقطع صلتهم بما سلف قبل مجيئه ، ويبدأ تاريخ الأمة الإسلامية ببعثة الرسول الكريم ودخول الناس في دين الله أفواجاً ، وفي كنف الدين الجديد يمحو المسلمون من ذاكرتهم كل ما خلا الإسلام وحضارته وثقافته ، ولكن ذلك لم يحدث إلا في عهد الرسول الكريم ، الذي تمكن بما أوتى من حكمة بالغة وخلق عظيم أن يذيب الفوارق بين العناصر ويجعل الناس سواسية .

ولم يفلح من جاء بعد الرسول الأعظم وخليفته الصديق في أن يحذو حذوهما في تذويب الفوارق بين العناصر والمساواة بين المسلمين ، فانفلت الزمام وبدا التحيز للعنصر العربي علي حساب العناصر الأخرى فأثر ذلك في نفسية المسلمين من غير العرب ، وأوغر صدورهم فنقموا منهم ، ونما لدى العناصر غير العربية التي شعرت بالنقص والصّغار رغبة جامحة في إبراز ذاتيتهم ، والتعبير عن كينونتهم التي لا تقل شأناً عما يملكه العرب من

تميز وتفرد ، وكانت ردة الفعل أن طفق غير العرب يبحثون في ماضيهم عما يثبت تلك الذاتية ويرسخ الكينونة ، وانتهى ذلك البحث إلي إبراز أشكال من الموروثات الحضارية والثقافية تمثلت في الآتي :

– الموروثات الحضارية :

تمثلت بعض الموروثات الحضارية للعناصر غير العربية في تمسكهم بأشكال خاصة بهم من التنظيمات التي تدير دفة الحكم في الأقاليم والأمصار مثل مؤسسات الولاية والدواوين ، ولم يقف الإسلام من ذلك موقف المعارضة ، بل اظهر سماحته ورحابته علي اعتبار أن تلك ليست إلا وسائل تنتهي إلي غايات هي الأهم والأولى .

كما تجسد بعض آخر من الموروثات الحضارية في العادات والتقاليد التي كان يمارسها ويباشرها غير العرب قبل الإسلام ، وبالرغم من أن الإسلام أنكر الكثير منها لاقترانها بأفعال وسلوكات هي من قبيل الكفر والشرك ، إلا أن تلك العناصر أصرت علي الإتيان بتلك الأفعال لإثبات الذات ! ، وتغاضى المسلمون عنها خوفاً من إثارة الفتنة وحفاظاً علي الهدوء والاستقرار .

كذلك تشكّل بعض آخر من الموروثات الحضارية في طراز العمارة والتخطيط العمراني للمدن وفنون التشكيل التي تعكس ما كان سائداً في مجتمعات قبل الإسلام ، ولم يمانع المسلمون في ذلك ، بل ربما قاموا هم أنفسهم بتنفيذ تلك الجماليات . إعجاباً بها وحفاظاً عليها من الاندثار ، لأنها كانت بحق جديرة بذلك كتراث إنساني* .

* في تفصيل ذلك ارجع إلي الجزء الرابع من هذا المجلد " العمران والمدنية " .

- الموروثات الثقافية :

أما عن الموروثات الثقافية التي عمد إلي إبرازها العناصر الأخرى غير العربية ، فقد تعددت وتنوعت ومن ذلك [**] :

• اللغات وآدابها مثل الفارسية والتركية وغيرها ، وقد اجتهد أهل هذه اللغات من أجل إحيائها والحفاظ عليها ، وإن كان ذلك قد أساء في كثير من الفترات التاريخية إلي اللغة العربية لغة القرآن والإسلام ، كما أن بعض أدبيات تلك اللغات كانت تزكى بشكل غير مباشر سلوكات وأفكار تناقض قيم الإسلام ومبادئه .

• التاريخ والسير ، حيث شرع غير العرب في إعادة كتابة تاريخهم قبل الإسلام ، ومآثرهم وسير دولهم وعظمائهم ؛ واهتموا بذلك أيما اهتمام ؛ ظناً منهم أن في ذلك إضافة وتلميع للطابع القومي الخاص بهم .

• الفلسفات والعلوم ، حيث تبارى الكثيرون من كبار الفلاسفة والعلماء من الأصول غير العربية في تناول الفلسفات والعلوم التي برع فيها ذوو تلك الأصول قبل الإسلام ، وسنعود إلي تفصيل ذلك في موضع لاحق .

❖ الرغبة في الانفصال وظهور الدولة القومية ذات الحدود السياسية المستقلة :

تمثل المنطلق الثالث والأخير من منطلقات النزعة الإقليمية الاستقلالية في رغبة قوية لدى الأصول كافة التي دخلت حظيرة الإسلام ، في الانفصال عن دولته والاستقلال بحدود معلومة ، تعين معالم الطابع القومي والتميز العنصري لكل أصل من تلك الأصول . وقد

[**] في تفصيل ذلك ارجع إلي المجلد الخامس : المنطق الثقافي للإسلام - الثقافة الإسلامية ، الجزء الثاني : الخصائص – التطور – العلاقات.

تدرج هذا المنطلق بدوره في خطوات ، سلمت كل منها إلي الأخرى ، فجاءت علي النحو التالي :

– اقتران الرغبة في الانفصال بالطموح في السيطرة والهيمنة علي العناصر الأخرى :

إن التفكير الذي انتاب مجموعة العناصر التي انضوت تحت لواء الإسلام لم يكن قاصراً علي الانفصال والاستقلال عن بقية العناصر ، والانزواء في جزء من ارض الدولة الإسلامية لإشباع الرغبات القومية العنصرية . ولكن ذلك التفكير كان ممزوجاً ومدفوعاً بمحفزات قوية تبلورت في طموح جامح في السيطرة والهيمنة علي العناصر الأخرى . فالانفصال إذن كان للتميز والتفوق ، ولم يكن للتقوقع والانعزال ، كما أن الطموح كان للسيطرة والهيمنة ، ولم يكن لتقوية الدولة الإسلامية ورفعة شأن الدين الإسلامي .

وكان ما تقدم هو واقع حال كافة العناصر الإسلامية منذ العصر الأموي . وهي ثلاثة عناصر أساسية في مقدمتها العرب ثم الفرس ثم الأتراك ، وظل العنصر العربي مسيطراً وكابحاً لجماح العنصرين الآخرين بالقوة مرة وبالحيلة أخرى ، حتى انتهاء العصر العباسي وتدمير الخلافة العباسية علي أيدي المغول في بغداد .

وبعد القضاء علي الخلافة العباسية انفلت الزمام ، وتحولت الصراعات السياسية المكبوتة إلي صراعات عضوية مسلحة بين العناصر الثلاثة . كان أشهرها الصراع التركي الفارسي ، ثم الصراع التركي مع كافة العناصر الأخرى ، والذي انتهى بإخضاع كافة تلك العناصر للسيطرة التركية ، وإعلان ما عرف " بالخلافة العثمانية " التي استقرت في استانبول .

– التحرر من السيطرة التركية إلي ربقة السيطرة الأوروبية :

لم تمثل السيطرة التركية نهاية المطاف للعناصر الإسلامية وبصفة خاصة العنصر العربي ، بل ظلت تلك العناصر تكافح من أجل الانفكاك من تلك السيطرة ، ولكن بدلاً من أن

تتحرر من السيطرة التركية إذا بها تقع في ربقة السيطرة الأوروبية ، حيث كانت أوربا في أوج قوتها وسطوتها ، وبدأت صحوتها الثانية وخروجها الاستعماري الشهير من قارتها العتيقة .

وخضعت أجزاء الدولة الإسلامية إلا اللمم لسيطرة الدول الأوروبية ، التي أمعنت في الإساءة للحضارة والثقافة الإسلامية ، بل وأوعزت لأبناء الإسلام بالإساءة إلي حضارتهم وثقافتهم، عندما أوهمتهم بأن حضارة الإسلام لم تعد إلا ماضٍ وتاريخاً ، أما ثقافة الإسلام فهي رمز للتخلف والجمود ، وصدّق الكثير من أبناء الإسلام هذه الأباطيل والفِري ، وشرعوا يلهثون وراء الأوروبيين لعلهم يلتمسون لديهم التقدم والتطور ، وبات أبناء الإسلام أسرى لدى الأوروبيين من جهتين : فبلادهم محتلة من جهة ، وآمالهم معلقة علي التقدم الذي سيمنحهم الأوروبيون إياه من جهة أخرى ! .

– الاستقلال النهائي عن السيطرة الأوربية الشكلية والرابطة الإسلامية معاً :

وإذا كان الأوربيون قد افلحوا في التغرير بفصيل من المتعلمين من أبناء الإسلام ، وأدخلوهم في بوتقة التغرب ، لينصهروا ويخرجون متفرنجين ناقلين للثقافة الغربية ناقمين علي ثقافة الإسلام ، فإنهم لم يتمكنوا من استئناس فصيل آخر ظل ينافح عن الثقافة والحضارة الإسلامية الأصيلة بضراوة وشراسة ، ويطالب في ذات الوقت بالتحرر من السيطرة الأوروبية ، وبعد كفاح طال أو قصر رحل الأوروبيون عن ديار الإسلام ، ولكنهم تركوها أطلالاً خربة ، علي أبنائها أن يعيدوا بناءها من جديد .

ولم يقدر لأبناء الإسلام التمكن من إعادة البناء ، لأن البناء بالكامل كان قد تم تأسيسه علي أسس وأصول من صنع الدول الأوروبية المسيطرة ، وكانت حقيقة البنى والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وضعتها الدول الأوروبية ثم خلفتها وانصرفت بنى

وتنظيمات ذات طبيعة خاصة ، فهي لم تكن من الحداثة والتقدم بما يحاكي ويماثل الطرز الغربية ، ولم تكن في ذات الوقت من الأصالة بما يعود بها إلي الأصول والأسس الإسلامية . فهي إذن بنى وتنظيمات لا لون لها ولا طعم ولا رائحة ، ومن ثم فقد فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق ما كان يصبو إليه أبناء الإسلام من تقدم وارتقاء فور رحيل الأوروبيين والحصول علي الاستقلال .

لقد عمد الأوروبيون في مكر ودهاء إلي صياغة هذه البنى والأنظمة بهذا الشكل الكالح والأسلوب الرجراج بما يكفل أمرين : الأول : ألا تحرز هذه الدول الإسلامية أي تقدم من وراء هذه الأنظمة الفاسدة ، والثاني : أن تظل متعلقة ومرتبطة فعلياً بالدول الأوروبية لتستمد منها العون المادي والعون المعنوي ، وأصبح التحرر من السيطرة الأوروبية شكلياً وليس فعلياً .

في غمرة انخراط أبناء الأقاليم الإسلامية في مجاهدة السيطرة الأوروبية كانت الرابطة الإسلامية قد ضعفت ، بسبب انكفاء كل إقليم علي ذاته وأحواله ، وانشغاله بأموره وشئونه ، لدرجة أنه عندما نجحت تلك الأقاليم في الحصول علي الاستقلال من السيطرة الأوروبية ، كانت الرابطة الإسلامية قد تلاشت أو كادت . وكانت الدولة الإسلامية الموحدة لم تعد حتى فكرة قابلة للتصور .

وإزاء هذه التطورات اعتاد باحثونا ومؤرخونا أن ينحوا باللائمة علي الدول الأوروبية التي سيطرت علي أجزاء الدولة الإسلامية ، علي اعتبار أنها هي التي مزقت الدولة الإسلامية إلي أشلاء ، ولكن الأمانة العلمية والتاريخية تقتضي تصحيح الحقائق ووضع الأمور في نصابها الصحيح ، فالنزعة الإقليمية الاستقلالية التي انتابت عناصر الأمة الإسلامية هي التي كانت وراء ذلك التطور النهائي المتمثل في التمزق إلي دول قومية ذات حدود سياسية

مستقلة ، ولم تفعل الدول الأوروبية إلا أن زكت تلك النزعة ، واستثمرت نتائجها وآثارها ، وطورت أشكالها وصورها .

لقد كانت عناصر الأمة الإسلامية مهيأة بل وراغبة في التعبير عن مكوناتها العنصرية العرقية ومشاعرها القومية الإقليمية الاستقلالية ، من خلال الانفراد بمجال جغرافي محدد ومعلوم ، تُفرغ فيه تلك المكونات والمشاعر ، وتمارس فيه التميز والتفرد والسيطرة ، بما يرضى غرورها العرقي وعنفوانها القومي ، وبدأت بالفعل تحركات العناصر الإسلامية في هذا الاتجاه قبل مجيء الدول الأوروبية ، ولعل التاريخ الإسلامي صريح وواضح في إبراز هذه الحقيقة ، وعندما ولجت الدول الأوروبية أرض الإسلام ، كانت عناصر الأمة قد اتخذت وضع التشرذم والتقوقع في أقاليم بعينها ، فزكت دول أوربا ذلك الوضع ، واهتبلته كفرصة مواتية لتحقيق أغراضها ومآربها .

رابعاً : الطبقية في النظام الاجتماعي الإسلامي في فترة التفكك والانهيار :

بالرغم من أن المجتمع الإسلامي قد عرف الانقسام إلي طبقات منذ العصر الأموي ، إلا أن ذلك كان أكثر وضوحاً وترسخاً في فترة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية ، وسبب ذلك أن ضعف المجتمع وتفككه أظهر بوضوح الفروق والفجوات بين الطبقات التي يتكون منها ، وأظهر كذلك إخفاق التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تدارك تلك الفروق ومعالجتها . والتوضيح فيما يلي :

❖ الانقسام الطبقي في المجتمع الإسلامي :

لقد ساءت الأحوال الاقتصادية في أجزاء الدولة الإسلامية منذ انهيار الخلافة العباسية — وقد أوضحنا ذلك في موضع خلا — ثم ازدادت تلك الأحوال سوءً وتدهوراً تحت الحكم العثماني واستمر الحال إبان سيطرة الدول الأوربية ، وتحددت أهم سمات النظام

الاقتصادي في تلك الأثناء في سمتين : الأولى : انعدام الخطط والبرامج الإنمائية التي تستهدف إنماء مقدرات المجتمع والبحث عن موارد جديدة للثروة ، والثانية : تركز الموارد المتاحة في أيدي قلة من أفراد المجتمع ذوى النفوذ والسيطرة ، ولا يحسنون استثمارها ، بما أدى إلي تعطيل تلك الموارد وإهدار مردوداتها .

وترتب علي تلك الأوضاع الاقتصادية انقسام المجتمع إلي طبقتين بينهما فرق شاسع ، وفي هذا البون الشاسع وقفت طبقة وسطى قليلة العدد ولكنها مهمة في حفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع :

- الطبقة المالكة المسيطرة :

كانت هذه الطبقة قليلة العدد تملك كل شيء ، ففي السياسة تملك الحكم والسلطة ، وفي الإدارة تملك قيادة الجهاز الإداري ، وفي الاقتصاد تملك الأرض ورأس المال والتجارة ، وبعبارة أكثر دقة تملك الثروة ومصادرها ، والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن معظم أفراد هذه الطبقة كانوا يملكون الحكم والسلطة والثروة في آن واحد ! ، وعادةً ما كان الحكم والسلطة هما السبيل لتملك الثروة ، والعكس لم يكن صحيحاً إلا نادراً ! .

وفي معظم فترات الحكم العثماني وفترة السيطرة الأوربية ، كانت هذه الطبقة تملك الفكر والثقافة ، لأنها تملك المقدرة المادية والاجتماعية علي تلقى أكبر قدر ممكن من العلم ، الذي يتطلب السفر والإقامة في الدول الأوروبية ومحاكاة تلك المجتمعات ، وقد كانت عواقب ذلك وخيمة ، إذ تنحل أبناء تلك الطبقة من الثقافة الإسلامية ، وتأثروا تأثراً شديداً بالثقافة والحضارة الغربية ، وتحولوا إلي دعاة لها ومروجين لأنماقها . وظل هؤلاء علي علاقتهم بالدول الأوروبية حتى بعد رحيلها عن الدول الإسلامية . وكانوا يمثلون حلقة وصل مهمة بين مجتمعاتهم والمجتمعات الأوربية .

ولم تقدم هذه الطبقة للمجتمع أية فائدة يمكن أن تذكر ، فهي لم تكن أبداً طبقة منتجة بل كانت دائماً طبقة مستهلكة ، كما أنها كانت طبقة مستغلة ومسيطرة ومتطفلة . فهي تستغل جهود وإنتاج الطبقة الأدنى ، وتسيطر عليها وتمعن في الإساءة إليها ، ودائماً ما كانت هذه الطبقة تتآمر مع القوى الخارجية علي مجتمعاتها . وهذا يؤشر إلي قلة وربما انعدام ولاء هذه الطبقة لمجتمعاتها ، ويؤيد هذه الحقيقة أن الكثير من أبناء هذه الطبقة كان دائم الإقامة في الدول الأوربية ، كما أنهم لجأوا إلي تلك الدول واستوطنوها عندما حصلت دولهم علي الاستقلال عن الدول الأوروبية .

وبمقارنة وضعية هذه الطبقة العليا بنظيرتها في العصرين الأموي والعباسي ، نجد أن الطبقة العليا في العصرين الأموي والعباسي كانت أكثر اختلاطاً وتجانساً مع بقية طبقات وشرائح المجتمع ، عكس الطبقة العليا في عصور التفكك والانهيار التي كانت مترفعة عن المجتمع وتنظر للجميع من علٍ ، ولا تحاول الاختلاط ببقية الطبقات والشرائح .

كذلك كانت الطبقة العليا في العصرين الأموي والعباسي تنتمي انتماءً قوياً لا ريب فيه للثقافة الإسلامية . بل ساهمت بجهد وفير في الإبداعات الفكرية والأدبية والثقافية والعلمية التي افرزها هذان العصران ، علي عكس الطبقة العليا في عصر التفكك والانهيار فقد كانت طبقة هشة فكرياً سطحية ثقافياً ، تنصلت من رصين الثقافة الإسلامية ، واهتمت بالثقافة الأوروبية لغة وأدباً ، ولم تقدم أسهاماً يذكر في مجال الثقافة ، بالرغم من الإمكانات التي أتيحت لها علي عكس الطبقة الدنيا التي قدمت الكثير في مجال الترجمة والتعريب ، بالرغم من محدودية الإمكانات التي أتيحت لها ، وسنفصل ذلك بعد قليل .

أيضاً كانت الطبقة العليا في العصرين الأموي والعباسي طبقة منتجة إلي حد ما ، ساهمت بقسط ملموس في اقتصاد الدولة الإسلامية في ذلك الوقت ، في كافة المجالات الزراعية

والصناعية والتجارية ، في حين كانت الطبقة العليا في عصور التفكك والانهيار طبقة غير منتجة تعيش متطفلة علي استهلاك ما تنتجه بقية طبقات وشرائح المجتمع .

إن الطبقة العليا في العصرين الأموي والعباسي لم تكن تمعن في تضخيم الفروق وتوسيع الهوة بينها وبين الطبقات الأخرى ، ولم تحاول الانسلاخ من نسيج المجتمع ، ومن ثم فقط كان وجودها مقبولاً ومبرراً في سياق التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسلامي ، ومدعوماً بوجهات شرعية ترى حتمية وجود الغنى والفقر في كنف المجتمع الإنساني ، أما الطبقة العليا في عصور التفكك والانهيار فكانت تمعن وتغالي في تضخيم الفروق وتوسيع الهوة بينها وبين الطبقات الأخرى ، وقد انسلخت تلقائياً عن نسيج المجتمع الإسلامي الذي لفظها واستشعر الاغتراب بينه وبينها ، حيث كانت تنظر لذلك المجتمع وقيمه باستخفاف وإعراض .

– الطبقة الدنيا :

تشكل هذه الطبقة السواد الأعظم من أبناء المجتمعات الإسلامية في فترة التفكك والانهيار ، وضمت هذه الطبقة شرائح وفئات عديدة ومتنوعة ، كان القاسم المشترك فيما بينها ضيق ذات اليد ، كانت وضعية هذه الطبقة ترسم سمات وخصائص المجتمع الإسلامي في تلك الفترة، وتعكس ملامحه بشفافية وأمانة .

تحملت هذه الطبقة العبء الأكبر من المعاناة التي كابدتها المجتمعات الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار ، فعايشت الصراعات الداخلية علي الحكم ، والنزاعات السياسية والعسكرية بين أجزاء العالم الإسلامي ، وكانت خط الدفاع الأول أمام الاعتداءات التي وقعت علي الأمة الإسلامية مثل الاعتداءات الصليبية في الخروج الأوروبي الأول ، والاعتداء المغولي ، ثم الاعتداء الأوربي الحديث في الخروج الأوربي الثاني .

جمعت هذه الطبقة بين فئات مختلفة الأهواء والمشارب ، فجمعت الدهماء والسوقى والغوغاء والباعة المتجولين والمعدمين وأصحاب الحرف الصغيرة ، وقد اضطرت حياة البؤس والشقاء التي عاشها أبناء هذه الطبقة إلي انحراف الكثير منهم وخروجهم علي القانون ، مما تسبب في إزعاج السلطات التي عاملتهم بشدة وقسوة .

وبالرغم من كبر حجم هذه الطبقة إلا أن إسهامها كطاقة إنتاجية داخل المجتمع كان محدوداً ، فقد استخدم أفراد هذه الطبقة في أعمال الزراعة والحرف الصغيرة ، ولدى أصحاب الصنائع ولدى التجار .

– الطبقة الوسطى :

بين قمة الهرم الاجتماعي الذي شغلته طبقة الأغنياء وقاعه الذي استقرت فيه طبقة الفقراء وقفت الطبقة الوسطى ، كطبقة قليلة العدد ولكنها مهمة ، وجمعت هذه الطبقة صغار التجار وأصحاب الحرف والصنائع والفلاحين الذين يملكون مساحات محدودة من الأرض الزراعية ، والعاملين في الجهاز الإداري ، والممارسين لبعض المهن مثل الطب والتعليم ، وضمت هذه الطبقة كذلك العلماء والفقهاء ورجال الدين والمفكرين والأدباء والكتاب وغيرهم .

وكانت هذه الطبقة تعاني من قلة الدخل ولربما من الفقر في كثير من الأحيان ، ومن ثم فقد كانت هذه الطبقة تبدو أقرب من الطبقة الفقيرة عنها من الطبقة الغنية .

وتعد الطبقة الوسطى بالرغم من محدودية عددها الطبقة الأكثر أهمية فيما يتعلق بإنتاج السلع والخدمات ، ففيها الزراع والفلاحين ، وفيها العمال المنتجين ، وفيها التجار ، ومنها أرباب الحرف ، ومنها الأطباء والمعلمين وأهل الفكر والثقافة .

ولقد أسهمت الطبقة الوسطى إسهاماً عظيماً في إثراء الحياة الثقافية في هذه الفترة المجفاء من تاريخ الدولة الإسلامية ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بحركة الترجمة ونقل النتاج الأدبي والعلمي لأوروبا الحديثة إلي اللغة العربية واللغات الشرقية الأخرى .

والخلاصة أن الطبقة الوسطى قامت بدور فعّال في إحداث نوع من التوازن بين قمة وقاع المجتمع الإسلامي في فترة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية ، والحفاظ علي قسط ولو يسير من رصين الثقافة الإسلامية المهددة في عقر دارها ! .

❖ الحِراك الاجتماعي داخل المجتمع الإسلامي :

يعد الحِراك الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات مؤشراً علي ديناميكية ذلك المجتمع وتطوره المستمر ، واستيعابه للمتغيرات والمستجدات التي تدفع به في سبيل التقدم والرقي ، وقد شهد المجتمع الإسلامي في فترة التفكك والانهيار جموداً لم يشهده من قبل . وجاء الحِراك الاجتماعي ليعكس ذلك الجمود بدقة متناهية . وتفصيل ذلك فيما يلي :

– انغلاق الطبقة العليا :

كانت الطبقة العليا التي تشرنقت في قمة الهرم الاجتماعي في المجتمع الإسلامي منغلقة علي نفسها تماماً ، ولم تدع أية فرصة لإمكانية الصعود إليها والاندماج فيها من الطبقات الأدنى ، ولعل ذلك يرجع إلي طبيعة النسق القيمي والفكري السائدة في ذلك الوقت ، والذي كان يزكي هذا الوضع ويدعمه ، ويعود كذلك إلي طبيعة النظام السياسي الذي كرس هذا الوضع ورسخه ، وكانت استجابة النظام الاجتماعي لذلك الوضع مواتية حيث استكنت الطبقات الأخرى لهذه الوضعية وقبلتها باستسلام ، واقتنعت بأن هذا الوضع غير قابل للتغيير ، وقنعت بوضعها . إلا أن المجتمع في الأجزاء المختلفة للدولة الإسلامية

لم يخل من الحركات التي أعلنت عدم قبولها للوضع القائم ، وحاولت الخروج عليه ولكنها لم تلاق نجاحاً في معظم المحاولات .

– مرونة المداخل إلي الطبقة الوسطى :

كان المتنفس الوحيد لحالة الكبت التي عاشها المجتمع الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار يتمثل في مرونة المداخل إلي الطبقة الوسطى ، واستجابتها الدائمة لأية إرهاصات أو احتجاجات من الطبقة الأدنى ، فكانت الطبقة الوسطى عادة ما تفتح ذراعيها لاحتواء عناصر من الطبقة الدنيا ، ولا تعترض أبداً علي قبولها ، ويقف وراء هذه الوضعية التي اتسمت بها الطبقة الوسطى جملة من العوامل ، نذكر منها ما يلي :

• إن الطبقة الوسطى لم تفرض علي نفسها هالة من الحواجز ، كما فعلت الطبقة العليا، ولكنها كانت منفتحة علي المجتمع بشكل دائم .

• كانت الطبقة الوسطى مندمجة ومختلطة بمجتمعاتها ، وهي لذلك عايشت كافة الأوضاع والتطورات الاجتماعية بصدق ومثابرة .

• كانت الطبقة الوسطى ذات أصول ضاربة بجذورها في أرضية المجتمعات الإسلامية ، وكانت بالتالي إفرازاً حقيقياً لها .

• آمنت الطبقة الوسطى بالقيم الإسلامية ، وتشبثت بها ، وجاهدت من أجل الحفاظ عليها والعمل بها ، فكانت هي النبراس في ليل هذا الزمن الداجي .

• خرج من هذه الطبقة ثلة من الأعلام الأفذاذ في كافة مجالات الحضارة والثقافة الإسلامية ، وظلت نتاجاتهم وستظل أبداً مرتعاً خصباً ، ومعيناً لا ينضب ، لعشاق الحضارة والثقافة الإسلامية ، وبصفة خاصة أن تلك النتاجات جاءت في وقت أقفرت فيه أرض الإسلام وأصابها الجدب .

❖ الوضع الطبقي كان نتاجاً لظروف المجتمع ويعكس متناقضاته :

لقد جاء الوضع الطبقي سابق الوصف نتاجاً لظروف المجتمع الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار ويعكس متناقضاته ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يلي :

- الوضع الطبقي نتاج لظروف المجتمع :

كان الوضع الطبقي الذي استقر بالمجتمع الإسلامي يعتبر نتاجاً لما غص به ذلك المجتمع من ظروف وتطورات ، فهو نتاج لتطور المجتمع بكافة أنظمته السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية ، من وضعية المجتمع القائم علي قيم وأصول راسخة ذات مرجعيات شرعية معتقدية إلىّ وضعية المجتمع الذي يمر بمرحلة انتقالية ، يعاني خلالها من انعدام التوازن ، ويبحث عن أهدافه وغاياته . ويبتعد دائماً عن أصوله وأسسه التي انبعث منها .

إن التطورات التي مرت بها المجتمعات الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار ، خلّفت وراءها جملة من المثالب ، أفضت بالتتابع إلي ذلك الوضع الطبقي سالف التبيان ، ومن هذه المثالب نذكر ما يلي :

• فقدان التوازن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون ، بين ما يعانيه المجتمع من إشكاليات وتداعيات ، وبين ما يرغب في تحقيقه من أمال وطموحات .

• لقد كان المجتمع يبتعد بشكل متسارع ومطرد عن أصوله وقيمه التي انبعث منها وبها يكتسب سماته وتتحدد معالمه ، وكانت محاولات الارتداد دائماً ما يصيبها الفشل والإخفاق .

- لقد ثبت يقيناً أن المجتمع الإسلامي في هذه الفترة يفتقد آليات تحقيق الأهداف والغايات ، وكان أول واقرب تلك الأهداف والغايات الخروج به من كبوته المعّوقة .

- لقد أصبح التغيير يعنى بالنسبة للمجتمع الإسلامي التردي والانحدار ، ولم يعد يعنى الترقي والارتفاع ، فلقد هبت علي ذلك المجتمع دراراً رياح التغيير . لكنها دائماً كانت تأتي بما لا يشتهيه .

– الوضع الطبقي يعكس متناقضات المجتمع الإسلامي :

كذلك كان الوضع الطبقي في المجتمع الإسلامي يعكس بجلاء ودقة المتناقضات التي زخر بها ذلك المجتمع ، ومن تلك المتناقضات نرصد ما يلي :

- التناقض بين ما تدعو إليه الأنظمة السياسية التي قدّر لها أن تعتلى سُدّة الحكم في كافة أجزاء الدولة الإسلامية ، من العمل علي رفعة دين الله وترقية شرعه وإعمار البلاد والعباد ، وما هو قائم من فساد وتدهور سياسي وإداري واقتصادي .

- التناقض بين الثراء الفاحش الذي تنعم به الطبقة العليا والذي آل إليها بطرق غير شرعية ، والفقر المدقع الذي اصطلت به الطبقة الدنيا والذي ورثته كابراً عن كابر .

- التناقض بين القيم الإسلامية الأصيلة التي خشي عليها المخلصون من أبناء الأمة الطمر والاندثار ، والأفكار الدخيلة التافهة التي اجتهد أبناء الطبقة العليا من أجل إقحامها علي المجتمعات الإسلامية وفرضها كأنساق معتبرة يشرأب إليها .

- التناقض بين الدعوة إلي التمسك بقيم الإسلام التي صدرت عن النابهين المخلصين من أبناء الطبقة الوسطى ، والدعوة إلي اعتناق أفكار الغير وتوجهاته التي روّج لها المارقون من أبناء الطبقة العليا .

. التناقض بين الثالوث المرعب المرض والفقر والتخلف الذي عم الطبقة الدنيا التي شملت معظم أفراد المجتمع ، والثالوث المفسد العافية والترف والتفرنج الذي عاشت بين أضلاعه الطبقة العليا .

خامساً : تدهور وضع المرأة وانحسار دورها في المجتمع الإسلامي :

أوضحنا أن الإسلام جعل من المرأة قوة اجتماعية لا يستهان بها ، ومكّن لها في المجتمع بما هي أهل له ، ومنحها حقوقها ، وأعظم أمرها : وقد كان وضع المرأة مثله مثل سائر الأوضاع الاجتماعية التي تأثرت تأثراً مباشراً وبليغاً بعصر التفكك والانهيار الذي ألّم بالدولة الإسلامية، ويمكن متابعة وضع المرأة المسلمة في عصور التفكك والتدهور من خلال ما يلي :

❖ تدهور وضع المرأة :

لم يعد وضع المرأة كما كان في عهود الإسلام الزاهرة ، بل ساء ذلك الوضع ، واختلف عما كان عليه في تلك العهود ، وتمثلت أوجه الاختلاف في أمرين على النحو التالي :

– سلب المرأة معظم حقوقها التي أقرها لها الإسلام :

ذكرنا أن الإسلام قد منح المرأة جملة حقوق وضعتها في نصابها الصحيح ، ومكنتها من مباشرة دورها الذي خلقها الله من أجله . إلاّ أن النظام الاجتماعي في عصور التفكك والانهيار أخذ يجور على هذه الحقوق ويسلبها واحداً تلو الآخر .

فبدأ المجتمع الإسلامي في التفرقة بين الذكر والأنثى فيما يتعلق بالاهتمام والرعاية ، حيث أعطى للذكر اهتماماً ورعاية تفوق بمراحل ما يمنحه للأنثى ، وكانت هذه ردة إلى حياة الجاهلية الأولى التي ذمها الإسلام وبكّت تابعيها .

ثم فقدت الأنثى حق التعلم بشكل شبه نهائي ، الذي كان الإسلام قد كفله لها مثلها في ذلك مثل الرجل ، والمفارقة الجديرة بالاعتبار في هذا الصدد أن تعليم الإناث كان أكثر انتشاراً بين أفراد الطبقة العليا وبصفة خاصة العلوم الدنيوية ، فكان من المألوف أن تواظب بنات عائلات الطبقة العليا علي التعليم في المدارس الحديثة ، حتى الدراسة الجامعية التي كانت تتم في أوربا في العهود المتأخرة التي وقعت فيها الدول الإسلامية تحت سيطرة الدول الأوربية ، في حين كان ذلك من النوادر بين بنات الطبقة الوسطى والدنيا .

حتى حق الأنثى في الزواج وتكوين الأسرة تم تشويهه في تلك العصور المظلمة ، حيث باتت المرأة سلعة تباع وتشترى ، فلا يهتم وليها من أمر زواجها إلا بالمهر أو الصداق الذي سيحصل عليه مقابل تقديمها لمن يرغب فيها ! ، ومع هذه الوضعية المؤسفة لم يكن ثمة حديث عن حق الأنثى في اختيار الزوج أو حتى رؤيته قبل الزواج !! .

أما حق المرأة في الصداق فتحول إلي حق لوليها ، يحصل عليه دون وجه حق ، مقابل أن يقدمها كسلعة لمن يرغب فيها .

أما حق المشاركة في الحياة الزوجية ، فقد كانت الزوجة لا تعدو أن تكون أداة للقيام بدور محدد في بيت زوجها ، لا رأي لها ولا وجهة ، فهي تؤدي ما تؤمر به ! .

أما حق العمل فلم يكن مألوفاً بالنسبة للمرأة إلا في الأعمال المنزلية ، أو الأعمال الحرفية وبالذات في الأرياف ، أو مساعدة الزوج في أعمال الزراعة وفلاحة الأرض ، وكلها أعمال تعتمد علي القوة العضلية أكثر من اعتمادها علي القوة الذهنية والعقلية .

وبالنسبة إلي حق الميراث فالثابت أن المرأة لم تكن تجرؤ في كثير من الأحيان علي المطالبة بحقها في الميراث وبصفة خاصة من أبويها ، ولكن لوحظ أن هذا الحق قد اختلف من

مجتمع لأخر ، فثمة مجتمعات لم تعطّله كحق شرعي ، في حين تعاملت معه مجتمعات أخرى كمسألة ذات أبعاد اجتماعية .

أما حق التملك والذمة المالية فلم يُلتفت إليه ، لأن المرأة لم يكن لديها ما تملكه ، فهي مجردة في معظم الأحوال من الميراث والصداق والعمل ، وهي المصادر الثلاثة التي يمكن أن تدر دخلاً وتولد ملكاً ! .

- الحط من قدر المرأة :

خلق الله المجتمع الآدمي ليرتكز علي مرتكزين : الأول للرجل والثاني للمرأة ، وأقام بينهما نوعاً من التوازن غاية في الإحكام والإبداع ، والمجتمع السعيد هو الذي يعمل بتوافق مع منهج الله ، ويحقق ذلك التوازن في العلاقة بين الرجل والمرأة ، وبين كل منهما والمجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل مع مفرداته .

وإذا كان ما تقدم هو المنهج القويم والطريق المستقيم فيما يتعلق بوضعية الرجل والمرأة في المجتمع المسلم ، فقد وُضع ذلك علي محك تجربة نموذجية في عهد الرسول الكريم وعهد خلفائه الراشدين ثم في العصرين الأموي والعباسي . إلا أنه في عصور التفكك والانهيار تغيرت هذه الوضعية . وحاد المجتمع الإسلامي والقائمون عليه عن المنهج القويم واختل التوازن ، وبات المجتمع يرتكز علي مرتكز واحد فقط هو الرجل ، وتم تغييب المرتكز الثاني بشكل شبه كامل ، وكان السبب الأساسي وراء ذلك يكمن في التقليل من شأن الأصول والأسس التي يرتكز عليها المجتمع والمستمدة من الشرع الحنيف ، وكذا عدم الالتفات للقيم الإسلامية ، والإعراض عن ترسم خطى نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين . وأصبح المجتمع الإسلامي في تلك العصور المظلمة مجتمعاً أعرجاً أكتعاً لا يملك إلا رجلاً واحدة وذراعاً واحدة ! ، وارتكز المجتمع الإسلامي علي مرتكز واحد وتم تعطيل الثاني

وأخذت نظرة المجتمع للمرأة يشوبها الكثير من النقص وعدم التقدير لقدرها ومكانتها ، وترتب علي ذلك أن أصبحت المرأة عبئاً علي المجنمع بدلاً من أن تكون أداة فعالة من أدوات تقدمه وازدهاره .

وتعمقت هذه النظرة لدى المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت بمستوييه الرسمي والشعبي ، ووقف وراء ذلك انتشار الكثير من الأفكار التي أطلقها من ينتمون إلي المؤسسات الدينية والشرعية عن قصد مرة وعن غير قصد مرة أخرى ، وكلها تحمل تحريفاً وتشويهاً لموقع المرأة ومكانتها في الإسلام ، وكان لتلك الأفكار وقعها وتأثيرها في نفوس أفراد المجتمع الذي تفش فيه الجهل والتخلف ، وغشيته التبعية والانقياد لأفكار ووجهات الآخر .

❖ انحسار دور المرأة في المجتمع الإسلامي :

ترتب علي تدهور وضع المرأة في المجتمع الإسلامي أن انسحبت من الحياة النابضة الفعّالة ، وانزوت في ركن مظلم لا تعبأ بما يجري حولها ، كما أن مجريات الحياة لم تعرها أدنى اهتمام ، وانتهى أمر المرأة المسلمة إلي الوضعيتين التاليتين :

– حددت مهام المرأة في الحياة والمجتمع بشكل مُخِّل :

اختار المجتمع بظلم وإجحاف للمرأة المسلمة مهاماً محددة ، أخلّت بتكوينها وتركيبها الخِلقي الآدمي ، ودمرت مشاعرها ووجدانها ، فالمرأة المسلمة كأحد أمتعة البيت ، مهمتها لا تتجاوز الولادة والتربية ، وهي لا تدري عن أي شيء يدور فيما حولها ، فكيف يتسنى لهذه المرأة أن تقيم حياة زوجية وهي مسلوبة الإرادة لا ثقل لها ولا وزن في تلك الحياة ؟ وكيف يتسنى لها أن تلد وتربي وهي جاهلة بأمور الدين والدنيا ؟ وأيّ نشئ ذلك الذي ينتظر من هذه الأسرة ؟ ! .

– المرأة عنصر خامل وكمٌ مهمل :

بناءً علي الاختيار الذي اقره المجتمع للمرأة المسلمة ، انتهى بها الأمر إلي عنصر خامل في الحياة لا تحرك ساكناً ، ولا تشارك في أمر ذى بال ، وباتت كماً مهملاً ، لا يلتفت إليه أحد ، ولا يجذب انتباه مسئول أو مصلح اجتماعي ، واستمر ذلك الحال علي ما هو عليه في انتظار محاولات التصحيح وأراء المصلحين .

❖ محاولات تصحيح وضع المرأة المسلمة :

بالفعل كان وضع المرأة المسلمة مؤلماً ولا يتوافق مع ما اقره الشرع بخصوصها وما أثر عن نماذج الممارسة العملية في دولة الرسول وخلفائه الراشدين ، وكان ذلك انعكاساً للنظام الاجتماعي الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار ، وقد لفت وضع المرأة المسلمة أنظار بعض المصلحين ، ولكن يلاحظ أنه لم يجذب انتباه وفكر هؤلاء بالشكل الذي جعلهم يركزون عليه ويكثفون عليه الأضواء ، ولعل سبب ذلك يعود إلي أن وضع المرأة المسلمة لم يكن هو الوضع الوحيد الجدير بالاهتمام والتركيز ، فقد كانت هناك أمور أكثر سوءً وتعاسة وتحتاج إلي معالجة جادة وكثيفة ، فكانت هي الأولى والأجدر ، ومثال ذلك الكفاح من أجل الاستقلال عن السيطرة العثمانية ، والصراع علي الحكم ، ثم الكفاح من أجل الاستقلال عن السيطرة الأوربية التي أعقبت السيطرة العثمانية ، وبالرغم من ذلك ظل وضع المرأة المسلمة في حاجة إلي تصحيح ، ولكن من أين جاءت بوادر التصحيح ؟ ! ، نتتبع ذلك من خلال ما يلي :

– وضع المرأة والحاجة إلي تصحيحه :

لم تنبعث النداءات والإشارات التي أرسلها المصلحون بخصوص وضع المرأة المسلمة خلال فترة التفكك والانهيار من فراغ ، بل جاءت تلك النداءات والإشارات اعتراضاً علي

التناقض الشديد بين وضع المرأة في تلك الفترة ووضعها في دولة الرسول ودولة الخلفاء المستقى من الأصول والمصادر الشرعية التي تمثل المرجعيات النهائية للمسلمين .

وثمة نداءات وإشارات أخرى جاءت منبعثة من المضاهاة التي أجراها بعض المصلحين بين وضع المرأة في المجتمعات الإسلامية ووضعها في المجتمعات الأوربية ، والثابت أن هذه النداءات والإشارات الأخيرة التي جاءت في شكل كتابات أدبية . ولم تكن دراسات اجتماعية بالمعنى العلمي الدقيق ، قد لاقت قبولاً ورواجاً في المجتمع الإسلامي بشكل لم يكن متوقعاً .

لقد نبه ما تقدم الأذهان إلي حقيقة مؤداها أن وضعية المرأة في المجتمع المسلم في حاجة إلي تصحيح ، وأن ذلك التصحيح لابد أن يتدرج في منطلقات منطقية تبدأ بطروحات فكرية وتنتهي بسياسات وبرامج رسمية تتبناها النظم السياسية ، وأخذت الطروحات الفكرية تتوالى ، أما السياسات والبرامج الرسمية فقد تأخرت كثيراً إلي ما بعد حصول الدول الإسلامية علي استقلالها من السيطرة الأوربية بمراحل .

– توجهات بوادر تصحيح وضع المرأة المسلمة :

كان التوجه الأقوى فيما يتعلق بالرغبة في تصحيح وضع المرأة المسلمة قد جاء من المصلحين الذين تلقوا علوماً حديثة في المجتمعات الأوربية ، وعاشوا في تلك المجتمعات ، واطلعوا علي وضعية المرأة فيها ، وقارنوها بوضعية المرأة المسلمة ، والملفت أن المجتمع قد تجاوب مع مبادرات ووجهات هؤلاء ، ربما لجرأتهم البالغة في طرح ما لديهم في ظروف افتُقدت فيها هذه الجرأة ، وربما لريادتهم في هذه المسألة في الوقت الذي لم يتصد رجال المؤسسات الدينية والشرعية لها مع أنهم الأولى بطرحها .

والخلاصة التي سجلها التاريخ هي أن بوادر تصحيح وضع المرأة المسلمة قد انبعثت ممن لا ينطلقون من الأصول الإسلامية ، ولا يستهدفون المقاصد الشرعية ، وقد بدا ذلك واضحاً في الأسس التي قامت عليها توجهاتهم ، وفي النتائج التي قادت إليها تلك البوادر .

سادساً : تخلف وضعف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع الإسلامي :

الحديث عن التخلف في هذه الحقبة التاريخية من تاريخ الدولة الإسلامية ، يقصد به النكوص والتقاعس عن متابعة حركة التطور الإنساني التي تسير في سياق يتجه نحو الترقي والأفضل، وينطلق من نقطة تاريخية محددة ، فلو انطلقنا متابعين تاريخ الدولة الإسلامية من نقطة تأسيسها في عهد الرسول الكريم لكان لزاماً وفق حركة التطور الإنساني — التي تتجه دوماً إلي الأمام — أن يكون عهد الخلفاء أكثر تقدماً ورقياً في مقومات ومظاهر الحضارة من دولة الرسول ، ولكان العصر الأموي أكثر تقدماً ورقياً من عصر الخلفاء ، ولكان العصر العباسي أكثر تقدماً ورقياً من العصر الأموي .. وهكذا ، وذلك لأن تراكم المخزون الحضاري يتجه في الأغلب الأعم نحو الأمام ، إلا أن ما حدث في حقبة التفكك والانهيار كان عكس حركة التطور الإنساني التي أشرنا إليها لتونا ، فحدث نوع من الانقطاع في التراكم الحضاري، وعزفت مقومات ومظاهر الحضارة الإسلامية عن العطاء والحركة في اتجاه الترقي والتقدم ، وتوقفت حركة تقدم الحضارة الإسلامية عند نقطة تاريخية معينة وهي انهيار الخلافة العباسية .

والعلاقة العضوية تبادلية بين توقف حركة العطاء والترقي الحضاري وتدهور الأحوال السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية .. الخ ، فكل منها سبب ونتيجة للآخر في آن واحد ، وقد بدت نتائج هذه العلاقة واضحة جلية في فترة تفكك وانهيار الدولة الإسلامية ، فقد توقفت حركة العطاء لدى الحضارة الإسلامية ، وتدهورت في ذات

الوقت الأحوال السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية والثقافية .. الخ ، وانعكس ذلك بالتتابع علي الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع ، فقد تخلفت تلك الخدمات ، وضعفت عما كانت عليه من قبل ، وعما يجب أن تكون عليه وفق حركة التطور الإنساني المشار إليها أعلاه ، فبعض الخدمات لم يرتق ويتطور ، والبعض الآخر توقفت الدولة عن تقديمه لعجزها أو لقلة اهتمامها .

وإذا كان ما تقدم هو القاعدة العامة والوضع الأشمل لحالة أجزاء الدولة الإسلامية في فترة التفكك والانهيار ، وللحضارة الإسلامية وللثقافة توأمها وقرينها ، فإن هناك خروجاً علي تلك القاعدة ، وتجسد ذلك الخروج في وضعيتين :

❖ **الوضعية الأولى :** أن بعض مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية استمرت في النشاط والعطاء ولكن بشحةٍ وضنٍ ، مثال ذلك فنون العمارة والتشكيل وتخطيط بعض المدن الجديدة ، وسنفصل ذلك في موضعه* ، وكذا حركات الترجمة ونقل بعض الآثار والأدبيات والعلوم من الحضارات الأخرى ، وسنأتي علي ذلك في حينه** .

❖ **الوضعية الثانية :** أن بعض جزئيات الدولة الإسلامية قد شهدت فترات من التطوير والإحداث بفضل الجهود الذاتية والطموحات الشخصية لولاتها ومثال ذلك مصر في عهد محمد علي ، والسواد الأعظم من شبه الجزيرة العربية وهو المملكة العربية السعودية الآن ابتداء من عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود مؤسس المملكة ، ولو أن هناك فرقاً بين المثالين : فالأول كان محاولة للاستقلال عن الدولة العثمانية ، وكان تطوير مصر وإحداثها وسيلة من أجل إتمام تلك المحاولة ، كما كان يمثل رغبة في لعب دور

---

* يمكن الرجوع إلي الجزء الرابع من هذا المجلد ، العمران والمدنية .

** يمكن الرجوع إلي المجلد السادس : المنطق الثقافي للإسلام - الثقافة الإسلامية ، الجزء الثاني : الخصائص - التطور - العلاقات .

إقليمي مناوئ للباب العالي ، ولذلك فقد باءت المحاولة بفشل ذريع فور تثبيط أهدافها ورحيل قائدها . أما المثال الثاني فكان عزم ومضاء علي وصل ما انقطع من امتداد الدولة السعودية الأولى التي وضع أساسها سعود بن محمد بن مقرن ، وقد صاغ الملك عبد العزيز التجربة علي أسس وأصول من الشريعة الإسلامية ، واستهدفت تحقيق القيم الإسلامية ، ومن ثم قدم الرجل تجربة رائدة تعد نموذجاً للطرح الإسلامي في الممارسة العملية ، وفيما يلي نوضح بالتفصيل أسباب وأشكال ومظاهر ونتائج تخلف وضعف الخدمات العامة ، وذلك من خلال الآتي :

❖ أسباب تخلف وضعف الخدمات العامة في المجتمع الإسلامي في فترة التفكك والانهيار :

بالرغم من أننا قد قدمنا دعوى الربط المتبادل أو التواقف بين توقف العطاء الحضاري للحضارة الإسلامية وتدهور الأحوال في الدولة الإسلامية خلال فترة التفكك والانهيار ، إلا أننا قد نزيد الأمر وضوحاً إذا عدّدنا أسباب تخلف وضعف الخدمات العامة في المجتمع الإسلامي في الفترة المذكورة :

– الأسباب السياسية :

كما قدمنا انشغلت النظم السياسية في أجزاء الدولة الإسلامية إما بالصراعات الداخلية من أجل الحكم أو بالصراعات والنزاعات البينية من أجل السيطرة والنفوذ الإقليمي ، وأدى ذلك إلي إهمال الشئون الداخلية ، يضاف إلي ما سلف أن أولياء الأمور الذين انفردوا بالحكم ، ولم ينخرطوا في صراعات إقليمية التفتوا إلي أوضاعهم الخاصة وانتبهوا إلي ملذاتهم وأهوائهم الذاتية .

أيضاً انزوت — كما قدمنا — القيم الإسلامية التي ينتصب عليها الحكم الإسلامي ، ويرتكن عليها المُلك ، ومع هذه القيم اختفت مروءة الحكام واحتجبت أريحيتهم ، ولم يبد منهم إلاّ سطوة السلطان وعنفوان الطاغية .

كذلك تدخلت في شئون السياسة والحكم أيدٍ عابثة من بطانة السوء أو نساء الحكام وصبيانهم، وعثت هذه الأيدي فساداً في كل شيء .

وكانت نتيجة ما تقدم انفلات سيطرة أولياء الأمور علي الأحوال والشئون الداخلية ، مما أدى إلي تدهورها وفسادها ، ومن ثم تخلفت وضعفت الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع الإسلامي .

– الأسباب الإدارية :

انطلاقاً من ضعف النظم السياسية وفسادها وضعف قدرتها علي السيطرة علي الأوضاع داخل أجزاء الدولة ، ضعف بالتالي الجهاز الإداري الذي يتولى مباشرة تنفيذ سياسات وبرامج هذه الأنظمة ، فقد عم الفساد المسئولين عن الأجهزة الإدارية ، فتقاعسوا عن النهوض بالخدمات العامة وتطويرها ، وصاحب ذلك في ذات الوقت انحراف المسئولين عن تلك الخدمات والقائمين علي تشغيلها وصيانتها .

– الأسباب الاقتصادية :

في فترة التفكك والانهيار عانت كافة أجزاء الدولة الإسلامية من سوء الأحوال الاقتصادية نتيجة سوء الإدارة وعدم الاهتمام بتطوير وإنماء مصادر الثروة ، وضيق نطاق المجالات المنتجة، مما أدى إلي انتشار الفقر والتخلف ، وقد زاد في سوء هذه الأوضاع إرهاق كاهل أفراد المجتمع بالضرائب التي كانت تذهب إلي مصارف بعيدة عن منافع المجتمع ، فإما إنها توجه إلي تمويل الصراعات والحروب أو إلي إشباع رغبات الحكام ومجونهم .

ولم تجد الخدمات العامة التمويل اللازم لإحداثها أو إصلاحها ، وكان المتعارف عليه أن ترتبط الخدمات العامة والأنفاق عليها بأشخاص بعينها ، ولم ترتبط بسياسة عامة يضعها النظام السياسي ، ويسهر علي تنفيذها الجهاز الإداري ، فكان الأمراء أو الوزراء ينشئون المبرات أو دور العبادة أو دور العلم أو الأربطة ، ويتولون الإنفاق عليها ، وعندما يرحلون تتوقف خدمات تلك المنشآت وربما تطمر نهائياً ! ، وكان السبب المباشر وراء ذلك عدم وضوح فكرة الدولة ، وعدم الفصل بين الدولة كشخصية اعتبارية وبين أشخاص الحكام والمسئولين ، فكان المتداول في أفهام الناس " أن الحاكم هو الدولة " ! ، ولم تكن قد تبلورت حقيقة " أن الدولة باقية والأشخاص إلي زوال " !! .

- الأسباب الاجتماعية :

في هذا السياق قد يعن تساؤل يستهدف إقحام المجتمع كسبب من أسباب تخلف وضعف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ، فهل فعلاً يمكن أن يكون المجتمع سبباً من أسباب ذلك التخلف والضعف ؟ .

السياحة في أرجاء الدولة الإسلامية في تلك الفترة المقفرة من تاريخها تضع أيدينا علي بعض الوقائع التي يمكن الدفع بها ضد المجتمع والادعاء بأنه ضليع في قضية تخلف وضعف الخدمات العامة في تلك الأثناء ، ومن تلك الوقائع ما يلي :

• لقد ثبت إحجام الناس عن المطالبة بتقديم الخدمات العامة ، وعن المطالبة كذلك بتطويرها وصيانتها بشكل مستديم ، ومعنى ذلك أن أولياء الأمور والحكام لم يجدوا من الشعوب مطالب تشكل عليهم ضغوطاً تجبرهم علي الانصياع لها وتلبيتها .

• كذلك ثبت عدم تعاون أفراد الشعب من الطبقتين الوسطى والدنيا الأكثر انتفاعاً بالخدمات العامة مع القائمين علي تلك الخدمات سواءً المنشئين لها أو مديريها ، ولو أن

التاريخ الإسلامي حافل بالمهرجانات والاحتفالات التي أقامها أفراد الشعب احتفالاً وعرفاناً للأشخاص الذين أقاموا مدرسة أو مستشفى أو داراً لرعاية الفقراء والأيتام أو أجروا نهراً كما خلدت أسماؤهم كذلك .

• أيضاً ثبت عدم حرص العامة علي هذه الخدمات وعدم تفانيهم في الحفاظ عليها ، مما أدى إلي إفسادها وتوقفها ، وإن كان ما تقدم لا يتنافى مع طبيعة الأمور ، فالخدمات العامة دائماً في متناول الدهماء والسوقى والغوغاء .

❖ أشكال ومظاهر تخلف وضعف الخدمات العامة :

أما عن أشكال ومظاهر تخلف وضعف الخدمات العامة فقد انتشرت في كافة نواحي المجتمع ومناشط الحياة ، ويمكن تناول بعض الأشكال والمظاهر فيما يلي :

– في مجال التعليم :

تعرض التعليم بشقيه الديني والدنيوي لحالة من الركود والتقاعس عن مواكبة المستجدات والمتغيرات ، وقد شمل ذلك الركود والتقاعس وسائل التعليم وآليات اكتسابه وتطويره :

• فبالنسبة إلي التعليم الديني لم تتطور الوسائل التقليدية التي أوجدت من العصر الأموي والعباسي ، والتي تمثلت في المساجد والكتاتيب والمكتبات العامة والمدارس والأربطة والزوايا ومجالس القصور والصالونات الأدبية وحوانيت الوراقين والمجالس الخاصة للحكام والأمراء ، وقد كانت هذه الوسائل غاية في التقدم والرقي والعطاء في العصرين الأموي والعباسي ، ولكنها أهملت في فترة التفكك والانهيار ولم يتم تطويرها .

أما عن وسائل وآليات اكتساب وتطوير العلوم الدينية ، فقد افتقدت تماماً هذه الآليات ، واقتصر الأمر علي النقل وترديد الآراء السابقة ، وأغلق باب الاجتهاد تماماً ، ووقف المتعلمون عاجزين أمام التطورات والمتغيرات والمستجدات ، وحاروا في تفسيرها ومواءمتها

مع ما لديهم من آراء السلف واجتهاد السابقين الأوائل ، ومثلت هذه الوضعية كارثة حلت بالثقافة الإسلامية خلال هذه الحقبة ، وسوف نزيد هذا الأمر إيضاحاً وتفصيلاً في المجلد الخامس بأجزائه الثلاثة الأولى .

• وبالنسبة إلي التعليم الدنيوي أو ما يعرف بالعلوم الحياتية سواء منها الاجتماعي أو الطبيعي، فلم تكن أحسن حالاً من العلوم الدينية ، إذ ظلت الأمة طيلة هذه الحقبة تعيش علي ما قدمه العلماء المسلمون في العصور الذهبية دون ابتكار أو تجديد أو تطوير ، وعمد المجتهدون من أبناء الأمة إلي سد هذه الثغرة عن طريق حركة الترجمة التي ازدهرت مع بداية السيطرة الأوربية علي أجزاء الدولة الإسلامية ، وتحولت بعد ذلك إلي ظاهرة أضرت بالثقافة الإسلامية، حيث حلّت كبديل اعتنقه الكثير من المتغربين وهواة التفرنج ، وسوف نفصّل ذلك في الجزء الثامن من هذا المجلد ، حيث الحديث الممتد والتحليل المتعمق لتطور الثقافة الإسلامية .

– الثقافة والآداب :

• كما سبق التلميح مرت الثقافة الإسلامية بفترة ركود وجمود غير مسبوقة ، فلم تتمكن العقول التي تجمدت والأفكار التي انغلقت من مجاراة تطورات العصر ومستجدات الزمن ، ولم يقدّر للعقلية الإسلامية أن تستنبط الطروحات التي تنظم أوجه حياة الفرد المسلم وتفاعلاته مع عناصر الوجود ومتغيرات الحياة التي لا تكف عن الحركة والنشاط .

• وكذلك كان حال الأدب فقد عز التجديد والابتكار ، وظل الأدب بفروعه ومفرداته يتحرك في إطار الموضوعات التقليدية المتوارثة ، واهتم الأدباء بالشكل دون المضمون .

وفي عجالة سريعة نشير إلي ثلاثة أسباب وقفت وراء هذا التردي في وضعية الثقافة والأدب خلال مرحلة التفكك والانهيار علي وعد بمعالجة هذا الموضوع المتعدد الشجون خلال الجزء السابع من هذا المجلد :

• السبب الأول : في فترة التفكك التي أعقبت انهيار الخلافة العباسية ظهرت إقليمية بل عنصرية الثقافة ، التي أضفت علي الثقافة الإسلامية مسحة من الصفات والخصائص الإقليمية لكل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية ، وكانت هذه المسحة مستمدة من الموروثات الثقافية لهذه الأقاليم والولايات .

• السبب الثاني : في فترة سيطرة الدولة العثمانية حاول الأتراك فرض لغتهم وتوجهاتهم الثقافية التي أثرت كثيراً علي الثقافة الإسلامية فأصابتها بالركود والتدهور .

• السبب الثالث : في فترة السيطرة الأوربية الحديثة عمدت الدول الأوربية إلي إحلال الثقافة الأوربية محل الثقافة الإسلامية ، وقد انبهر الكثيرون من أبناء الإسلام بتلك الثقافة ، مما جعلهم يهجرون ثقافتهم التي عانت من الهجر والإساءة معاً .

– الصحة :

كان الاهتمام بصحة أفراد المجتمع وسلامتهم من الأمراض والأسقام قد قل في فترة التفكك والانهيار وفي بعض الأقاليم تدهورت المرافق الصحية بشكل مخيف ، وانتشرت الأمراض والأوبئة الفتاكة التي حصدت الأفراد بشكل جماعي .

وقد شهدت بعض الولايات الإسلامية اهتماماً ملحوظاً بالمرافق الصحية ، ولكن ذلك لم يكن إلا لفترة محدودة ولأهداف معينة ، ومثال ذلك في مصر تحت ولاية محمد علي .

– الشئون الاجتماعية :

لم تعر الحكومات المحلية الشئون الاجتماعية لأبناء المجتمع الإسلامي أدنى رعاية ، فقد توقفت دور رعاية الأيتام والفقراء التي عمرت من قبل وعم خيرها ، ولم تهتم الحكومة بالعجزة وكبار السن فلم تضمن لهم حياة طيبة ، كما تقاعس المجتمع عن كفالتهم . وكانت السجون التي جعلت للإصلاح والتهذيب نهاية في الانحطاط والتردي .

وتعرضت جموع المجتمع المسلم في كافة أجزاء الدولة الإسلامية خلال الحكم العثماني ومن بعده السيطرة الأوربية للمعاملة غير الآدمية ، ووضع نظام " السُخرة " الذي بموجبه يُقتاد أبناء الشعب للعمل لدى الدولة أو لدى أفراد الطبقة العليا دون مقابل ودون رحمة ! .

– المرافق العامة :

أهملت المرافق العامة مثل الطرق والأنهار والترع ، فصعبت وسائل الاتصال بين أجزاء الإقليم الواحد ، وطمرت الأنهار والترع فتعثرت وسائل الري والصرف فتدهورت الزراعة ، كما اختفت الحمامات العامة التي كانت تنتشر في كافة المدن ، ولم يبق إلا بعضها في عواصم الولايات ، كذلك توقفت السقايات التي كانت قد أنشئت في عصور الازدهار ، وإن ظل بعضها يعمل ولكن بكفاءة أقل .

– المؤسسات التجارية :

المؤسسات التجارية في كل عصر من العصور مؤشر قوى عن مدى التطور الاقتصادي الذي بلغه المجتمع ، وقد تخلفت بشكل واضح المؤسسات التجارية التي وجدت في المجتمع الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار ، فلم يكن ثمة اهتمام بالأسواق أو الخانات أو الوكالات التجارية ، مما أعاق حركة التطور الاقتصادي والتقدم المادي ، ناهيك عن تدهور وسائل النقل والمواصلات ، وتخلف وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي .

❖ نتائج ضعف وتخلف الخدمات العامة في المجتمع الإسلامي :

نتج عن ضعف وتخلف الخدمات العامة في المجتمع الإسلامي خلال فترة التفكك والانهيار العديد من المترتبات نخص منها بالذكر اثنين :

- تدهور أحوال المجتمع :

أول المترتبات تمثلت في تدهور أحوال المجتمع وانهيار النظام الاجتماعي ، ولم يعد ذلك النظام يمثل أحد مقومات وعناصر الحضارة الإسلامية كما كان في عهد النبوة الزاهر ثم الخلفاء ثم العصرين الأموي والعباسي ، بل أصبح يمثل إساءة إلي الحضارة الإسلامية .

- عدم الرضى العام عن النظام السياسي :

ثاني المترتبات تمثلت في تبلور وترسخ حالة من عدم الرضى العام عن النظام السياسي في كافة أرجاء الدولة الإسلامية ، وقد عمت هذه الحالة جموع الشعب المسلم بطبقتيه الوسطى والدنيا، وتم التعبير عنها مراراً في أشكال عدة ، بدأت بالرفض والتصدي الفكري ، وانتهت بالثورات العارمة التي كان جزاؤها القمع والكبت من الحكومات المحلية تارة ، ومن الولاة بإيعاز من الباب العالي تارة أخرى ، ومن الحكومات الدخيلة وبمعاونة السيطرة الأوربية تارة أخيرة .

سابعاً : تناظر النظم الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية :

نود أن نختتم هذا البحث الذي ناقشنا في ثناياه النظام الاجتماعي في فترة التفكك والانهيار بمسألة مهمة وضرورية ، تتجسد في تناظر النظم الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية ،وهذا التناظر يعنى أن النظم الاجتماعية في مناطق وأقاليم الدولة الإسلامية تتشابه في تركيبها السكاني وتتماثل في تطورها الاجتماعي ، ومن شأن هذا وذاك أن يفضي إلي صحة التحليل وإمكانية سحبه وتعميمه علي كافة الأجزاء في آن واحد .

وانطلاقاً من أهمية وضرورة وضعية تناظر النظم الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية لعملية التحليل الاجتماعي ، واستخلاص واحدية التطور الحضاري والثقافي لتلك الأجزاء حتى منتصف القرن العشرين وهو تاريخ بداية حصول الدول الإسلامية علي استقلالها من

السيطرة الأوربية والرابطة الإسلامية معاً ، لذا فقد رأينا تناول حقيقتي تشابه التركيب السكاني وتماثل التطور الاجتماعي كمرتكزين أساسيين لوضعية تناظر النظم الاجتماعية في تلك الأجزاء ، وذلك من خلال الآتي :

❖ تشابه التركيب السكاني :

البحث في أصول التركيب أو التكوين السكاني للبلاد الإسلامية التي كانت أجزاءاً أو أقاليم تابعة للدولة الإسلامية قبل تفككها إلي دول ذات حدود سياسية فاصلة يوصل إلي حقيقة مؤداها أن عناصر ومكونات التجمع البشري في تلك الدول متشابهة ، ويتضح ذلك التشابه من خلال تحليل تلك التجمعات البشرية إلي عناصرها ومكوناتها :

– سكان البلاد الأصليون :

السكان الأصليون في كافة أجزاء الدولة الإسلامية يُقصد بهم أهل البلاد التي فتحها المسلمون، أو نقلوا الإسلام إليها بطرق أخرى مثل الدعوة السلمية والتجارة والعلاقات الاجتماعية ، وهؤلاء السكان ينتمون إلي أصول شتى ذات صفات وخصائص معينة .

والسكان الأصليون يكوّنون السواد الأعظم من مجموع سكان الإقليم أو الولاية ، وكان لهؤلاء قبل مجيء الإسلام مقدراتهم الحضارية والثقافية التي تختلف من حيث القِدم والتطور ، ولعل أهم ما صمد واستمر من تلك المقدرات هو اللغة إلي جانب بعض العادات والتقاليد ، وهذا العنصر المتمثل في اللغة إلي جانب بعض التفاعلات الاجتماعية الأخرى كانت بمثابة المعيار الأساسي في عروبة بعض أقاليم وأجزاء الدولة الإسلامية دون الأخرى.

ويرتبط بعنصر اللغة أن البلاد التي فتحها المسلمون انقسمت إلي قسمين :

• القسم الأول : حيث كان سكان البلاد الأصليون يتحدثون لغة خاصة بهم مثل الفارسية والتركية والاوردية ، وهذه البلاد لم تكن تخضع لسيطرة عناصر أخرى .

• القسم الثاني :حيث كان سكان البلاد الأصليون يتحدثون لغة غير لغتهم الأصلية ، وقد فرضت عليهم الاستعمار والسيطرة الأجنبية ، ومثال ذلك سوريا التي كانت مستعمرة رومانية ، ومصر وطرابلس الغرب وتونس وهذه البلاد كانت تتحدث اللاتينية وهي لغة الدولة الرومانية .

وعندما دخل الإسلام إلي هذه المناطق بقسميها رحلت اللغة مع انقشاع سيادة الدولة المسيطرة ، وحلت محلها اللغة العربية التي اكتسبها السكان الأصليون ، وهي لغة الدين الجديد، ومعها استعرب سكان البلاد الأصليون ، أما البلاد التي تمتعت بلغتها الخاصة فظلت متمسكة بها بالرغم من معرفتها للعربية لغة الدين الجديد ، وظلت كذلك متمسكة بأصلها بالرغم من دخولها الإسلام ، وكأن التحليل ينتهي إلي أن المستعمرات الرومانية قد تخلصت من مستعمر ليحل محله مستعمر جديد ، فيفرض لغته ودينه ويفرض عنصره كذلك علي سكان البلاد الأصليين ، أي أن العرب المستعربة قد قبلت الإسلام والعربية والعروبة كأدوات للاستعمار والسيطرة الأجنبية التي ألفتها من قبل ، أما مناطق الشرق الإسلامي ومنطقة البلقان من أوربا، فقد قبلت الإسلام كدين جديد ولغته كإحدى مستلزماته ، ولم تقبل العروبة وتمسكت بعنصرها المستقل .

ونظراً لأهمية سكان البلاد الإسلامية الأصليين في التركيب السكاني لهذه البلاد ، وثقله في إيجاد حالة من التشابه والتناظر في الأوضاع الاجتماعية بها ، فسوف نقدم التحليل التالي :

• بلاد فارس :

عند دخول الإسلام إلي الإمبراطورية الفارسية ، واجه الفرس حكام وشعوب الدين الجديد، وتعاطوا معه بمهارة وخبرة اكتسبوها من رصيدهم الحضاري والثقافي الوفير ،

ودخلوا الإسلام بحماس أضاف إليه قوة دفع غير عادية ، كما لعبوا دوراً يعتد به في تطور المجتمع والحضارة والثقافة الإسلامية ، كما تعلم الفرس أو معظمهم اللغة العربية ، لكونها لغة الدين الجديد ، وأصبحت إلي جانب الفارسية التي تحولت حروفها إلي العربية لغتين رسميتين في البلاد ، ومع ذلك احتفظ الفرس بأصلهم وعرقهم دون اختلاط بالعنصر العربي .

• شعوب السهوب [الأتراك] :

وبالنسبة إلي شعوب السهوب ، وهي الشعوب التركية المختلفة ، فقد دخلت الإسلام عبر وسيلتي الحرب والتعاون المتبادل بينها وبين المسلمين ، وقد أضافت للإسلام مصدراً جديداً للقوة ، وكان تعلم هذه الشعوب للغة العربية أقل من تعلم الفرس لها ، وكانت الشعوب التركية مثل الفرس ظلت محتفظةً بأصولها دون اختلاط بالعنصر العربي أو العناصر الأخرى .

• الهند والصين :

عن طريق التعاون والدعوة السلمية في الأغلب الأعم والفتح في القليل النادر دخل الإسلام إلي مناطق وأقاليم واسعة من الإمبراطوريتين العظيمتين الهند والصين ، فشعوب هاتين الدولتين وثنيون يعبدون آلهة متعددة ، فكان دخولهم في الإسلام أيسر من سواهم ، وقد تعلم عدد كبير من أبناء هذه المناطق اللغة العربية بعد اعتناقهم للإسلام ، واحتفظوا في ذات الوقت بأصولهم وأعراقهم .

• مناطق أوربا المسيحية :

اختلف الوضع تماماً فيما يتعلق بالمناطق المسيحية من أوربا التي دخلها الإسلام ، فقد تمكن سكان البلاد من الصمود أمام الفتح الإسلامي أكثر من الفرس والأتراك ، فهم

أصحاب دين موحى به ورسالة سماوية ، ومن ثم فقد كان تحول هؤلاء السكان إلي الإسلام أبطأ والمثال علي ذلك منطقة البلقان ، بل أنه في مناطق أخرى لم ينتشر الإسلام إلا في مناطق محدودة للغاية ، وسرعان ما انقرض بزوال الحكم الإسلامي أو السيادة الإسلامية ، وهذا ما حدث في اليونان وإيطاليا وهنغاريا وفينا ، ولم يتمكن الإسلام من إعادة تشكيل النظام الاجتماعي في هذه المناطق واحتفظت بوضعها الاجتماعي ، وخرجت عن نطاق التناظر الذي يتسم به الوضع الاجتماعي في كافة أجزاء الدولة الإسلامية .

• المستعمرات الرومانية [سوريا — مصر — شمال أفريقيا] :

كما سبق التنويه كان الوضع في المستعمرات الرومانية مختلفاً ، فعندما تمكن المسلمون من فتح تلك المستعمرات انسحب الحكام البيزنطيون إلي بيزنطة ومعهم السيادة التي فرضوها سنوات طويلة علي رعاياهم في تلك المستعمرات ، واعتنق أهل تلك المستعمرات الإسلام ولغته العربية واستعربوا جميعاً حتى الأقليات التي احتفظت بالدين المسيحي اكتسبت الأصل العربي ، وأحدث هذا التحول نوعاً من التوازن بين العنصر العربي والعناصر الأخرى من الفرس والأتراك التي دخلت إلي الإسلام .

• البربر والأفارقة :

عندما وصل الإسلام إلي تونس الحالية والجزائر والمغرب كان سكان هذه المناطق من البربر ، وقاوموا الإسلام في البداية بشدة وضراوة ، ولكنهم دخلوا الإسلام في النهاية ، ومنهم من تعلم العربية ، ومنهم من احتفظ بلغته ، واستعرب معظم البربر ولم يحتفظ منهم بعرقه إلا قلة قليلة ، ويضاف إلي ما تقدم سكان موريتانيا ، أما في السودان والصومال فقد اعتنق سكان هذه البلاد الدين الإسلامي واللغة العربية واستعرب الجزء الشمالي من السودان ومعظم الصومال .

• شبه جزيرة أيبيريا :

دخول الإسلام إلي هذه المنطقة ومكوثه فيها إلي حين ، ثم خروجه منها بعد ازدهاره وإيناعه في حضارة وثقافة ومدنية يُشار إليها ، لهو أمر جدير بالتأمل والبحث ، مما يجعله خارج نطاق سياق هذا التحليل ، إلا أننا سنمس مساً بعض جوانب هذا الأمر في مواضع عدة ، نبدأها بتحليل تركيب سكان البلاد الأصليين في شبه جزيرة أيبيريا التي سّماها المسلمون بعد دخولها بالأندلس وتعرف الآن بأسبانيا .

سكن هذه المنطقة شعوب من أصول شتى أغلبها : القوط ثم اللاتين أو الأيبيريون ثم الجرمان ثم الشماليون أو الاسكندينافيون ، وقد انتشر الدين الإسلامي في شبه الجزيرة الأيبيرية بسرعة ملفتة ، وأصبح هو الدين السائد بين سكان البلاد الأصليين الذين اعتنقوه : وبقى إلي جانب الإسلام المسيحية التي تسامح معها الدين الإسلامي كعادته ، وتطورت المسيحية لدى أصحابها بشكل تواءم مع وجود الإسلام والمسلمين ، وتمتعت بوضع رسمي قانوني كامل حيث احتفظت الديانة المسيحية بأعيادها الدينية والثقافية وطقوسها الخاصة وكتابها وقديسيها .

واكتسب أهل البلاد الأصليين اللغة العربية سواءً منهم المسلمون والمسيحيون ، وأصبحت العربية إلي جانب اللاتينية لغات رسمية يتم التعامل بها ، ولا يرجح أن سكان البلاد الأصليين الذين تلقوا الإسلام ودخل عليهم قد تنازلوا عن أصولهم واستعربوا ، ولكن المرجح أن الأجيال التي جاءت بعد دخول الإسلام هي التي اكتسبت الأصول العربية ، وذلك ما سنوضحه بعد قليل .

- العنصر العربي :

العنصر العربي هو العنصر الفاعل في عملية تفاعل وتطور النظام الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية ، وتمثل فاعلية العنصر العربي في ثلاثة مهام قام بها في تلك العملية ، كما يلي :

• حمل العنصر العربي الدين الإسلامي واللغة العربية ومعهما أصول وأدوات تشكيل النظام الاجتماعي ، وتجشم تبعات ومشاق التبليغ للدعوة الجديدة ، وإقرار وتطبيق أصول وأدوات تشكيل النظام الاجتماعي بكل دقائقه ومفرداته .

• لم يختلط العنصر العربي بأي من عناصر السكان الأصليين في الشرق الإسلامي من الفرس أو الأتراك إلا في أضيق الحدود وفي فترات متأخرة ، ومن ثم احتفظت تلك العناصر بنقائها واحتفظ العنصر العربي بنقائه خالصاً .

• اختلط العنصر العربي بسكان المستعمرات الرومانية في سوريا ومصر وطرابلس وتونس، ونتج عن الاختلاط عنصر عربي غير نقي ، كما اختلط كذلك بالبربر والسودان في أجزاء من تونس والجزائر الحالية والمغرب وموريتانيا وشمال السودان الحالي والصومال ونتج عنصر عربي غير نقي ، وفي الأندلس اختلط العنصر العربي وكذلك البربر مع سكان البلاد الأصليين من القوط واللاتين — الأيبيريين والجرمان والشماليين [الاسكندينافيين] ، ونتج ذلك عنصر عربي غير نقي بدت ملامحه بجلاء على أفراد الأسرة الأموية الحاكمة في الأندلس أنفسهم .

- الهجرات من وإلي مختلف مناطق العالم الإسلامي :

العنصر الثالث من العناصر المؤثرة في تشابه التركيب السكاني في العالم الإسلامي تمثل في الهجرات التي تمت من وإلي مختلف مناطق العالم الإسلامي ، فمعلوم أن أجزاء الدولة

الإسلامية لم تكن تفصلها عن بعضها حدود ، وكان مرور الأفراد والجماعات من منطقة إلي أخرى سهلاً وميسوراً ، وقد ساعدت تلك الهجرات التي تمت في فترات معينة بشكل جماعي علي إعادة التوازن إلي عملية التركيب السكاني والتوزيع العددي للسكان علي مستوى مناطق الدولة الإسلامية ، إلا أن الهجرات لم تكن عنصراً حاسماً في توزيع السكان بشكل متوازن علي مستوى الدولة الإسلامية ، والدليل علي ذلك ما هو ملموس الآن من الفروق الشاسعة بين المناطق المكتظة والأخرى المخلخلة سكانياً ، وسبب ذلك أن هناك عناصر كانت لديها حركية عالية ودائمة في التنقل والترحال من مكان إلي آخر إضافة إلي البيئات الطاردة شديدة الوعورة والصعوبة التي كانت تساعد علي هجرة سكانها إلي مناطق أخرى أكثر خصباً وعطاءً، ووفقاً لهذا التحليل يُلاحظ عزوف أقاليم الشرق الإسلامي بشكل شبه كامل عن الهجرة في أي اتجاه ، في حين تكررت هجرات شهيرة من وسط شبه الجزيرة العربية بمحاذاة سواحل المتوسط في شمال أفريقيا باتجاه الغرب ، وكذلك حدثت علي نطاق أضيق هجرات معاكسة بمحاذاة الساحل في اتجاه الشرق .

❖ تماثل التطور الاجتماعي :

لقد مرت الأنظمة الاجتماعية في كافة أجزاء الدولة الإسلامية بمراحل وتطورات اجتماعية متماثلة ، وهنالك عوامل تقف وراء ذلك التماثل في التطور الاجتماعي منها :

– أن النظام الاجتماعي الذي أقره الإسلام وعمل علي نشره وتطبيقه في أجزاء الدولة الإسلامية قد تم علي مستوى مناطق الدولة وأقاليمها في أوقات متقاربة ، ففي خلال قرن من الزمان كانت الدولة الإسلامية قد تحددت بنيتها الجغرافية الأساسية بشكل شبه نهائي ، وما أضيف من أجزاء فيما بعد لم يكن له تأثير فعّال علي البنية الأساسية للدولة .

– في الفترة من قيام الدولة الإسلامية وحتى انهيار الخلافة العباسية ، تم تشكيل النظام الاجتماعي وأرسيت أسس البنى الاجتماعية في كافة أقاليم وأجزاء الدولة ، وكانت هذه الفترة التي بلغت ستة قرون ونصف كافية لإقامة حالة من التماثل في هياكل وتفاعلات ومسارات حركة الأنظمة الاجتماعية في مناطق وأقاليم الدولة .

– تماثلت كذلك التطورات التي مرت بها أجزاء الدولة الإسلامية بعد انهيار الخلافة العباسية علي أيدي المغول ، وقد تجاوزت بعض الأجزاء الخضوع لتداعيات الانهيار ، ولكن ذلك لم يكن حاسماً في إحداث فروق جوهرية في تطور الأنظمة الاجتماعية .

– خضعت كافة أجزاء الدولة الإسلامية تقريباً للسيادة العثمانية ، وقد جاوزت فترة السيادة العثمانية ثلاثة قرون من الزمان ، ساهمت بشكل فعال في ترسيخ حالة التماثل في الأنظمة الاجتماعية بين أجزاء الدولة الإسلامية .

– كان التطور الأخير قد تمثل في خضوع كافة أجزاء الدولة الإسلامية للسيطرة الأوربية ، وقد تجاوزت فترة السيطرة الأوربية لبعض الأجزاء قرناً من الزمان ، وكان لها دورها في تشكيل نوع من الوعي الجماعي لدى بعض الطبقات والشرائح تجاه التقليل من شأن الرابطة الإسلامية وتقوية الفكر الجانح نحو الاستقلالية والإقليمية ، وقد وقفت الدول الأوربية قاطبة وراء إنماء هذا الوعي الجماعي إلي أن بات اتجاهاً عاماً لمعظم الشعوب الإسلامية وأنظمتها السياسية ، ويقوى هذا التحليل الموقف الغربي عموماً من فكرة " الجامعة الإسلامية " الذي كان ينظر إليها بفزع ! .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلي وجود بعض الاستثناءات التي اعترضت سبيل الاتجاه العام لوضعية التماثل في تطور الأنظمة الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية ، وبالرغم من

محدودية تأثير تلك الاستثناءات علي الاتجاه العام لوضعية التماثل ، إلا أنه من الأمانة العلمية رصد تلك الاستثناءات ومتابعة آثارها وذلك من خلال الآتي :

– الوضع الحضاري والثقافي لبعض أجزاء الدولة قبل الفتح الإسلامي :

تمتعت بعض أجزاء الدولة الإسلامية قبل الفتح الإسلامي بوضعية مميزة ، حيث احتكمت تلك الأجزاء علي رصيد لا بأس به من الميراث الحضاري والثقافي ، منحها تفوقاً وريادة علي المستوى الإقليمي ، وكذا ميّز أنظمتها السياسية والاجتماعية ، وكان ذلك حال بلاد فارس ومصر بشكل أساسي ، وسوريا وتونس كمستعمرات للإمبراطورية الرومانية بشكل ثانوي .

ولم يكن لهذه الميزات الاستثنائية من تأثير يذكر في الاتجاه العام لوضعية التماثل الاجتماعي بين أجزاء الدولة الإسلامية ، ولكنه بدا في ظروف وتطورات بعينها ، فالميراث الحضاري والثقافي لبلاد فارس تم تطويره وتطويعه والاستفادة منه في أشكال التنظيم التي استخدمها المسلمون في إدارة تلك البلاد وحكمها ، وعلي نفس المنوال كان حال سوريا وتونس ، حيث استفاد المسلمون من أشكال التنظيم التي وجدت في هاتين المستعمرتين الرومانيتين السابقتين . ولم يبد أي تأثير لميزة السبق الحضاري لمصر ، بل أن موقع مصر الاستراتيجي كانت أهميته أعظم للدولة الإسلامية .

– الأجزاء التي أتى عليها المغول :

أجزاء وأقاليم الدولة الإسلامية التي أتى عليها المغول وتم تدميرها تعرضت اقتصاداتها وأنظمتها الاجتماعية لحالة من التخريب والعبث غير مسبوقة ، ولقد أضّر هؤلاء الهمج بالإسلام والدولة الإسلامية ضرراً بليغاً طال الحضارة والثقافة وحتى الروح المعنوية للمسلمين . وقد أعاق هذا الغزو كثيراً حركة التطور الاجتماعي في إقليم أفغانستان الذي

كان تابعاً لدولة آل خوارزم وكذا أقاليم أخرى ، وقد كان تأثير الغزو المغولي علي بغداد وإقليم ما بين النهرين شديداً من الناحيتين الحضارية والثقافية والمعنوية ، ولكنه لم يتطرق بشكل فادح إلي النظام الاجتماعي إذ سرعان ما تم إصلاح ما أفسده المغول في بغداد وبلاد الرافدين علي عكس بلاد ما وراء النهر، التي ظلت ترزح فترة طويلة تحت تأثير ذلك الغزو المدمر ، وإن كان لا يمكن إيعاز تخلف إقليم أفغانستان اقتصادياً واجتماعياً إلي هذا السبب وحده .

- عدم خضوع بعض الأجزاء للسيطرة العثمانية :

مناطق محددة هي التي لم تخضع لسيطرة آل عثمان وهي مراكش التي كانت تحت سيطرة الأغالبه ، ولم يترك هذا الاستثناء الذي تمتعت به مراكش دون أجزاء الدولة الإسلامية أي تأثير يخرجها عن الاتجاه العام لوضعية التماثل في تطور الأنظمة الاجتماعية في أجزاء الدولة الإسلامية ، إذ أن حكم البربر الذي بدأ قوياً في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين أخذ في الضعف ، وبالتالي لم يستفد المجتمع المغربي من ميزة عدم الخضوع للدولة العثمانية ، إلا أنه ظل محتفظاً بخصوصية نظامه الاجتماعي الذي لم تعبث به التنظيمات السياسية والإدارية والاقتصادية التركية .

- انفراد بعض الأجزاء بفترات تطور وإحداث :

انفردت بعض أجزاء الدولة الإسلامية بفترات من التطور والإحداث نتيجة لظروف خاصة، ومثال ذلك المغرب تحت حكم البربر في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، ومركز الدولة الإسلامية في استانبول بعد سيطرة العثمانيين علي الدولة الإسلامية ، ومصر في عهد محمد علي . والمثالان الأول والثالث لم يتركا أثراً فعالاً علي النظام الاجتماعي في كل من المغرب ومصر نظراً لقصر مدة المحاولتين وضيق أفق القائمين

بهما ، أما في المثال الثاني فقد أثر التطور الذي شهدته تركيا في عهد الإمبراطورية العثمانية علي وزنها الإقليمي والعالمي ، وقد وضع بالفعل أسس الدولة التركية الحديثة ، ولكنه لم يخرج بالنظام الاجتماعي التركي علي وضعية التماثل التي تربطه ببقية أجزاء الدولة الإسلامية ، حيث انتهى الأمر بتركيا إلي أن تصبح ومعها إيران محميتين أوربيتين منذ منتصف القرن التاسع عشر من الناحية العملية والفعلية .

صفوة القول في نهاية هذا المبحث أن النظام الاجتماعي في أجزاء الدولة الإسلامية قد مر بعدة مراحل وتطورات خلال فترة تفكك وانهيار هذه الدولة ، وقد ترتب علي ذلك ثلاثة نتائج :

النتيجة الأولى : أن ثمة تحولاً مطلقاً في النظام الاجتماعي الإسلامي عن النظام الاجتماعي الذي صاغ أصوله الرسول الكريم وطّبقه الخلفاء الراشدون .

النتيجة الثانية : سيادة حالة من التدهور والتخلف في النظام الاجتماعي في أجزاء الدولة الإسلامية ، لازمته خلال فترة التفكك والانهيار ، ولا تزال تمثل أهم صفاته وخصائصه في الوقت الراهن .

النتيجة الثالثة : لم يعد النظام الاجتماعي يمثل أحد عناصر ومقومات الحضارة الإسلامية ، كما كان في عصر النبوة الزاهر والخلافة الراشدة .